مجلة المختار للعلوم الإنسانية 11 (1): 36-72، 2010

Research Article

Open Access

التباين المكاني لجرائم الجنايات في شعبية الجبل الأخضر

جمال سالم النعاس[1]*

قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة عمر المختار

Doi: https://doi.org/10.54172/payh9j35

المستخلص : توفر هذه الورقة دراسة شاملة حول أنماط الجرائم الجنائية وتطورها في منطقة الجبل الأخضر في الفترة ما بين 1999-2008 وذلك من خلال استخدام أساليب البحث الجغرافي، مع مقارنة هذه الإحصاءات بتلك الخاصة بالمناطق القريبة من منطقة الدراسة، تحديدا درنة والمرج والبطنان. الدراسة ستشمل أيضا تحديد جرائم الجنايات والأسباب المؤدية إليها حتى يتسنى للجهات ذات الاختصاص محاولة السيطرة عليها او الحد منها.

الكلمات المفتاحية: الجبل الأخضر، الجرائم الجنائية، الإحصاءات

Spatial Variation of Felony Crimes in the Jabal Al Akhdar Region

Jamal Salem Al-Naas

Department of Geography, Faculty of Arts, Omar Al-Mukhtar University

Abstract: This academic paper conducts a comprehensive study on the patterns and evolution of criminal activities in Al Jabal Al Akhdar region during the period from 1999 to 2008, employing rigorous geographical research methodologies. Furthermore, it includes a comparative analysis of these statistical findings with those pertaining to adjacent areas, namely Derna, Al-Marj, and Al-Batnan. The study not only aims to categorize the types of criminal activities prevalent in the region but also seeks to identify the root causes, thereby facilitating relevant authorities in formulating effective control and mitigation strategies.

Keywords: Al Jabal Al Akhdar, Criminal Offenses, Statistics

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

المقدمة:

تعتبر الجريمة مشكلة بشرية دائمة ، بل هي ظاهرة بشرية عادية وإن كانت في الوقت نفسة شاذة قد يستقيم المجتمع بدونها [i] ، وقد بادر علماء الجغرافيا وعلماء الإيكولوجيا الاجتماعية بدراسة العلاقة بين معدلات الجريمة ومختلف العوامل المؤثرة فيها مثل العوامل البشرية والعوامل الطبيعية ، وبالرغم من تطور الجرائم عبر الزمن فلم تتوصل أي دولة حتى الآن لوضع طرقاً موثوق بها لقياس حجم واتجاه الجريمة ، ويشير مصطلح Crime إلى عدة أنواع من سوء السلوك الممنوعة قانوناً ، فالقتل مثلاً يعد جريمة في كل الدول وكذلك سرقة السيارات ومقاومة السلطات وإحراز أو ترويج المخدرات ، واستخدام البريد في الغش والخداع ، كما أن هناك جرائماً أخرى مثل خدش الحياء العام في الشوارع والقيادة تحت تأثير الكحول ، كما أنه نجد أن بيع الخمور ممنوع في العديد من الدول في الوقت الذي نجد أن هناك دول لا تعتبره ممنوعاً ، ونظراً لارتفاع نسبة جرائم الجنايات في ليبيا والتي تقدر بحوالي 10.93 % ، حيث بلغ حجمها خلال الفترة 1999-2007 نحو 67642 جريمة . وعليه فقد أتخذ من هذه المشكلة موضوعاً للدراسة .

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة الدراسة في دراسة التباين المكاني لجرائم الجنايات بشعبية الجبل الأخضر وتطورها ، كما تسعى إلى دراسة التوزيع المكاني لأنماط الجرائم والعوامل المؤثرة فيها في الشعبية .

تساؤلات البحث .

يسعى البحث إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات وهي كالتالي:

1. هل هناك نمط معين لانتشار الجرائم على مستوى الشعبية .
2. هل هناك اختلاف في توزيع الجرائم بين الحضر والريف .
3. ما هي الفئات التي تنتشر بينها أعداد المتهمين .
4. هل هناك علاقة بين الكثافة السكانية وبين تركز الجريمة .

أهمية البحث .

لقد أتخذ من مشكلة جرائم الجنايات موضوعاً للدراسة وذلك للتعرف على حجمها وتطور اتجاهاتها وتباينها المكاني وما هي العوامل المؤثرة فيها في الشعبية خلال الفترة 1999-2008 . كما أن محاولة تحديد الأسباب التي أدت إلى هذه الجرائم وتزايد نسبتها وتفسير العوامل المؤثرة في تطور حجمها الزماني والمكاني في الشعبية .

1. محاولة التعرف على أنماط تطور الجرائم و ذلك من خلال استخدام أساليب البحث الجغرافي ، لمحاولة الوصول إلى أنماط لتلك الجرائم خلال الفترة 1999-2008 بشعبية الجبل الأخضر ، مع مقارنة

الإحصاءات بالشعبية مع إحصاءات كل من ليبيا وشعبية درنة والمرج والبطنان ، وهي الشعبيات المجاورة لشعبية الجبل الأخضر .

2. تحديد جرائم الجنايات وتطور اتجاهاتها ، والأسباب المؤدية إليها بشعبية الجبل الأخضر ، وذلك حتى يتسنى للجهات المختصة السيطرة وعليها ومحاولة الحد منها .

أهداف البحث .

يهدف البحث إلى التعرف على حجم الجريمة وأسبابها وأنواعها وحجمها وأماكن تركزها وذلك في محاولة لتحديد العوامل المؤثرة عليها ، والمساهمة في إبراز الجوانب الجغرافية التي تكشف تطور أنماطها المكانية ، بالإضافة إلى أنه يهدف لوضع حلول لمشكلة تطور أعداد الجرائم بالمنطقة .

مصادر البحث .

أعتمد البحث على عدة أساليب في جمع البيانات ، حيث تم جمع البيانات من مصادرها الأولية والمتمثلة في سجلات إدارة البحث الجنائي بمديرية أمن الجبل الأخضر خلال الفترة المستهدفة من الدراسة ، بالإضافة إلى ذلك الاعتماد على التقارير السنوية الصادرة عن اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام والمتعلقة بالتقارير السنوية للجريمة على مستوى ليبيا ، كما تمت مقابلات مع الجهات المعنية والاستفسار منها عن بعض الجوانب التي أفادت الدراسة .

منهجية البحث.

أعتمد المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكن من خلاله وصف ظاهرة الجريمة من كافة جوانبها ، وتحليل أسبابها والعوامل المؤثرة في تطور حجمها وتباين أنماطها المكانية في شعبية الجبل الأخضر .

كما أستخدم الأسلوب الكمي الإحصائي في تفسير أنماط الجرائم وحجمها وتباينها المكاني ، وقد رسمت في أشكال وخرائط مناسبة في تفسير مضمون البحث وأهدافه .

أولاً : التطور العددي للجرائم على مستوى ليبيا .

بلغ عدد الجرائم المرتكبة في ليبيا خلال الفترة 1999–2007 [ii] حوالي 542747 جريمة وبنسبة نمو سنوي بلغت حوالي 5.47 % ، بلغت نسبة جرائم الجنايات بها حوالي 12.5% وجرائم الجنح حوالي 81.6% أما المخالفات فقد بلغت نسبتها حوالي 5.8% ، وبلغ معدل الجرائم في ليبيا في الساعة الواحدة ما يقارب 6.8 جريمة في الساعة الواحدة في العام 2007 .

وبهذا فإن إجمالي الجرائم على مستوى ليبيا خلال الفترة 1999 – 2007 قد بلغت حوالي 542747 جريمة ، وشكلت جرائم الجنايات منها حوالي 12.46 % ، فيما قدرت جرائم الجنح حوالي 81.5 % ، بينما بلغت نسبة جرائم المخالفات نحو 6 % من إجمالي الجرائم . أما من حيث توزيع الجرائم حسب الشعبيات خلال عام 2007 فقد سجلت أعلى نسبة في شعبية طرابلس حيث بلغت حوالي 26.20 % ، يليها شعبية بنغازي

وبنسبة 20.13 % ، فيما حلت شعبية الجبل الأخضر في الترتيب السادس وبنسبة بلغت حوالي 4.05 % و بعد كل من شعبية المرقب ومصراته وسهل جفارة (الجدول 1) ، أما من حيث نسبة أعلى معدل جريمة بالشعبية مقابل كل 100 ألف نسمة فإننا نجد أن شعبية بنغازي قد حلت في الترتيب الأول يليها شعبية درنة حيث بلغت نسبة الجرائم بهما 2254.98 ، 1994.39 جريمة لكل 100 ألف نسمة على التوالي . و بالنسبة للجرائم على مستوى ليبيا فنجد أن هناك 1336.62 جريمة لكل 100 ألف نسمة ، وفي شعبية الجبل الأخضر جاءت في الترتيب الخامس .(الشكل 1)

الجدول (1) التطور العددي ونسبة نمو الجرائم بليبيا 1999-2007

السنة	الجنايات		الجنح		المخالفات	
	العدد	نسبة النمو	العدد	نسبة النمو	العدد	نسبة النمو
1999	6402	8.1	44064	12.7	2760	15.9-
2000	6514	1.7	42973	2.4-	3039	10.10
2001	7124	9.3	43504	1.23	3733	22.8
2002	3701	48-	42977	1.2-	3391	9.16-
2003	6727	81.7	43685	1.6	3395	0.11
2004	7259	7.9	45208	3.4	2976	12.3-
2005	9522	31.17	60768	34.4	3920	31.7
2006	10258	7.7	57944	4.6-	4281	9.2
2007	10135	1.19-	61362	5.8	4125	3.6
النسبة	67642	10.93	442485	5.65	32620	4.46

المصدر : تجميع الباحث من التقارير السنوية للجريمة ، اللجنة الشعبية للأمن العام .

الشكل (1) التوزيع المكاني حسب النسبة المئوية للجرائم بليبيا 2007

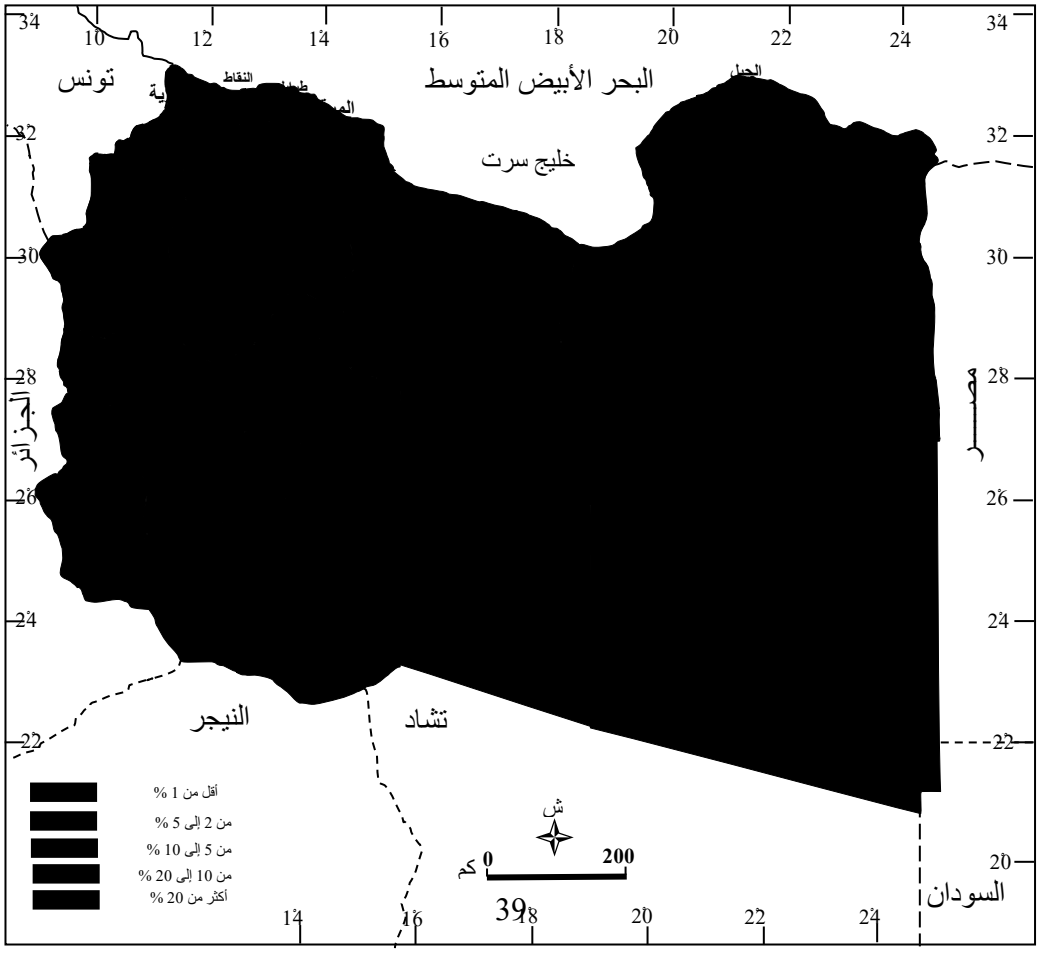

ثانياً : التوزيع المكاني لجرائم الجنايات .

بلغ إجمالي جرائم الجنايات التي تم تسجيلها خلال عشر سنوات حوالي 5125 جريمة ، الجدول (2)، وكانت النسبة الأكبر بها تقع في فئة الجرائم المرتكبة ضد الأموال حيث بلغت نسبتها حوالي 63.54 % من إجمالي الجرائم ، تلتها في الترتيب الجرائم المخلة بالثقة العامة وقد بلغت نسبتها حوالي 17.11 % ، ثم الجرائم المرتكبة ضد الحرية والعرض والأخلاق وقد بلغت نسبتها حوالي 9.01% ، ثم جرائم تعاطي الخمور وتصنيعها والأتجار بها وقد بلغت نسبتها حوالي 7.76 % واخيراً تأتي الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص وقد بلغت نسبتها حوالي 2.55 % من إجمالي الجرائم .

الجدول رقم (2) توزيع جرائم الجنايات بشعبية الجبل الأخضر 1999-2008

أنواع الجرائم	البيضاء	ماسة	الحنية	قصر ليبيا	مراوة	عمر المختار	شحات	الفائدية	سوسة	أسلنطة	قندولة	الفجر الجديد	المجموع
الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص	63	7	3	1	7	3	25	1	12	1	8	0	132
الجرائم المرتكبة ضد الحرية والعرض والأخلاق	303	14	7	7	9	3	64	10	21	3	15	6	462
تعاطي الخمور وتصنيعها	173	18	4	4	7	0	120	17	50	1	3	1	398
الجرائم المرتكبة ضد الأموال	2011	87	15	9	113	76	613	62	82	35	128	25	3256
الجرائم المخلة بالثقة العامة	703	10	3	1	22	4	103	3	10	5	8	5	877
الإجمالي	3253	136	32	22	158	86	925	93	175	45	162	37	5125
النسبة المئوية	63.74	2.65	0.62	0.42	3.08	1.67	18.04	1.81	3.41	0.87	3.16	0.72	100

المصدر : عمل الباحث .

وحسب التوزيع المكاني لهذه الجرائم على فروع شعبية الجبل الأخضر ، يتضح أن فرع البيضاء قد سجلت أكبر نسبة حدوث لهذه الجرائم حيث بلغ عددها حوالي 3253 جريمة وبنسبة بلغت حوالي 63.74 % من إجمالي الجرائم (الشكل 2) ، يليها فرع شحات وبنسبة بلغت حوالي 18.04 % يليها فرع سوسة وبنسبة 3.41% . يلاحظ من خلال الجدول تركز الجرائم في كل من فرع البيضاء بنسبة 63.74 % يليها فرع شحات وبنسبة 18.04 % ، ثم يأتي فرع سوسة وبنسبة 3.41 % ثم فرع قندولة بنسبة 3.16 % ثم فرع مراوة بنسبة 3.08 % .

الشكل (2) التوزيع المكاني لإجمالي الجنايات والجنح والمخالفات بشعبية الجبل الأخضر 1999-2008 بالنسبة المئوية

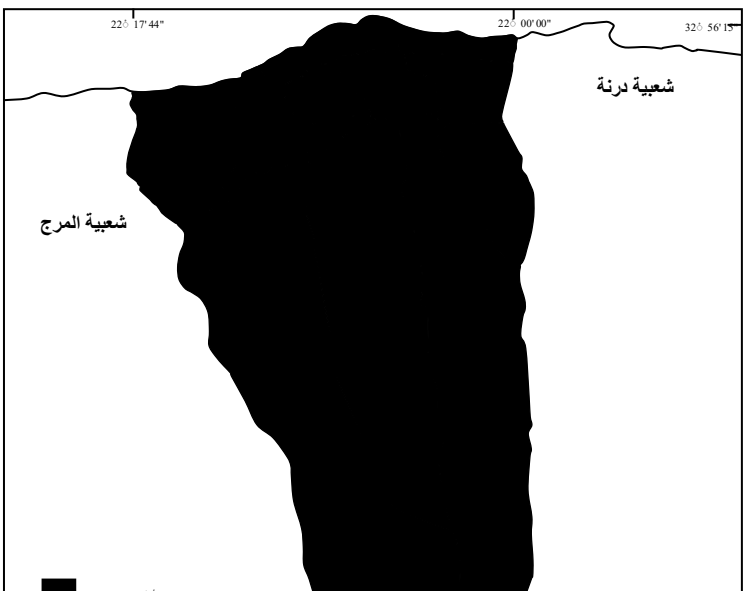

ويعود أرتفاع معدلات الجريمة في فرع البيضاء إلى كون المنطقة يوجد بها المركز الإداري وتجمع الإدرات على مستوى الشعبية ، بالإضافة إلى وجود جالية كبيرة من العمالة الوافدة والتي كان لها كبير في أرتفاع معدلات الجريمة في فرع البيضاء حيث بلغ إجمالي الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين حوالي 1775 جريمة خلال الفترة 1999–2008 ، بالإضافة إلى أنها أكبر تجمع سكني بالشعبية ويظهر هذا بشكل واضح في ارتفاع الجرائم المرتكبة ضد الأموال والجرائم المخلة بالثقة العامة .

ويمكن دراسة أنواع الجرائم على النحو التالي :

1- الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص.

بلغ إجمالي الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص على مستوى ليبيا في العام 2007 حوالي 1127 جريمة ، وكان عدد الجرائم المرتكبة في شعبية الجبل الأخضر حوالي 21 جريمة وبنسبة مئوية بلغت 1.86% من الجرائم على مستوى ليبيا خلال هذا العام .

لقد بلغ إجمالي الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص في شعبية الجبل الأخضر 1999–2008 حوالي 131 جريمة موزعة على عدد 11 فرع فقط ، أما من حيث توزيع الجرائم حسب النوع فقد كان لجرائم الإيذاء الخطير أعلى نسبة من الجرائم ، تليها جرائم تسييب الوليد صيانة للعرض ، وفي الترتيب الثالث جاءت جرائم القتل العمد وقد بلغت نسبها 25.75% ، 21.21 % ، 19.69 على التوالي (الجدول 3) .

الجدول (3) توزيع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص حسب نوع الجريمة 1999–2008

نوع الجريمة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المجموع
القتل العمد	4	3	4	2	4	1	4	1	2	0	25
قتل الوليد صيانة العرض	3	0	0	1	1	2	2	0	1	1	11
القتل الخطأ (عدا حوادث المرور)	3	2	1	0	0	0	1	0	1	0	8
الضرب المفضي للموت	1	1	0	1	1	4	3	0	2	2	18
الشروع في القتل	2	1	1	0	0	0	0	2	2	0	5
الإيذاء الخطير والجسيم	3	3	2	5	0	0	3	7	6	5	34
الإجهاض	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	2
تسييب الوليد صيانة للعرض	2	2	3	2	3	5	2	4	5	0	28
المجموع	18	12	11	11	9	12	15	14	21	8	131

المصدر : عمل الباحث .

أما من حيث التوزيع المكاني للجرائم المرتكبة ضد الأشخاص فقد جاء فرع البيضاء الأكثر ارتفاعا، حيث بلغت نسبة الجرائم به حوالي 48.09% من إجمالي الجرائم ، يليها فرع شحات وبنسبة بلغت 19.08%

من إجمالي الجرائم وفي الترتيب الثالث أتي فرع سوسة وبنسبة بلغت 9.16 % (الجدول 4) . فيما لم تسجل في فرع الفجر الجديد جرائم خلال فترة العشر سنوات ، وكذلك لم يحصل في سوسة إلا نوع واحد من الجرائم وهو جرائم الإيذاء الخطير والجسيم حيث بلغت 12 جريمة . وعند مقارنة نسبة هذه الجرائم على مستوى شعبية الجبل الأخضر والشعبيات القريبة منها وهي شعبية درنة وشعبية المرج وشعبية البطنان ،يتضح أن النسب بها خلال العام 2007 وعلى مستوى ليبيا وعلى التوالي ،0.26 %،0.97%، 1.86% ، وبهذا يلاحظ أن نسبة شعبية البطنان مماثلة لنسبة شعبية الجبل الأخضر في الوقت الذي يبلغ فيه عدد سكان شعبية البطنان حوالي 157747 نسمة عام 2006 .

الجدول رقم (4) توزيع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص حسب الفرع 1999–2008

أنواع الجرائم	البيضاء	ماسة	الحنية	قصر ليبيا	مراوة	عمر المختار	شحات	الفائدية	سوسة	أسلنطة	قندولة	الفجر الجديد	المجموع
القتل العمد	11	2	2	1	1	1	7	0	0	0	0	0	25
قتل الوليد صيانة العرض	9	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	11
القتل الخطأ (عدا حوادث المرور)	6	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	8
الضرب المفضي للموت	11	1	1	0	0	2	1	1	0	0	1	0	18
الشروع في القتل	0	0	0	0	1	0	4	0	0	0	0	0	5
الإيذاء الخطير والجسيم	1	1	0	0	4	0	8	0	12	1	7	0	34
الإجهاض	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2
تسبيب الوليد صيانة للعرض	23	0	0	0	0	0	5	0	0	0	0	0	28
المجموع	63	7	3	1	7	3	25	1	12	1	8	0	131
النسبة المئوية	48.91	5.34	2.29	0.76	5.34	2.29	19.08	0.76	9.16	0.76	6.10	0	%100

المصدر : عمل الباحث .

ومن خلال الجدول أعلاه يتضح أن هناك فروع لم تزد فيها نسبة الجرائم عن 1% في الوقت الذي كان فيه هناك ثلاثة فروع وصلت بها نسبة الجرائم إلى حدود 77.15 % وهي البيضاء وشحات وسوسة (الشكل3).

وبهذا يلاحظ أن نسبة حدوث هذه الجرائم إلى مجمل سكان شعبية الجبل الأخضر قد بلغت حوالي 63.53 جريمة لكل 100 ألف نسمة .

الشكل رقم (3) توزيع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص 1999-2008

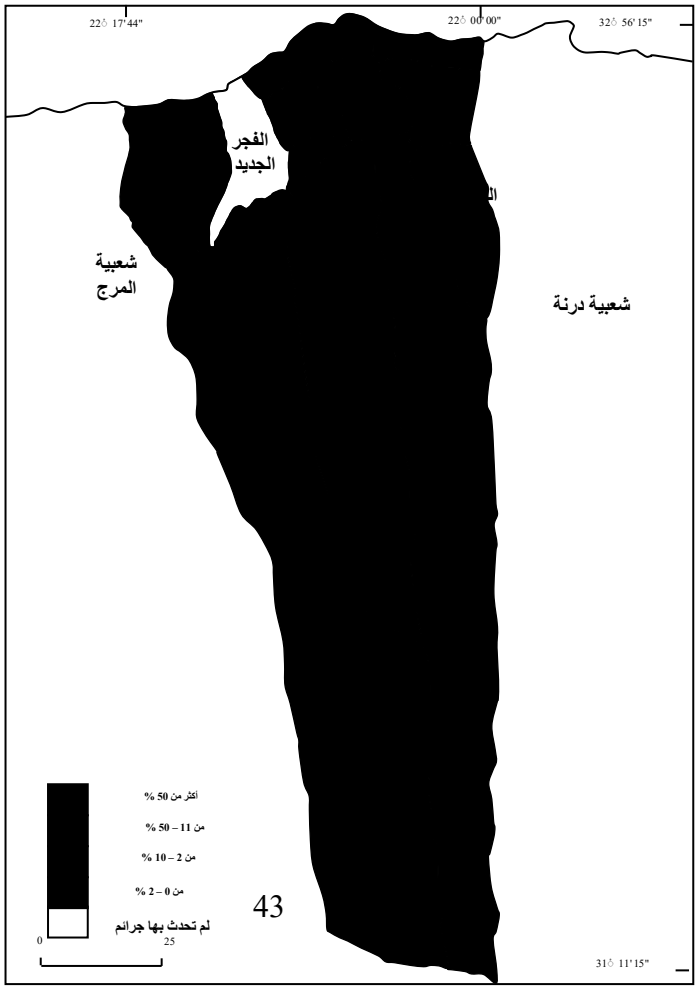

المصدر : عمل الباحث

2 – الجرائم المرتكبة ضد الحرية والعرض والأخلاق.

وهي في مجملها جرائم جنسية ، ومنها جرائم الزنا وهتك العرض سواء بالرضا أم بالقوة وجرائم المواقعة ، وجرائم الحبس للحرية الشخصية والخطف لإتيان أفعال شهوانية .

بلغ عدد الجرائم المرتكبة ضد الحرية والعرض والأخلاق على مستوى ليبيا في العام 2007 بلغت حوالي 1395 جريمة ، فيما ظهر أن عدد الجرائم الواقعة منها في شعبية الجبل الأخضر سجلت حوالي 43 جريمة وبنسبة مئوية بلغت حوالي 3.08% ، أما عند مقارنة نسبة هذه الجرائم مع الشعبيات المحيطة بشعبية الجبل الأخضر وهي شعبية درنة والمرج والبطنان فقد كانت النسبة بها 2.65% ، 2.07% ، 1.64% ، ويعود السبب إلى أرتفاع هذا النوع من الجرائم إلى أرتفاع نسبة الطلاق ، وتأتي شعبية الجبل الأخضر في الترتيب الثالث على مستوى ليبيا في حالات الطلاق حيث بلغت أعداد الطلاق بها خلال العام 2008 حوالي 314 حالة بعد شعبيتي طرابلس وبنغازي والتي بلغت أعداد الطلاق بها 586 ، 776 على التوالي [iii] ، وقد زاد هذا العدد عن العام 2007 والبالغ حوالي 241 حالة طلاق وإن كانت في الترتيب الثالث أيضاً [iv] ، في الوقت الذي أتت فيه في الترتيب السادس بالنسبة لحالات الزواج لعام 2008 وبعدد 3297 [v] حالة زواج ، وقد حدثت زيادة عن العام 2007 حيث بلغت حالات الزواج حوالي 2451 حالة زواج [vi] وبهذا فإن سكان شعبية الجبل بالرغم من زيادة أعداد المتزوجين بها خلال إحصاءات عامي 2007 و 2008 إلا أننا نجد أيضاً ارتفاع حالات الطلاق أيضاً خلال الإحصائيين السابقين ، ويظهر هذا من خلال الأعداد المسجلة بجرائم المواقعة بالرضا ، بالإضافة إلى تآخر سن الزواج ، كما تشير الدراسة " **كما سنلاحظ قادماً** " إلى ان أغلب مرتكبي هذا النوع من الجرائم هم من العزاب حيث شكات نسبتهم 80 % من مرتكبي هذا النوع من الجرائم ، كما تشير إحصاءات الجريمة في مختلف دول العالم إلى أن فئة العزاب هم أكثر الفئات الإجتماعية إرتكاباً للجريمة [vii] .

ويتضح من الجدول (5) بلغ إجمالي الجرائم المرتكبة ضد الحرية والعرض والأخلاق حوالي 462 جريمة ، وبنسبة بلغت حوالي 9.01 % من إجمالي الجرائم المسجلة ،وقد بلغ معدلها حوالي 224.07 جريمة لكل 100 ألف نسمة ، كما تبين من حيث توزيع الجرائم المرتكبة ضد الحرية والعرض والأخلاق .

الجدول (5) التوزيع الزمني للجرائم المرتكبة ضد الحرية والعرض والأخلاق بشعبية الجبل الأخضر 1999–2008

النوع	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المجموع
الزنا	2	0	0	0	0	1	0	1	0	0	4
المواقعة بالقوة والتهديد	11	10	12	13	9	6	10	6	9	3	89
المواقعة بالرضا	39	31	37	28	25	29	16	22	28	40	294
هتك العرض بالقوة	5	3	3	5	1	1	5	1	2	1	27
هتك العرض بالرضا	1	1	3	3	0	0	0	0	1	3	12
تحريض الصغار على الفسق والفجور	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الخطف لحبس الحرية الشخصية	0	1	0	0	0	0	1	0	1	0	3
الخطف لإتيان أفعال شهوانية	1	2	7	2	4	6	4	3	2	1	32

المجموع	59	48	62	51	39	43	36	33	43	48	461

المصدر : عمل الباحث.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكبر عدد من الجرائم المرتكبة المواقعة بالرضا ، تليها جرائم المواقعة بالقوة حيث شكل الأثنان معاً 83.08 % من إجمالي الجرائم ، في الوقت الذي لم تسجل فيه أي حالة لتحريض الأطفال على الفسق والفجور ، وتأتي في الترتيب الثالث جرائم الخطف لأتيان أفعال شهوانية حيث بلغت نسبتها حوالي 6.94% من إجمالي الجرائم ، وتمثل جرائم المواقعة ما نسبته 7.47 % من إجمالي الجرائم البالغة حوالي 5125 جريمة . وبهذا نجد أن نسبة الجرائم الجنسية إلى إجمالي عدد السكان بالشعبية قد بلغت حوالي 185.75 جريمة لكل 100 ألف نسمة . كما يتبين أن أقل عدد من الجرائم المرتكبة خلال فترة الدراسة حدثت عام 2006 ، فيما سجلت أعلاها خلال عام 2001 ، وقد بلغت النسبة خلال هذا العام نحو 13.45 % من إجمالي الجرائم ، بينما بلغت المعدل نحو 46.1 جريمة / السنة .

وعلى مستوى الفروع وتوزيع الجرائم مكانياً فقد تبين من الجدول (6) أن أعلى نسبة سجلت في فرع البيضاء ، وبلغت 65.58 % وبحوالي 303 جريمة ، يليها فرع شحات وبنسبة 13.85 % ، ثم سوسة 4.54 % ، وكذلك ماسة 3.24 % ، ثم قندولة 3.03 % ، ويتضح أن أغلب الجرائم قد حدثت في خمسة فروع من أصل أثنى عشر فرعاً وبنسبة 90.24% ، ويرجع ذلك إلى كون هذه المراكز هي مراكز حضرية ويقيم بها حوالي 80.6% من مجمل السكان بالشعبية ، حيث نجد أن مثل هذا النوع لايشكل أكثر من 4.9 % من مجمل الجرائم الواقعة في المناطق الريفية .

الجدول رقم (6) توزيع الجرائم المرتكبة ضد الحرية والعرض والأخلاق حسب فروع شعبية الجبل الأخضر 1999-2008

أنواع الجرائم	البيضاء	ماسة	الحنية	قصر ليبيا	مراوة	عمر المختار	شحات	الفائدية	سوسة	أسلنطة	قندولة	الفجر الجديد	المجموع
الزنا	2	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	4
المواقعة بالقوة والتهديد	50	1	0	1	3	1	18	3	8	0	3	1	89
المواقعة بالرضا	213	8	6	6	5	1	32	4	3	3	10	4	295
هتك العرض بالقوة	8	2	1	0	1	0	6	0	7	0	1	1	27
هتك العرض بالرضا	6	2	0	0	0	1	2	1	0	0	0	0	12
تحريض الصغار على الفسق والفجور	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الخطف لحبس الحرية الشخصية	2	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	3
الخطف لإتيان أفعال شهوانية	22	1	0	0	0	0	5	1	2	0	1	0	32
المجموع	303	14	7	7	9	3	64	10	21	3	15	6	462
النسبة	65.58	3.03	1.51	1.51	1.94	0.64	13.85	2.61	4.54	0.64	3.24	1.29	%100

المصدر : عمل الباحث .

كما يتضح من الجدول أعلاه أن أعلى عدد سجل للجرائم ظهر في مدينة البيضاء حيث بلغ حوالي 303 حالة وبنسبة بلغت حوالي 65.58 % من إجمالي الجرائم المرتكبة من هذا النوع على مستوى شعبية الجبل الأخضر ، وبذلك يتبين أن فرع البيضاء يعتبر الأعلى وقوعاً لهذا النوع من الجرائم ، يأتي بعدها فرع شحات وبنسبة 13.85% ، ثم فرع سوسة وبنسبة بلغت 4.54 % ، ثم فرع قندولة ، وفرع ماسة وبنسبة بلغت حوالي 3.24% ، 3.03% على التوالي ،كما ويلاحظ أن فرع سوسة وإن كان عدد السكان أقل من سكان فرع ماسة إلا

أنه نجد أنها أعلى منها في حدوث الجرائم في حين نجد أن المناطق الريفية وهي كل من الفجر الجديد وأسلنطة وقصر ليبيا و الحنية حدثت بها أقل أعداد من الجرائم . (الشكل 4).

الشكل 4 توزيع الجرائم المرتكبة ضد الحرية والعرض والأخلاق 1999-2008

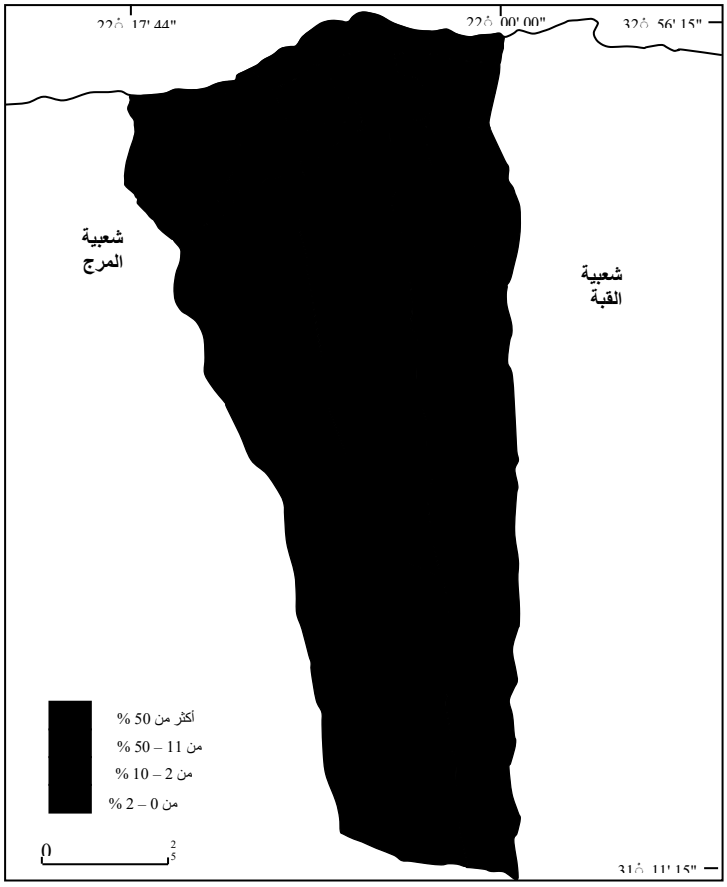

المصدر : عمل الباحث

3- جرائم الخمور وتعاطيها وتصنيعها والأتجار بها .

في يناير 1951 صدر أول قانون يحرم تعاطي المسكرات في ليبيا ، والجدير بالذكر إن شرب الخمر كان غير ممنوع قانونياً قبل صدور هذاالقانون ، ونظراً لإرتفاع عدد جرائم الخمر والمخدرات في السنوات الأخيرة أصدر المجتمع الليبي العديد من القوانين التي تفرض عقوبات رادعة وذلك للحد من إنتشار هذه الظاهرة فقد

حرم الخمر في ليبيا تعاطياً وبيعاً بموجب القانون رقم 89 لسنة 1974 ونص في موادة على إقامة حد الشرب حيث نصت المادة الخامسة منه " بإن كل مسلم يشرب الخمر يعاقب حداً بالجلد أربعين جلدة " [viii]، ثم توالت إصدرغات القوانين وتعديلاتها على القانون الليبي تجاه هذاالنوع من الجرائم نظراً للمساوى المتعددة الناتجة عن تعاطي الخمور والمخدرات ، فصدر التعديل على القوانين 169 ، 177 ، 178 وذلك في الجلسة الإستثنائية لمؤتمر الشعب العام بتاريع 1996.6.5 حيث تم تضخيم عقوبة تناول المسكرات والمخدرات لتصل إلى عقوبة السجن المؤبد والإعدام بحسب خطورة الجريمة [ix] . ومن خلال الجدول (7) يتضح أن إجمالي الجرائم المسجلة على مستوى ليبيا خلال عام 2007 حوالي 5315 جريمة ، وشكلت الجرائم الواقعة منها في شعبية الجبل الأخضر خلال نفس العام حوالي 55 جريمة وبنسبة بلغت 0.97 % . وعند مقارنة نسبة الشعبية بالنسبة للشعبيات المحيطة بها وهي شعبية درنة والمرج والبطنان فقد كانت النسبة 2.27% ، 1.93% ، 1.18% ، وبهذا تعتبر شعبية الجبل الأخضر أقلها نسبة بالرغم من أنها أكثر عدد للسكان ، كما وتبدو شعبية درنة أعلى نسبة في الوقت الذي لم يتجاوز فيها عدد سكانها حوالي 162857 نسمة أي أقل من شعبية الجبل الأخضر بنحو 43 ألف نسمة.

وخلال فترة الدراسة بلغت إجمالي الجرائم المسجلة على مستوى شعبية الجبل الأخضر حوالي 398 جريمة ، كان أعلاها عام 2006 ، أما أقل السنوات فقد كانت عام 2003 ، وتبلغ نسبة هذه الجريمة إلى إجمالي الجرائم حوالي 7.76 % ، وبمعدل سنوي قدره 39.8 جريمة لكل سنة، وبنحو 193.03 جريمة لكل 100 ألف نسمة .

الجدول (7) التوزيع الزمني لجرائم الخمور بشعبية الجبل الأخضر 1999-2008

النوع	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المجموع
جرائم تعاطي الخمور وتصنيعها والأتجار بها	31	51	32	34	20	25	38	60	55	52	398

المصدر : عمل الباحث .

كما وتبين من الجدول (8) أن عدد الجرائم المسجلة بلغت حوالي 398 جريمة ، كذلك كان أعلى عدد سجل في فرع البيضاء وبحوالي 173 حالة ، فيما لم تسجل في فرع عمر المختار أي حالة خلال فترة الدراسة ، ويلي فرع البيضاء فرع شحات وسوسة و بلغت نسبتهما حوالي 30.15% ، 12.56% على التوالي.

الجدول ( ) التوزيع المكاني لجرائم الخمور بشعبية الجبل الأخضر 1999-2008

أنواع الجرائم	البيضاء	ماسة	الحنية	قصر ليبيا	مراوة	عمر المختار	شحات	الفائدية	سوسة	أسلنطة	قندولة	الفجر الجديد	المجموع
جرائم تعاطي الخمور وتصنيعها والأتجار بها	173	18	4	4	7	0	120	17	50	1	3	1	398

المصدر : عمل الباحث .

رابعاً : الجرائم المرتكبة ضد الأموال .

تعني الجرائم المرتكبة ضد الأموال ، الجرائم التي لها علاقة مباشرة بالأموال وهي الحريق العمد ، والسرقات بأنواعها سواء منازل أم سيارات ، والسرقات الأخرى . بلغ إجمالي الجرائم المرتكبة ضد الأموال على مستوى ليبيا في عام 2007 حوالي 19765 جريمة ، كان عدد الجرائم الواقع منها بشعبية الجبل الأخضر

النوع	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المجموع
الحريق العمد	4	5	6	7	13	9	7	11	11	6	79
السرقة بالإكراة	4	6	6	6	1	4	7	7	7	7	55
السرقة من المنشآت والأسواق	4	5	9	3	7	11	4	9	18	4	74
السرقة من المنازل	85	91	79	98	95	76	97	83	87	70	861
سرقة السيارات	15	14	28	28	20	32	15	21	17	19	209
السرقة من داخل السيارات	45	42	48	52	44	25	36	37	23	25	377
السرقات الأخرى	186	150	108	163	121	139	120	224	224	175	1610
المجموع	343	313	284	357	301	296	286	392	387	306	3265

حوالي 387 جريمة وبنسبة بلغت حوالي 1.95 % . وعند المقارنة مع الشعبيات المجاورة فقد بلغت في كل من درنة والمرج والبطنان نحو 4.15 % ، 1.03 % ، 1.37 % على التوالي ، كما وتبين أن الجرائم من هذا النوع مرتفعة أيضاً في شعبية درنة بالرغم من أنها أقل سكاناً من شعبية الجبل الأخضر في الوقت الذي تنخفض فيه في الشعبيات الأخرى مقارنة بالجبل الأخضر .

وخلال فترة الدراسة أتضح من الجدول (9) إن إجمالي الجرائم بشعبية الجبل الأخضر قد بلغت حوالي 3256 جريمة ، وكان أعلى عدد بالجرائم المتعلقة بالسرقات الأخرى ، حيث بلغت نسبتها حوالي 49.31% من إجمالي الجرائم يليها ثانياً الجرائم المتعلقة بالسرقة من المنازل وبنسبة بلغت 26.37 % ، تليها ثالثاً السرقة من داخل السيارات وبنسبة بلغت 11.54 % ، ثم تاتي جرائم الحريق العمد والسرقة من المنشآت والسرقة بالإكراة وبنسبة بلغت حوالي 2.41 % ، 2.26 % ، 1.68% على التوالي ، حيث نجد ان نسبة السرقة بالإكراة هي أقل الجرائم حدوثاً بالشعبية خلال فترة الدراسة .

الجدول (9) تطور الجرائم المرتكبة ضد الأموال في شعبية الجبل الأخضر 1999-2008

المصدر : عمل الباحث.

يتضح من الجدول رقم (10) لتوزيع الجرائم على مستوى فروع الشعبية أن فرع البيضاء هو الأكثر حدوثاً لمثل هذه الجرائم حيث بلغت النسبة في فرع البيضاء نحو 61.76% من إجمالي الجرائم فيما جاءت جرائم السرقات الأخرى الأعلى حدوثاً يليها جرائم السرقة من المنازل حيث بلغت نسبتهما حوالي 43.90 % ، 30.53% على التوالي من إجمالي جرائم الفرع .

الجدول رقم (10) توزيع الجرائم المرتكبة ضد الأموال حسب فروع الشعبية 1999-2008

أنواع الجرائم	البيضاء	ماسة	الحنية	قصر ليبيا	مراوة	عمر المختار	شحات	الفائدية	سوسة	أسلنطة	قندولة	الفجر الجديد	المجموع
الحريق العمد	44	2	0	0	7	0	3	1	11	0	10	1	79
السرقة بالإكراة	35	0	2	1	2	2	1	1	5	1	5	0	55
السرقة من المنشآت والأسواق	31	2	0	2	3	8	6	0	11	0	8	3	74
السرقة من المنازل	614	8	4	3	10	19	135	10	24	1	24	6	858
سرقة السيارات	119	7	0	1	6	2	58	5	6	1	3	0	208
السرقة من داخل السيارات	285	4	0	0	8	4	54	5	10	0	7	0	377
السرقات الأخرى	883	64	9	2	77	41	356	40	15	32	71	15	1605
المجموع	2011	87	15	9	113	76	613	62	82	35	128	25	3256
النسبة	61.76	2.67	0.46	0.28	3.47	2.33	18.83	1.90	2.52	1.07	3.93	0.77	100

المصدر : عمل الباحث

كما ويأتي بعد فرع البيضاء فرع شحات وبنسبة بلغت حوالي 18.83 % يليه فرع قندولة وبنسبة 3.93 % ، يلية فرع مراوة وبنسبة 3.47 % ثم فرع ماسة وبنسبة 2.67 % ويأتي فرع سوسة في الترتيب السادس لمثل هذه النوع من الجرائم (الشكل 5).

الشكل (5) توزيع الجرائم المرتكبة ضد الأموال لشعبية الجبل الأخضر 1999-2008 بالنسبة المئوية

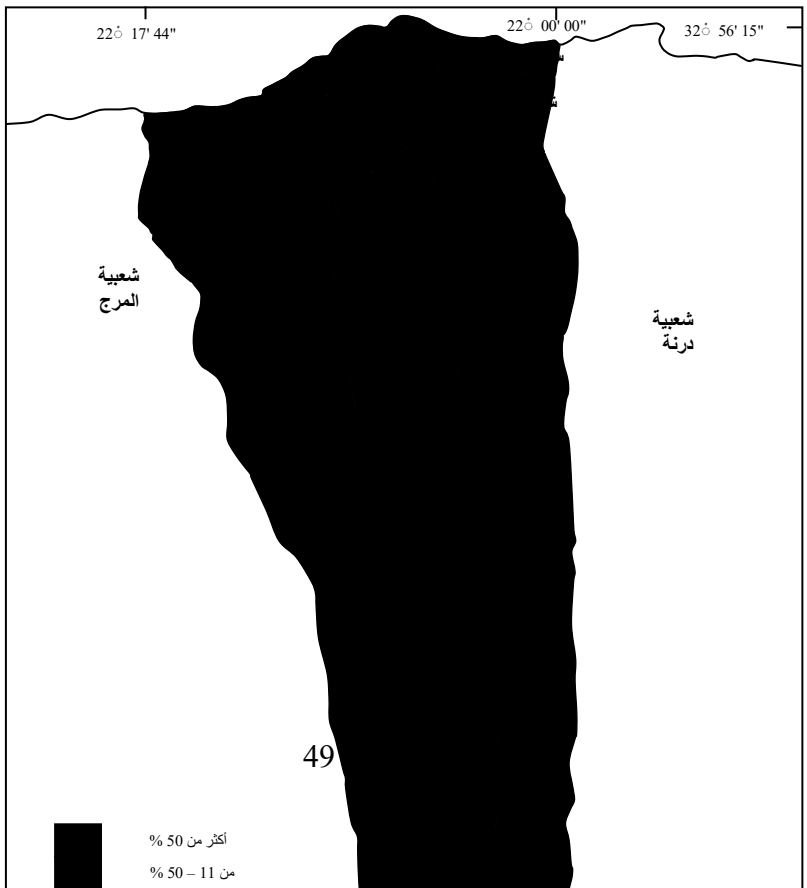

المصدر : عمل الباحث.

خامساً : الجرائم المخلة بالثقة العامة .

وهي الجرائم المتعلقة بتزييف النقود والتزوير وأنتحال الشخصيات ، وتالرشوة والنصب ، والصك بدون رصيد ، وتهريب البضائع ، وخيانة الأمانة ، ويتبين أن عدد الجرائم المخلة بالثقة العامة على مستوى ليبيا قد بلغ حوالي 4814 جريمة ، في حيت بلغ عدد الواقع منها بشعبية الجبل الأخضر حوالي 93 جريمة وبنسبة 1.93% ، وعند مقارنة هذه النسبة مع الشعبيات المجاورة بالجبل الأخضر كدرنة والمرج والبطنان يتضح أن النسب بلغت خلال عام 2007 ،وعلى التوالي 8.89% ، 1.21 % ، 4.05% ، وعليه يتضح أن شعبية الجبل الأخضر جاءت في الترتيب الثاني بعد شعبية المرج ، وكان أكثر عدد من الجرائم حصل في شعبية درنة ، والتي كانت دائماً الأعلى نسبة في مختلف أنواع بالرغم من قلة عدد سكانها مقارنة مع الشعبيات الأخرى المجاورة لها .

ويتضح من الجدول (11) إن عدد الجرائم الواقعة في شعبية الجبل الأخضر فقد بلغت خلال فترة الدراسة حوالي 877 جريمة وبنسبة بلغت 17.11% من إجمالي الجرائم ، وكان أعلى معدل هي الجرائم المتعلقة بالنصب وبلغت حوالي 371 جريمة وبنسبة 42.30% من إجمالي الجرائم المخلة بالثقة العامة يليها جرائم الصك بدون رصيد وبنسبة بلغت 22.69% .

الجدول (11) توزيع الجرائم المخلة بالثقة العامة على مستوى شعبية الجبل الأخضر 1999-2008

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المجموع
تزييف النقود وادخال النقد المزيف وصرفة	3	2	1	6	6	3	2	3	3	2	31
تزوير الأوراق والوثائق الرسمية	2	3	4	3	3	1	4	1	5	3	29
تزييف الأختام والعلامات الرسمية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
انتحال الصفات الشخصية	0	0	0	0	0	0	1	0	1	1	3
الرشوة	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1
الاختلاس	8	8	5	3	0	3	1	8	19	2	57
النصب	28	42	55	29	38	36	44	22	41	37	372
الصك بدون رصيد	32	27	30	15	20	23	13	8	7	22	197
خيانة الأمانة	20	25	11	18	15	17	8	20	17	14	165
تهريب الأرصدة والأموال	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
تهريب البضائع	0	2	2	3	1	1	1	1	1	2	14

حيازة الأسلحة والاتجار بها	1	0	0	1	0	0	1	0	0	0	3
جرائم المساس بالاقتصاد	1	1	2	0	0	0	0	0	0	0	4
المجموع	92	110	113	78	87	84	74	64	93	82	876

المصدر : عمل الباحث

ومن خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن جرائم تزييف الأختام لم تحدث خلال فترة الدراسة ، وفيما يتعلق بتوزيع الجرائم على مستوى فروع الشعبية الجدول (12) ، يتبين أن أعلى نسبة سجلت بفرع البيضاء وبلغت حوالي 703 جريمة 80.25% ، يلية فرع شحات وبنسبة 11.76% ، ثم مسة بنسبة 1.14% ، يلية فرع سوسة بنسبة 1.03% ، فيما لم تتجاوز النسبة عن 1% في الفروع الأخرى . الشكل (6).

الجدول (12) توزيع الجرائم المخلة بالثقة العامة حسب الفروع بشعبية الجبل الأخضر 1999-2008

أنواع الجرائم	البيضاء	ماسة	الحنية	قصر ليبيا	مراوة	عمر المختار	شحات	الفائدية	سوسة	أسلنطة	قندولة	الفجر الجديد	المجموع
تزييف النقود وادخال النقد المزيف وصرفة	10	0	0	1	2	0	4	2	4	2	1	5	31
تزوير الأوراق والوثائق الرسمية	16	1	0	0	0	1	9	0	0	0	2	0	29
تزييف الأختام والعلامات الرسمية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
انتحال الصفات الشخصية	1	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	3
الرشوة	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
الاختلاس	50	0	0	0	0	0	6	0	1	0	0	0	57
النصب	313	3	3	0	7	1	41	0	1	0	3	0	372
الصك بدون رصيد	175	2	0	0	3	0	15	0	0	0	2	0	197
خيانة الأمانة	137	1	0	0	3	0	24	0	0	0	0	0	165
تهريب الأرصدة والأموال	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
تهريب البضائع	0	1	0	0	7	2	0	0	1	3	0	0	14
حيازة الأسلحة والاتجار بها	0	2	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	3
جرائم المساس بالاقتصاد	0	0	0	0	0	0	3	1		0	0	0	4
المجموع	703	10	3	1	22	4	103	3	9	5	8	5	876
النسبة	80.25	1.14	0.34	0.11	2.51	0.46	11.76	0.34	1.03	0.57	0.91	0.57	100

المصدر : عمل الباحث .

مما سبق يتضح أن فرع البيضاء كان الأكثر أحتواءً على الجرائم حيث بلغت فيه إعداد الجرائم حسب التصنيفات ، يلية فرع شحات ثم فرع سوسة . كما وتتفاوت هذه النسب في باقي الفروع وحسب أنواع الجرائم، وقد أتضح من خلال الدراسة أن عدد الجرائم الواقعة بفرع سوسة كانت أعلى من الجرائم الواقعة بفرع مسة بالرغم من تفوق الثانية على الأولى من حيث حجم السكان ، أما عند عند مقارنة الجرائم الواقعة في شعبية الجبل الأخضر مع الشعبيات المجاورة وهي شعبية درنة والمرج والبطنان، لقد تبين أن الجرائم الواقعة بشعبية درنة كانت الأعلى من حيث العدد بالنسبة لجميع الجرائم في الوقت الذي لم يتجاوز فيه عدد سكانها سكان كل من شعبية الجبل الأخضر وشعبية المرج ، حيث يبلغ عدد سكان شعبية درنة حوالي 162857 نسمة ، وتبلغ مساحتها حوالي 31511 كلم^2 ، ولم تزيد بها نسبة كثافة السكان عن 5.16 نسمة / كم^2 ، حيث أنها تجاوزت شعبية الجبل الأخضر وشعبية المرج مجتمعتان في المساحة ، وبهذا فإنة يلاحظ أنه لاعلاقة بين مساحة الشعبية وحجم السكان بها ، حيث أن شعبية درنة هي الأقل سكاناً والأكبر مساحة وبالرغم من ذلك فهي الأكثر وقوعاً للجرائم .

الشكل (6) توزيع الجرائم المخلة بالثقة العامة لشعبية الجبل الأخضر 1999-2008

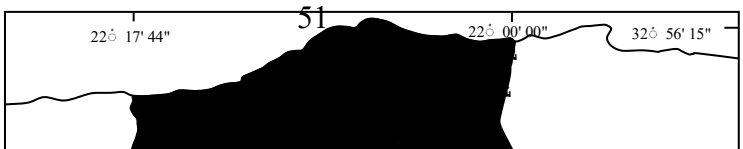

ثالثاً : توزيع المتهمين بجرائم الجنايات حسب المهنة والمستوى التعليمي والحالةالاجتماعية .

يلاحظ من الجدول (13) إن مجمل المتهمين بجرائم الجنايات والتي تم الحصول عليها من بيانات إدارة البحث الجنائي بالجبل الأخضر خلال الفترة 1999 – 2008 حوالي 6474 متهم ، بلغ عدد الذكور منهم حوالي 6106 وبنسبة 94.31 % ، فيما بلغت الإناث 368 متهمة و بنسبة 5.86 % ، أما الجرائم المرتكبة ضد الأموال فقد بلغت أعلى نسبة و بلغت 57.23 % من إجمالي المتهمين (الشكل 7) .

الجدول (13) التوزيع المتهمين حسب نوع الجرئمة وحسب الجنس في شعبية الجبل الأخضر 1999-2008

نوع الجرائم	ذكور	إناث	المجموع	%
الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص	135	8	143	2.21
الجرائم المرتكبة ضد الحرية والعرض والأخلاق	608	306	914	14.12
جرائم الخمور	707	5	712	11.00
الجرائم المرتكبة ضد الأموال	3675	30	3705	57.23
الجرائم المخلة بالثقة العامة	981	19	1000	15.45
المجموع	6106	368	6474	100

1- التوزيع حسب المهنة .

بلغ أعلى معدل مسجل للمتهمين بإرتكاب الجرائم ضد الأشخاص لفئة لايعمل والطلاب حيث بلغت نسبتهم 74.85 % يليهم فئة الموظفين ونسبتهم 15.41% ، فيما تقل النسبة في كل من فئة المنتجين وفئة الشرطة والجيش .الشكل (8).

الشكل (8) التوزيع النسبي لمرتكبي جرائم الجنايات حسب المهنة 1999-2008

وبالنسبة للمتهمين بالجرائم المرتكبة ضد الأموال التي تحتوي على أكبر عدد من المتهمين على مختلف المهن فيتضح أن نسبة للذكور 56.76 % من إجمالي المتهمين فيما تتركز الإناث على الجرائم المرتكبة ضد الحرية والعرض والأخلاق ، حيث شكلت النسبة حوالي 83% من إجمالي المتهمات ، وكانت أعلى نسبه تركزت في فئة لايعمل يليهن الطالبات ثم الموظفات في الترتيب الثالث (الجدول 14).

الجدول (14) التوزيع لمرتكبي جرائم الجنايات حسب المهنة بشعبية الجبل الأخضر 1999-2008

نوع الجرائم	منتج		فلاح		موظف		جندي		شرطي		طالب		خالي عمل		المجموع	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص	5		5		14	2	2		7		46	1	51	5	135	8
الجرائم المرتكبة ضد الحرية والعرض والأخلاق	15	4	5	1	92	41	25	1	62	3	90	88	315	168	608	306
جرائم الخمور	41		5		143		11		51		72		387	5	707	5
الجرائم المرتكبة ضد الأموال	157		11		376	4	74		79		996	5	1971	21	3675	30
الجرائم المخلة بالثقة العامة	30		10		321	5	17		9		36	1	576	12	981	19
المجموع	248	4	36	1	946	52	129	1	208	3	1240	95	3300	211	6106	368

النسبة الذكور والإناث	4.06	1.0	0.6	0.3	15.4	14.1	2.1	0.3	3.4	0.8	20.30	25.8	54	57.3	100	100
النسبة من المجموع العام	3.89		0.57		15.41		2.0		3.25		20.62		54.23		100	

المصدر : عمل الباحث.

2- توزيع الجرائم حسب المستوى التعليمي .

يتبين من الجدول (14) أن اعلى معدل للمتهمين وحسب المستوى التعليمي تركز ضمن فئة المرحلة الإعدادية حيث شكلت نسبتهم حوالي 46% ، فيما شكل الذكور نسبة 49.13 % من إجمالي الذكور ، والإناث حوالي 36.86% من إجمالي الإناث ، كذلك يتضح أن أقل نسبة ظهرت في فئة المستوى الجامعي ، مما يدل على دور التعليم في التقليل من نسبة الجرائم في المجتمع (الشكل 9) ، وكلما زادت نسبة التعليم كلما قلت توجهات الأفراد نحو الجريمة.

كما وتبين أن أعداد الذكور في المرحلة الأعدادية وفوق الأعدادية قد شكلت أكبر نسبة وذلك في الجرائم المرتكبة ضد ألأشخاص ، فيما ظهر أن أعلى نسبة من الإناث كانت في الجرائم المرتكبة ضد الحرية والعرض والأخلاق .

الجدول (14) التوزيع لمرتكبي جرائم الجنايات حسب المستوى التعليمي 1999-2008

نوع الجرائم	ابتدائي		إعدادي		فوق الإعدادي		جامعي		أمي		المجموع	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص	22	2	52	4	39	2	10		12		135	8
الجرائم المرتكبة ضد الحرية والعرض والأخلاق	84	48	320	113	179	108	15	20	10	17	608	306
جرائم الخمور	82		381	5	219		19		6		707	5
الجرائم المرتكبة ضد الأموال	648	10	1804	8	1006	6	67	1	135	6	3675	30
الجرائم المخلة بالثقة العامة	114	5	430	5	389	5	36	1	28	1	981	19
المجموع	**950**	**65**	**2987**	**135**	**1832**	**121**	**147**	**22**	**191**	**24**	**6106**	**368**
النسبة الذكور والإناث	**15.55**	**17.6**	**49.13**	**36.86**	**30**	**32.88**	**2.40**	**5.9**	**3.12**	**6.52**	**100**	**100**
النسبة من المجموع العام	**16**		**46**		**32**		**3**		**3**		**100**	**100**

المصدر : عمل الباحث.

الشكل (9) التوزيع النسبي لمرتكبي جرائم الجنايات حسب المستوى التعليمي 1999-2008

3 – حسب الحالة الاجتماعية .

هناك إرتباط بين الحالة الاجتماعية وحجم الجريمة في المجتمع ، وعليه يتضح من الجدول (15) أن أغلب المتهمين بجرائم الجنايات تركزت في فئة كانت لدى فئة العزاب حيث بلغت النسبة حوالي 79.13 % ، فيما شكل الذكور نسبه 79.77 % من إجمالي الذكور (الشكل 10) ، بينما شكلت الإناث حوالي 68.47 % من إجمالي الإناث ، وتبين أن نسبة الذكور العزاب ترتفع في الجرائم المرتكبة ضد الأموال ، بينما الإناث تكثر نسبتها في جرائم الحرية والعرض والأخلاق ، كذلك نسبة الذكورالمطلقين أقل من نسبة الإناث ، كما يلاحظ أن عدد الإناث المطلقات قد بلغ 45 ، في حين لايوجد أي أرملة متهمة في الجرائم المرتكبة ضد ألأشخاص .

الجدول (15) التوزيع لمرتكبي جرائم الجنايات حسب الحالة الإجتماعية 1999–2008

نوع الجرائم	أعزب		متزوج		مطلق		أرمل		المجموع	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص	117	4	21	2		1			135	8
الجرائم المرتكبة ضد الحرية والعرض والأخلاق	509	223	94	32	5	45	1	6	608	306
جرائم الخمور	556	1	147	3	4	1			707	5
الجرائم المرتكبة ضد الأموال	3150	11	515	13	6	6	2	2	3675	30
الجرائم المخلة بالثقة العامة	539	13	481	7	2	2		3	981	19
المجموع	4871	252	1258	57	17	55	3	11	6106	368
النسبة الذكور والإناث	79.77	68.47	20.60	15.48	0.27	0.9	0.49	2.98	100	100
النسبة من المجموع العام	79.13		20.72		1.11		0.21		100	100

المصدر : عمل الباحث .

الشكل (10) التوزيع النسبي لمرتكبي جرائم الجنايات حسب الحالة الإجتماعية 1999–2008

رابعاً : التطور العددي لمرتكبي جرائم الجنايات حسب السنوات 1999-2008.

ويمكن دراستها على النحو الأتي :

1. الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص .

تعني الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص هي جرائم القتل والإيذاء الخطير والإجهاض وتسييب الوليد ، أي الجرائم التي تؤدي إلى القتل ، وتبين من الشكل (11) زيادة في نسبة بعض المتهمين خلال فترة الدراسة وهي جرائم القتل العمد قد زادت من 9 متهمين عام 1999 إلى 21 متهم عام 2008 ، كذلك زادت حوادث القتل الخطأ والضرب المفضي للموت ، في حين بقى وتناقص مستوى بعض الجرائم .

الشكل (11) التوزيع العددي لمرتكبي الجرائم ضد الأشخاص 1999-2008

2. الجرائم المرتكبة ضد الحرية والعرض والأخلاق.

يتضح من الشكل (12) أن هناك بعض الجرائم التي حافظت على نفس وتيرة تطور حجمها وهي جرائم المواقعة بالرضا وهتك العرض بالقوة في حين أنخفضت مستويات نمو جرائم الزنا والخطف لحبس الحرية الشخصية.

الشكل (12) التوزيع العددي لمرتكبي الجرائم ضد الحرية والعرض والأخلاق 1999-2008

3.جرائم التعاطي والتصنيع والأتجار بالخمور .

يتضح من الشكل (13) إن تزايد أعداد المتهمين بجرائم تعاطي الخمور وتصنيعها والاتجار بها بلغ عدد المتهمين في العام 1999 حوالي 62 متهم أرتفع العدد ليصل في العام 2006 إلى 102 متهم ، وفي عام 2006 حدث له إنخفاض ثم تراجع كذلك إلى أن وصل إلى 85 متهم في العام 2008 .

الشكل (13) التوزيع العددي لمرتكبي جرائم التصنيع والأتجار وتعاطي الخمور 1999-2008

4.الجرائم المرتكبة ضد الأموال .

تعتبر الجرائم المرتكبة ضد الأموال من أكثر الجرائم سواء من حيث أعدادها أو أعداد المتهمين ، ويلاحظ من خلال الشكل (14) تزايد المتهمين في هذا النوع من الجرائم وإن كان هناك سنوات يحدث فيها إنخفاض ، ثم يأخذ ثانية بالإرتفاع في العام الذي يلهة وبنسبة تفوق 50 % مثال ذلك جرائم الحريق العمد أرتفعت من 7 متهمين عام 2004 إلى 14 متهم عام 2005 ثم أنخفضت عام 2007 وعاودت الارتفاع في العام 2008 إلى 8 متهم ، كما أن جرائم السرقات الأخرى ، ففي حين أنخفضت في عام 2005 ليصل إلى 126 متهم ، فيما أرتفعت إلى نسبة تفوق 100 % عام 2006 .

الشكل (14) التوزيع العددي لمرتكبي جرائم الأموال 1999-2008

5. الجرائم المخلة بالثقة العامة .

يتضح من خلال الشكل (15) التطور العددي للمتهمين لهذا النوع من الجرائم بحيث قد حدث لها أرتفاع شديد خلال بعض السنوات ثم توقف ذلك النمو وبدأ في التقلص بشدة أيضاً ، ومنها جرائم تزييف النقود وادخال

النقد المزيف وصرفة ، حيث أرتفعت في عام 2002 ، ثم تراجعت في عام 2003 ، ثم أخذت بالتراجع الشديد حتى أصبح مرتكبيها في العام 2008 قليل جداً ، كذلك يلاحظ أن هناك بعض الجرائم قد توقفت تماماً كالجرائم المتعلقة بالمساس بالاقتصاد الوطني حيث لم تسجل أي حالة بعد عام 2001 .

الشكل (15) التوزيع العددي لمرتكبي الجرائم المخلة بالثقة العامة 1999-2008

خامساً – علاقة الأرتباط بين الجرائم وحجم السكان بشعبية الجبل الأخضر .

ولتوضيح العلاقة بين حجم الجريمة وأنماطها وحجم السكان ، فقد إستخدم معامل بيرسون ، ومعامل سبيرمان ، ومعامل التركز ، بالإضافة معامل التباين المرجح .

أ – معامل بيرسون

يتبين من الجدول (16) مدى العلاقة بين أنماط الجرائم وأعداد السكان ، وعلاقة الأرتباط بين الجرائم مع بعضها البعض ، وقد أتضح أن العلاقة قوية جداً بين أنواع جرائم الجنايات مع أعداد السكان بحيث بلغت نحو 0.996 في كل من جرائم الأموال وجرائم الأخلاق ، أما من حيث علاقة ارتباط الجرائم مع بعضها البعض فقد أتضح أن هناك علاقة قوية بين جرائم القتل وجرائم ألأموال ، فيما تقل العلاقة بين جرائم الخمور وجرائم الثقة .

الجدول (16) معامل ارتباط بيرسون لتوضيح العلاقة بين أنماط جرائم الجنايات وعلاقتها بالسكان

الفئات	عدد السكان	الجرائم ضد الأشخاص	الجرائم ضد الحرية والعرض والأخلاق	جرائم الخمور	جرائم الأموال	جرائم الثقة
عدد السكان	1	.992	.996	.974	.996	.980
الجرائم ضد الأشخاص		1	.985	.989	.990	.960
الجرائم ضد الحرية والعرض والأخلاق			1	.964	.998	.993
جرائم الخمور				1	.973	.932
جرائم الأموال					1	.988
جرائم الثقة						1

ب – معامل بيرسون .

كذلك تم إستخدام معامل سبيرمان للتأكد من علاقة الجرائم بالسكان بشعبية الجبل الأخضر وقد تبين أيضاً من من الجدول (17) أن هناك علاقة ارتباط قوية بين الجرائم وحجم السكان ، بحيث تتوافق مع نفس النتائج التي تم الحصول عليها من معامل ارتباط بيرسون .

الجدول (17) علاقة الإرتباط بين أعداد السكان وانماط الجرائم بمعامل سبيرمان

الفئات	السكان عدد	الجرائم ضد الأشخاص	الجرائم ضد الحرية والعرض والأخلاق	جرائم الخمور	جرائم الأموال	جرائم الثقة
عدد السكان	1.000	.801	.837	.832	.802	.665
الجرائم ضد الأشخاص		1.000	.878	.774	.895	.846
الجرائم ضد الحرية والعرض والأخلاق			1.000	.913	.813	.758
جرائم الخمور			.913	1.000	.672	.704
جرائم الأموال					1.000	.913
جرائم الثقة						1.000

ج – تركز الجرائم وتبابينها حسب الفروع بشعبية الجبل الأخضر 1999–2008.

ولتوضيح التباين المكاني لحجم الجرائم وتركزها في فروع الشعبية إستخدم في هذا المجال معامل التركز والتي يمكن معرفة التركز من خلال ناتج المعادلة حيث أنه إذا كان الناتج > 1 فيعني هذا أن تركز الجريمة في الفرع يفوق الشعبية وإذا كان الناتج <1 فإن المعامل في الشعبية يفوق الفرع ، إما إذا كان يساوي 1 فإن هذا يعني تساوي الجريمة في الفرع والشعبية .

ويتضح من الجدول (18) أن هناك تركز لكل من جرائم الأشخاص ، كما أتضح أن فرع البيضاء هو أكثر الفروع من حيث وقوع الجرائم بحيث بلغت حوالي 19257 جريمة من إجمالي الجرائم وبنسبة 60% إلا أنه يلاحظ تركز الجرائم خارج فرع البيضاء ، حيث بلغ المعامل حوالي 2.68 لجرائم الأشخاص و 1.33 لجرائم الأخلاق و 3.68 لجرائم الخمور وجميعها تركزت في فرع سوسة . في حين بلغت جرائم الأموال 1.32 لفرع مراوة ، ولم يظهر تركز لجرائم الثقة إلا في في فرع البيضاء حيث بلغت حوالي 1.44 ، ولمعرفة سبب تركز الجرائم بكثرة في فرع سوسة تبين من خلال مراجعة البيانات اليومية للجرائم في فرع سوسة للفترة من 2004 حتى العام 2008 ، أتضح أن سبب تلك الجرائم يعود للأسباب الأتية :

1. أتضح أن هناك عدد 60 جريمة قد حدثت لم يكن مرتكبيها اصلاً من سكان مدينة سوسة .
2. أتضح بأن المنطقة تعتبر منطقة متجانسة سكانياً ، وهذا لايعني أنه لايوجد خلافات قبلية في المنطقة ومثال ذلك أنه بسبب حادث تصادم سيارتين بتاريخ 2.9.2005 أدى إلى شجار وصل فيها عدد المتشاجرين 22 شخص وقد تم إستخدام السلاح خلال هذه المشكلة .
3. كما تعتبر منطقة سياحية فإن هناك العديد من السواح والذين يأتون لمدينة سوسة فإنهم يتقدمون باي شكوى تحدث لهم في المنطقة في مركز سوسة .

الجدول (18) تركز الجرائم حسب النوع وحسب الفرع بشعبية الجبل الأخضر

الفرع	عدد السكان	جرائم الاشخاص	جرائم الاخلاق	جرائم خمور	جرائم الاموال	جرائم الثقة
البيضاء	114690	0.86	1.18	0.78	1.11	1.44
شحات	27623	1.42	1.03	2.25	1.41	0.88
ماسة	12646	0.87	0.49	0.74	0.44	0.19
الفائدية	9666	0.12	0.35	0.70	0.31	0.06
سوسة	7039	2.68	1.33	3.68	0.74	0.33
عمر المختار	6556	0.72	0.20	0.00	0.73	0.14
قندولة	6335	1.99	1.06	0.25	1.28	0.30
مراوة	5405	2.04	0.74	0.67	1.32	0.96
قصر ليبيا	4878	0.32	0.64	0.42	0.12	0.05
الحنية	4784	0.99	0.65	0.43	0.12	0.15
اسلنطة	3880	0.41	0.35	0.13	0.41	0.30
زاوية العرقوب	2682	0.00	1.00	0.19	0.59	0.44

المصدر : عمل الباحث .

د : معامل التباين المرجح للجرائم بشعبية الجبل الأخضر 1999-2008.

كما تم استخدام معامل التباين المرجح (*) وذلك لتحديد مدى تباين توزيع الجرائم حسب الفروع حيث إذا زاد ناتج المعادلة عن 1 دل أن هناك تفاوتاً في توزيع الجرائم بين الفروع وإذا قل الناتج عن 1 دل هذا على عدم وجود تفاوتات في توزيع الجرائم ، وقد تبين أن معدل معامل التباين المرجح للجرائم ضد الأشخاص بلغ حوالي 1.491 ، وجرائم ضد الأخلاق 1.156 فيما بلغت جرائم الخمور 1.534 وجرائم الأموال 1.444 وجرائم الثقة 1.560 ، كما أتضح أن الجرائم ضد الحرية والعرض والأخلاق ظهر توزيعها شبه متساوي بين فروع الشعبية ، ويتبين أن أكثر جريمة متركزة داخل أحد الفروع دون غيرها فهي جرائم الثقة حيث دل معامل التباين أنه لايوجد لها أنتشار متساوي في فروع الشعبية .

هـ - تركز الجرائم حسب حجم السكان ومساحة الفروع بالشعبية .

يتضح من خلال حساب البيانات في جدول (19) وجود علاقة طردية بين مستوى كثافة السكان ومعدلات الجريمة ، فكلما أرتفع حجم السكان زادت معه معدلات الجريمة في المنطقة ، ولم تشذ عن هذه العلاقة سوى مدينة سوسة فهي أقل من حجم سكان فرع مسة ، إلا أن معدل الجرائم بها مرتفع . ويرجع ذلك إلى حدوث العديد من الأسباب والتي تم ذكرها مسبقاً ، كذلك عند حساب عدد الجرائم بالنسبة لمساحة كل فرع يظهر أن فرع البيضاء هو أكبر الفروع التي تحدث فيه الجرائم ، حيث بلغت عدد الجرائم حوالي 8 جرائم / كلم 2 ، في الوقت الذي يضم فرع البيضاء ثلاث مراكز شرطة ، ويلاحظ أن متوسط عدد السكان الذين يخدمهم مركز الشرطة بلغت حوالي 38228 نسمة ، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بأعداد المراكز المتواجدة بالفروع الأخرى ، والتي لا يتجاوز عدد سكانها سوى ثلاثة ألاف نسمة .

الجدول (19) توزيع الجرائم حسب حجم السكان ومساحة الشعبية

الفروع	عدد السكان (نسمة)	%	عدد الجرائم	النسبة	المساحة	جريمة لكل كلم 2
البيضاء	114686	55.62	3253	63.74	401	8.11
شحات	27623	13.39	925	18.04	480	1.93
ماسة	12646	6.13	136	2.65	880	0.15
الفائدية	9666	4.68	93	1.81	240	0.39
سوسة	7039	3.41	175	3.41	400	0.44
عمر المختار	6556	3.17	86	1.67	200	0.43
قندولة	6335	3.07	162	3.16	3500	0.05
مراوة	5405	2.62	158	3.08	6000	0.03
قصر ليبيا	4878	2.36	22	0.42	450	0.05
الحنية	4784	2.23	32	0.62	800	0.04
أسلنطة	3880	1.88	45	0.87	6000	0.01
الفجر الجديد	2682	1.30	37	0.72	450	0.08
المجموع	206180	3.64	5124	100	19801	0.26

سادساً – التوزيع بين الحضر والريف .

يعتبر توزيع السكان حسب الحضر والريف ذو أهمية بالغة في التعرف على مدى تركز وإنتشار ظاهرة الجريمة وأنماطها في الشعبية ، وللتميز بين سكان الحضر والريف بشعبية الجبل الأخضر تم الأخذ بمعيار الحجم السكاني حسب الفروع وقت التعداد العام للسكان 2006 ، والذي أقر أن التجمعات الحضرية هي التجمعات التي يزيد فيها عدد السكان عن 5000 نسمة [xi] وبتطبيق هذا المعيار على فروع شعبية الجبل الأخضر نجد أنه لا يوجد بالشعبية إلا عدد أربع فروع تعتبر كريف و هي قصر ليبيا و الحنية وإسلنطة والفجر الجديد

يلاحظ من الجدول (20) توزيع الجريمة على المناطق الحضرية والريفية وقد ظهر أن هناك أختلاف بين أنماط الجرائم وتباينها المكاني بين فروع الشعبية، وتبين أن مجموع الجريمة المسجلة بالفروع الريفية خلال عشر سنوات قد بلغت نحو 136 جريمة وهو ما يعادل الجريمة المسجلة في فرع مسه ، في حين أن حجم السكان بهذه الفروع يفوق حجم سكان مسه حيث لم يتجاوز عدد السكان عن 16224 نسمة ، وهو كذلك أقل من عدد سكان فرع شحات البالغ 27623 نسمة . في الوقت الذي بلغت فيه الجرائم بشحات حوالي 925 جريمة أي أعلى من مجمل الجرائم بالمناطق الريفية بحوالي ستة أضعاف ونصف ، وهذا يعزى إلى كون حجم سكان شحات الأكثر ثم إلى أن المناطق الريفية لا يزال بها التماسك الاجتماعي والأسري فعال بدرجة عالية ، بحيث تقل فيها الجريمة مقارنة بالمناطق الحضرية كشحات ومسة .

الجدول (20) التوزيع الجغرافي لفروع الجبل الأخضر بين الحضر والريف

	الحضر										الريف				
أنواع الجرائم	البيضاء	شحات	ماسة	الفائدية	سوسة	عمر المختار	قندولة	مراوة	قصر ليبيا	الحنية	أسلنطة	الفجر الجديد	المجموع
الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص	63	25	7	1	12	3	8	7	1	3	1	0	132
الجرائم المرتكبة ضد الحرية والعرض والأخلاق	303	64	14	10	21	3	15	9	7	7	3	6	462
تعاطي الخمور وتصنيعها	173	120	18	17	50	0	3	7	4	4	1	1	398
الجرائم المرتكبة ضد الأموال	2011	613	87	62	82	76	128	113	9	15	35	25	3256

877	5	5	3	1	22	8	4	10	3	10	103	703	الجرائم المخلة بالثقة العامة
5125	37	45	32	22	158	162	86	175	93	136	925	3253	الإجمالي
100	0.72	0.87	0.62	0.42	3.08	3.16	1.67	3.41	1.81	2.65	18.04	63.74	النسبة المئوية

المصدر : عمل الباحث .

و من حيث أنماط الجرائم المنتشرة في تلك المناطق يلاحظ أن أعلى نمط للجرائم هي المرتكبة ضد الأموال ، فيما جرائم المخلة بالثقة العامة فهي تكاد لا تذكر ، وراجع ذلك إلى قلة المؤسسات الإدارية التي يتركز فيها الموظفين الذين تكثر بينهم هكذا نوع من الجريمة ، وهي فعلاً حسب البيانات الأكثر ارتكاباً لهذه الجريمة . يبلغ حجم السكان بالمناطق الريفية حوالي 7.86% من مجمل حجم السكان في الشعبية ، فيما تبلغ نسبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص حوالي 3.78% ، وتبلغ نسبة الجرائم ضد الحرية والعرض والأخلاق حوالي 4.97 % ، في حين تبلغ نسبة جرائم الخمور حوالي 2.51 % ، وتصل نسبة الجرائم المرتكبة ضد الأموال حوالي 2.57 % ، أما نسبة الجرائم المخلة بالثقة العامة فبلغت حوالي 1.59 % ، إجمالي الجرائم 2.65 % ، وهذه نسبة تقل عن كل من فرع سوسة و قندولة ومراوة وشحات كل على حدة

سابعاً – العوامل المؤثرة في مستويات الجريمة .

ويمكن حصر هذه العوامل على النحول الأتي :

1- دور العمالة الوافدة في الجرائم بشعبية الجبل الأخضر .

غالباً ما ترتكب العمالة الوافدة بعض أنواع الجرائم خاصة وإن الوافدين على الشعبية لايعملون بإنتظام ولايرتبطون بعقود رسمية ، ويعملون بمهن متدنية وقليلة الأجر ولايعمل بها المواطنين المحليين ، وقد بلغ عدد المتهمين الأجانب على مستوى ليبيا خلال عام 2007 حوالي 8474 متهم ، قاموا بإرتكاب 6106 جريمة ، أما في شعبية الجبل الأخضر عام 2007 فقد بلغ عدد المتهمين الأجانب 299 متهم وبنسبة 3.5 % على مستوى ليبيا و 20.49 % من مجمل المتهمين على مستوى الشعبية والبالغ عددهم عام 2007 حوالي 2025 متهم ، وقد قاموا بإرتكاب عدد 221 جريمة وبنسبة بلغت 6.50 % بمتوسط 1.3 متهم لكل جريمة ، الأمر الذي يدل على أن جرائم الوافدين جرائم أغلبها جرائم مشترك بها أكثر من فاعل ، وقد أنخفض هذا المعدل عام 2008 ليصل إلى 245 متهم ، قاموا بإرتكاب عدد 183 جريمة ، بلغ المتهمين فيها من الجنسيات العربية 213 متهم وبنسبة 86.9% ، ثم الجنسيات الأفريقية وبنسبة 11.8 % ، يليهم أخيراً الجنسيات الآسيوية والأوربية وبنسبة بلغت حوالي 1.22 % ، وقد شكلت العمالة القادمة من جمهورية مصر العربية وحدها 50 % من مجمل المتهمين ، بلغت نسبة الجرائم المتعلقة بالسرقات حوالي 34.2 % ، شكلت نسبة العمالة المصرية حوالي 51% منهم ، فيما بلغت الجرائم المتعلقة بالإيذاء والمشاجرة حوالي 22.8 % ، وقد شكلت العاملة المصرية منهم حوالي 43.9 %، وبهذا فإننا نجد أن أعلى نسبة جرائم يتم إرتكابها من قبل العمالة الوافدة من جمهورية مصر العربية ، ولا يمكن للجهات العاملة في الشعبية والمتمثلة في الإدارة العامة للجوازات والجنسية بشعبية الجبل الأخضر أن تقوم بحصر دقيق وشامل للعمالة الوافدة بالمنطقة وذلك بحكم تنقلهم وعدم إستقرارهم في سكن واحد

، بل هم يتقلون حيث يجدون عمل ويقيمون فيه ، كما أنهم يتنقلون بين فروع الشعبية بدون إنتظام الأمر الذي يمكن يؤدي أحياناً إلى عدم حصر اشخاص نهائياً .

ومن الجدول (21) يتبين أن حجم الجريمة والتي بلغت 1775 جريمة من قبل العمالة الوافدة خلال فترة الدراسة (1999–2008) وهي تمثل نحو 177.6 جريمة كل سنة ، وتشكل نسبة تصل إلى 6.63 % من إجمالي الجرائم في الشعبية ، كما يتضح من الجدول أن أرتفاع نسبة الجريمة من سنة لآخرى ، وذلك بسبب تعقد المشاكل المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وتزايد حجم السكان في الفروع ، ويظهر هذا التزايد عن 7.8 % خلال عام 2001 إلى 12.7 % عام 2008 ، بمعنى أن الزيادة خلال هذه الفترة نحو 4.9 % تقريباً ، ويدل هذا على أن حجم الجريمة يتزايد سنوياً .

الجدول (21) توزيع الجرائم بين الليبيين والوافدين بشعبية الجبل الأخضر 1999–2008

السنة	الاجانب	الليبيون	الاجمالي	نسبة الأجانب	نسبة الليبيون
1999	198	2027	2225	8.90	91.10
2000	150	2120	2270	6.61	93.39
2001	194	1908	2102	9.23	90.77
2002	216	2235	2451	8.81	91.19
2003	140	2450	2590	5.41	94.59
2004	109	2629	2738	3.98	96.02
2005	109	2916	3025	3.60	96.40
2006	114	2836	2950	3.86	96.14
2007	300	2764	3064	9.79	90.21
2008	245	3151	3396	7.21	92.79
المجموع	1775	25007	26782	6.63	93.37

المصدر : عمل الباحث.

وتتوزع الجريمة حسب الجدول (22) على نحو ثلاثون دولة وجاءت نسبة الجريمة من العمالة المصرية في المقدمة وبحوالي 882 جريمة وبنسبة 49% من إجمالي الجريمة من الأجانب ، وهي حالة طبيعية لأن مصر دولة مجاورة والأكثر نسبة من مجموع العمالة الوافدة في ليبيا ، كما يأتي بعدها نسبة الجريمة من قبل العمالة الوافدة السودانية وبنسبة 19.8 %.

الجدول (22) التوزيع الجغرافي للمجرمين من العمالة الوافدة في شعبية الجبل الأخضر 1999–2008

الدولة	عدد الجرائم	النسبة	الدولة	عدد الجرائم	النسبة	الدولة	عدد الجرائم	النسبة
مصر	882	49.7	السودان	352	19.8	تشاد	129	7.3
سوريا	101	5.7	فلسطين	87	4.9	نيجيريا	51	2.8
تونس	26	1.5	المغرب	21	1.2	غانا	20	1.1
الجزائر	17	1.0	الاردن	14	0.8	العراق	11	0.6
ليبريا	7	0.4	سيراليون	7	0.4	كوريا	7	0.4
أخرى	43	2.4						

المصدر : عمل الباحث

ويلاحظ ان هناك علاقة بين حجم العمالة الوافدة ونسبة مساهمتها في الجريمة وهذه حالة طبيعية فكلما زاد حجم العمالة لي بلد زادتنسبتهم بمعدلات الجريمة ، وهذا ما يلاحظ على معظم بيانات القوى العاملة الوافدة إلى ليبيا ، كما يلاحظ أن نسبة مساهمة كل من مصر والسودان بلغت 70% ، في حيين شكلت تشاد 7.3 % ، ثم سوريا 5.7 % وكذلك فلسطين 4.9 % ، بمعنى أن هذه البلدان بحكم حجم العمالة منها تشكل مجتمعة

أكثر من 87.4 % من إجمالي الجريمة في الشعبية ، فيما تتوزع البقية وهي 12.6 % على نحو عشرون بلداً أخرى .

وتبدو هذه العمالة الوافدة بحكم طبيعة أغلب أعمالهم المتدنية والصعبة وقليلة الأحر ، وعليه يسكنون في المناطق الرخيصة – خاصة بالمناطق الصناعية والأحياء الشعبية ، ويسكن العمال العزاب العشرات في عدة غرف ، وبذلك تكثر الجريمة بكل أنواعها ، وتتميز هذه المنطقة بقلة الخدمات وصعوبة الوصول إليها ، ولايوجد فيها مركز شرطة يكون جزء من الأمن العام لسكان تلك المناطق من المدينة .

2- التركيب الاقتصادي .

للوضع الاقتصادي العام تأثير كبير جداً على تطور اتجاهات ظاهرة الجريمة وبكل أنماطها ، وفي مختلف الأماكن والأوقات ، وتشير الدراسات إلى وجود علاقة بين نوع المهنة والطبيعة الاقتصادية للعمل الذي يزاوله الإنسان واتجاهات السلوك الإجرامي ، وتشير كثير من البحوث والإحصائيات إلى وجود رابطة بين نوع المهنة أو الطبيعة الاقتصادية للعمل الذي يزاوله الإنسان واتجاهات السلوك الإجرامي ، فالمهنة ذات الدخل البسيط أو غير المنتظمة قد تكون أحد عوامل الجريمة في المجتمع وقد بينت إحصاءات الجريمة اختلاف معدلات الجريمة كماً وكيفاً وتبعاً لنوع المهنة أو النشاط الاقتصادي الذي يزاوله الإنسان ، إذ أن معدلات الجريمة تسجل أدنى معدل لها في المهن الفنية والعلمية ووظائف الإدارة العليا ، وتسجل أعلى معدل لها لدى العاطلين عن العمل وخاصة بين الشباب بسبب تعدد احتياجاتهم المادية في مجتمعنا الحديثة ، وشعورهم بأنهم عالة على الآخرين ، كذلك بين أصحاب المهن غير المنتظمة والعادية بسبب قلة دخل هذه المهن الذي لا يفي باحتياجات الفرد والأسرة [xii]، وقد أوضحت إحصائيات في مصر بأن أدنى معدل للجريمة قد سجل لدى أصحاب المهن العالية 0.6 % وأن أعلى معدل لها سجل لدى أصحاب المهن العادية ذات المردود الاقتصادي الضعيف 53.8 % [xiii] ، وفي لندن أشارت الإحصائيات أن 31 % كانوا من الشباب العاطلين عن العمل [xiv] .

وحسب التعدادات العامة للسكان يظهر أن مجموع النشطين اقتصادياً بمنطقة الدراسة بلغ حوالي 70321 نسمة ، بلغ إجمالي العاملين منهم حوالي 63674 نسمة في حين بلغت نسبة الذكور 66.34 % . وتبين أن أعلى نسبة للعاملين جاءت في قطاع التعليم حيث بلغت أعدادهم حوالي 22722 عامل يليه العاملين بقطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري حيث بلغ عددهم حوالي 18290 ، وقد بلغت أعداد الذكور في كلا القطاعين حوالي 14916 ، 9362 ، وبنسبة 81.55% ، 41% على التوالي ، وبهذا فنجد أن نسبة الإناث في قطاع التعليم بلغت أكثر من نسبة الذكور ، حيث بلغ ثلثي العاملين من الإناث . ومن خلال التعداد تبين أن نسبة العاملين في الجهاز الإداري بالشعبية قد بلغ حوالي 44972 نسمة وبنسبة 63.6 % من مجموع العاملين بالشعبية ، كما وقد بلغت أعداد الذكور منهم حوالي 25796 والإناث حوالي 19176 نسمة ، بالنسبة للعاملين في الشعبية ، أما الصغار أقل من 15 سنة والكبار أكبر من 64 ، فقد بلغ عددهم حوالي 73149 نسمة وبنسبة 35.4% من إجمالي السكان بالشعبية . وعليه بلغت الإعالة العامة 35.3 %، ومن خلال حساب نسبة العاملين اقتصادياً نجد

أن نسبتهم قد بلغت 74.6 % ، أما نسبة الباحثين عن عمل في الشعبية فقد بلغت حوالي 3.1% وبعدد 6445 نسمة ، ولقد بينت دراسة قامت بها الهيئة الوطنية للمعلومات جمعت خلالها حوالي 194156 عينة على مستوى ليبيا بلغت أعداد العينة بالشعبية حوالي 6556 عينة وبنسبة 3.37 % حيث بلغت نسبة الذكور منهم حوالي 3350 نسمة والإناث حوالي 3206 نسمة ، وظهرت نسبة البطالة في بالشعبية حوالي 9.1 % [xv] ، كما وقد بينت الدراسة أن أعلى عدد كان في أعداد العاملين الذين لم يحصلوا على عمل هم من حملة الشهادة الجامعية حيث بلغت نسبتهم 1.43% ، كذلك بينت الدراسة أن أعلى نسبة للعاطلين عن العمل نجد عاملين اقتصادياً كانت في فئة 20-29 سنة [xvi] ، حيث بلغت نسبة الذكور 1.7% ، والإناث حوالي 1.37%.

4. الأوضاع الاجتماعية .

إن الطلاق أبغض الحلال عند الله وتعد الطلاق في وسط الأسر التي تضم أبناء كثيراً ما يضيع أفراد هذه الأسر ودخولهم بيئة الجريمة ، كما أن تعدد الزواج بدون ضوابط وكثرة الإنجاب وأعداد أفراد الأسر زاد من أعباء ومشكلات الأسر وزيادة حجم الجريمة بمختلف أشكالها ، وباتفاق الباحثين تلعب الأسرة الدور الرئيسي في توجيه سلوك الفرد وتحديد تصرفاته وحمايته من مخاطر الانحراف وتنمية العلاقات الاجتماعية لدية ، ونقل القيم الروحية والاجتماعية إليه [xvii]، وقد أوضحت إحدى الدراسات في العراق أن 36.7 % [xviii] من اسر الأحداث الجانحين متفككة بسبب الوفاة أو الطلاق ، وفي مدينة طرابلس أوضحت دراسة لجنوح الأحداث إن 34.5 % [xix] من أسر الأحداث متفككة بسبب الوفاة أو الطلاق أو الهجر ، وفي مصر أوضحت الإحصاءات التي تناولت جنوح الأحداث أن 67.4% من الأحداث الجانحين ينتمون إلى أسر متصدعة ، كما كشفت دراسات أخرى في فرنسا أن نسبة التصدع الأسري لأسر الأحداث الجانحين بلغت 40% وفي الولايات المتحدة تراوحت هذه النسبة ما بين 40-50 % .[xx]

تأتي شعبية الجبل الأخضر في الترتيب الثالث على مستوى ليبيا في معدلات حالات الطلاق حيث بلغت أعدادها خلال عام 2008 حوالي 314 حالة وجاءت بعد شعبيتي طرابلس وبنغازي والتي تراوحت أعداد الطلاق بهما 586 ، 776 على التوالي [xxi] ، وقد زاد هذا العدد عن عام 2007 والبالغ حوالي 241 حالة طلاق و كانت كذلك في الترتيب الثالث أيضاً [xxii] ، وبالنسبة لحالات الزواج فقد أتت في الترتيب السادس عام 2008 وبعدد 3297 [xxiii] حالة زواج ، كما وزادت عن عام 2007 حيث بلغت حوالي 2451 حالة زواج [xxiv] وبهذا فإن سكان شعبية الجبل بالرغم من زيادة أعداد المتزوجين خلال بيانات عامي 2007 و 2008 إلا أنه ظهر أيضاً ارتفاع حالات الطلاق أيضاً خلال الإحصائيين السابقين .

النتائج .

1.تبين أرتباط بعض الجرائم بالذكور فقط حيث شكلت نسبة 100 % وأختصرت هذه الجرائم بجرائم القتل العمد ، و كذلك جرائم الإيذاء الخطير ، ثم جرائم السرقة بالإكراه ، والسرقة من المنشآت ، وسرقة السيارات ، والسرقة من داخل السيارات ، وإنتحال الصفة الشخصية ، والاختلاس ، وحيازة الإسلحة ، وجرائم المساس بالاقتصاد

الوطني . أما من حيث توزيع المتهمين حسب نوع الجريمة فقد تبين ان أعلى نسبة جرائم قام بها الذكور كانت جرائم السرقة من المنازل حيث بلغ عددهم حوالي 893 متهم وشكلت نسبة 14.62 % من إجمالي الذكور ، في حين أن أعلى نسبة قامت بها الإناث هي جرائم المواقعة بالرضا وبلغ عددهن حوالي 285 متهمة وبنسبة 77.44 % ، اما الجرائم التي تساوى فيها عدد المتهمين من كلا الجنسين فقد كانت جرائم قتل الوليد صيانة للعرض و جرائم تسييب الوليد صيانة للعرض بحيث بلغت النسبة لكل منهما نحو 50 % .

2. عند تتبع المتهمين حسب المهنة تبين أن أغلب الجرائم أرتكبها فئة من لايعمل (عاطلون عن العمل) بإستثناء جرائم الإيذاء الخطير وحيازة الأسلحة التي كانت اعلى بين نسبة للطلبة ، فيما جرائم القتل الخطأ كانت أعلى نسبة بين الشرطة ، أما جرائم هتك العرض بالقوة ، والسرقة من المنشآت وتزوير الأوراق الرسمية والاختلاس والصك بدون رصيد فقد ظهرت أعلى نسبة لمرتكبيها من فئة الموظفين .

3.بالنسبة لعلاقة توزيع المتهمين حسب المستوى التعليمي فقد وجد أن أغلب المتهمين قد كان مستواهم التعليمي فوق الإعدادي والإعدادي والإبتدائي ، فيما لم يكن هناك نسبة مرتفعة بين الجامعيين والآميين ، وقد وتبين أن نسبة للمتهمين ومن هم في المستوى التعليم الابتدائي في جرائم أنتحال الصفة الشخصية ، والرشوة ، كما تبين أما جرائم القتل العمد و والضرب المفضي للموت والخطف لحبس الحرية الشخصية والسرقة من المنشآت والصك بدون رصيد وحيازة الأسلحة وجرائم المساس بالاقتصاد الوطني فقد تركز المستوى التعليمي للمتهمين لمن هم فر المستوى فوق الإعدادي ، فيما يلاحظ أن باقي الجرائم تركزت في المستوى التعليمي في المرحلة الإعدادية.

4.كما تبين من خلال توزيع المتهمين حسب الحالة الزواجية فقد وجد أن أغلبها تقع في فئة العزاب والمتزوجين ولا يوجد أي أغلبية لمن هم مطلقون أو أرامل . أما الجرائم التي تقع ضمن فئة المتزوجين فهي كانت جرائم الإجهاض ، والزنا ،والاختلاس والنصب والصك بدون رصيد وجرائم ، فيما بقية الجرائم من هم في فئة العزاب في حين هناك أنواع من الجرائم تساوت فيها نسبة العزاب والمتزوجين وهي جرائم تزوير الأوراق الرسمية و جرائم المساس بالاقتصاد الوطني .

5. شكلت جرائم الوافدين نسبة 20 % من الجرائم المرتكبة خلال عام 2007 ، فيما شكلت ما نسبته 6.63% من مجمل الجرائم خلال فترة الدراسة ، شكل العمالة الوافدة من جمهورية مصر العربية وحدها 50% من إجمالي المتهمين .

6. وفي ضؤ تطبيق معادلة الارتباط لسبيرمان لتطور أعداد الجرائم وحجم السكان ، أتضح بأن هناك علاقة قوية بين الجرائم وأعداد السكان حيث بلغت قيمة العلاقة بين جرائم الجنايات وحجم السكان حوالي 0.841 وعلاقتها بالجنح بلغت 0.858 ، فيما بلغت علاقتها بالمخالفات 0.663 ، اما من حيث جرائم الجنح فقد ظهر أن هناك علاقة قوية بين الجنح والسكان وبلغت 0.850 ، فيما بلغت علاقتها بالمخالفات 0.520 ، وبلغت العلاقة مع جرائم المخالفات والسكان نحو 0.497.

7. كما تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لتوضيح مدى العلاقة بين أنماط الجرائم وأعداد السكان ، وعليه فقد تبين بأن المعامل بلغ لجرائم الجنح 0.998 في حين بلغ لجرائم الجنايات 0.995 ، كما بلغ أدناها لجرائم المخالفات 0.993 ، وعلية يتضح بأن العلاقة قوية جداً بين تطور حجم الجرائم وحجم السكان في الشعبية .

8. عند حساب عدد الجرائم بالنسبة لمساحة كل فرع يظهر أن فرع البيضاء هو أكبر الفروع التي تحدث فيه الجرائم ، حيث بلغت عدد الجرائم حوالي 8 جرائم / كلم 2 ، في الوقت الذي يضم فرع البيضاء ثلاث مراكز شرطة ، ويلاحظ أن متوسط عدد السكان الذين يخدمهم مركز الشرطة بلغت حوالي 38228 نسمة .

9. يبلغ حجم السكان بالمناطق الريفية حوالي 7.86% من مجمل حجم السكان في الشعبية ، فيما تبلغ نسبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص حوالي 3.78% ، وتبلغ نسبة الجرائم ضد الحرية والعرض والأخلاق حوالي 4.97 % ، في حين تبلغ نسبة جرائم الخمور حوالي 2.51 % ، وتصل نسبة الجرائم المرتكبة ضد الأموال حوالي 2.57 % ، أما نسبة الجرائم المخلة بالثقة العامة فبلغت حوالي 1.59 % ، إجمالي الجرائم 2.65 % ، كذلك تبين أن مجموع الجريمة المسجلة بالفروع الريفية خلال عشر سنوات قد بلغت نحو 136 جريمة وهو ما يعادل الجريمة المسجلة في فرع مسه .

10. تأتي شعبية الجبل الأخضر في الترتيب الثالث على مستوى ليبيا في معدلات حالات الطلاق حيث بلغت أعدادها خلال عام 2008 حوالي 314 حالة.

11. التغير في تراكب الأنشطة الاقتصادية ، وتحويل الفائض في الإدارات والمؤسسات الرسمية إلى القوى العاملة مما أدى إلى إضافتهم إلى العاطلين عن العمل على الرغم من استلامهم لرواتبهم .

12.قلة المراكز الترفيهية والثقافية وسط السكان مما أدى إلى كثرة الشباب في المقاهي غير المناسبة أو تجمعهم في أماكن لهو غير مناسب.

13. تزايد متطلبات الحياة وسط الشباب الذي يحتاج إلى مجاراة متطلبات العصر وهذا أدى إلى انخفاض مستويات الدخل لأن متطلبات الحياة أصبحت غالية وكثيرة وتزايد أوجه الإنفاق على متطلبات استهلاكية ، أدت إلى حدوث الكثير من الجرائم .

14. إنخفاض نسبة الجرائم المسجلة في المناطق الريفية حيث لم تتعدى 2.65 % من مجمل الجرائم المسجلة بالشعبية خلال فترة الدراسة ، المر الذي يبين أن الجريمة تعتبر ظاهرة حضرية أكثر منها ريفية .

15. أتضح بأن الجرائم لدى النساء قليلة بسبب البيئة الاجتماعية المحافظة ، والتي أدت إلى تدني مستوى علاقتها بالجرائم في مجتمع منطقة الدراسة .

16.يتضح بأن الجرائم تتجه نحو الزيادة وخاصة في جرائم الأموال و جرائم الأخلاق والثقة .

17.للعلاقات الإجتماعية دور هام في كثير من حالات الإنحراف بحيث يتم حفظها ، وبالتالي لا يتم تسجيلها رسمياً.

18.حدوث مشاكل اجتماعية / قبلية تؤدي في نهايتها إلى أشتراك أعداد كبيرة من الأشخاص يصل أحياناً إلى حدود 22 شخص ويستخدم خلالها السلاح ، مما يرفع نسبة المتهمين في فروع الشعبية .

19. كما أن التسرب من المدارس وضعف إدارة التعليم أدت إلى تكاثر أعدد الطلبة الذين يتركون المدارس .

20.هناك نقص في إعداد المراكز في فرع البيضاء حث يتطلب زيادة فرع جديد في المنطقة الجنوبية من المدينة وذلك حيث يتركز التواجد الأجنبي للعمالة في المنطقة .

المراجع .

1. محمد عارف ، **الجريمة في المجتمع " نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي** ، (القاهرة – ب . ن ، 1975) ، ص 9.

2. لم تصدر حتى تاريخ إعداد هذا البحث 2009/8 النتائج النهائية للتقرير السنوي للجريمة عن عام 2008 .

3. الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،الهيئة العامة للمعلومات ، الإحصاءات الحيوية 2008 ، ص 15 .

4. الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، الهيئة العامة للمعلومات ، الكتاب الإحصائي 2008، ص 72 .

5. المرجع السابق ، ص 14 .

6. المرجع السابق ، ص 70 .

7. عبدالسلام سالم الغرياني ، **علم الإجرام الإجتماعي " دراسة حول آثار التحديث على العوامل الاجتماعية للجريمة "** ، (طرابلس : مكتبة طرابلس العلمية العالمية ، 2003) ، ص 337 .

8. محمد خلف ، مبادئ على الإجرام ، ط2 ، (بنغازي : منشور ات جامعة قاريونس ، 1977) ، ص 224

9. مؤتمر الشعب العام ، البيان الختامي لمؤتمر الشعب العام المنعقد بتاريخ 1996.6.5 .

10. - *

11. الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، أمانة التخطيط ، مصلحة ألإحصاء والتعداد ، نتائج التعداد العام للسكان ، الجبل الأخضر ،طرابلس ،1984 ، ص 23 .

12. عبدالسلام سالم الغرياني ، **علم الإجرام** الاجتماعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 167..

13. يسر أنور علي ، **أصول علم الإجرام** (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1982) ، ص 301.

14. على محمد جعفر ، **علم الإجرام والعقاب " دراسة تحليلية لظاهرة الإجرام والسياسة العقابية في التشريع الليبي** (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1992) ، ص 91 .

15. الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، الهيئة العامة للمعلومات ، المسح الوطني للتشغيل (القوى العاملة) لسنة 2007 ، ص 51 .

16. المرجع السابق ، ص 85 .

17. عبدالسلام الغرياني ، **علم الإجرام الاجتماعي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 166 .

18. جعفر عبد الأمير ياسين ، **اثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث** ، رسالة ماجستير منشورة ، عالم الفكر ، بيروت ، 1981 ، ص 287.

19. عبدالسلام سالم الغرياني ، **ملامح ظاهرة إنحراف الأحداث** ،رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الفاتح ، طرابلس ، 1985 ، ص 303.

20. يسر أنور علي ،مرجع سبق ذكره ، ص 286-287.

21. الإحصاءات الحيوية 2008 ، مرجع سبق ذكره ، ص 15 .

22. الكتاب الإحصائي 2008 ، مرجع سبق ذكره ، ص 72 .

23. المرجع السابق ، ص 14 .

24. المرجع السابق ، ص 70

مجلة المختار للعلوم الإنسانية 11 (1): 73-92، 2010

Research Article Open Access

التكامل بين دوري الأخصائي الاجتماعي والنفسي في المجال المدرسي

مستور حماد إسماعيل[1]* عبد الكريم علي مصطفى[2]*

قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عمر المختار

Doi: https://doi.org/10.54172/fs8n8p08

المستخلص : تعد الخدمتان الاجتماعية والنفسية في مقدمة عناصر العمل التربوي لكونهما معنيتان بالكشف عن الاحتياجات الخاصة بالتلميذ، والعمل على تحقيقها بطرق علمية وأساليب مهنية. هذه الورقة ستسعى الى دراسة مجالات التقارب والتعاون والتكامل بين مهنتي الخدمة الاجتماعية والنفسية في المجال الدراسي، وكيفية تحقيق ذلك في الواقع العملي.

الكلمات المفتاحية: الخدمة الاجتماعية، الخدمة النفسية، الطلاب، تعاون

Integration between the Role of Social Worker and Psychologist in the Educational Field

Mastour Hammad Ismail, Abdalkrim Ali Mustafa

Department of Sociology, Faculty of Arts, Omar Al-Mukhtar University

Abstract: The disciplines of social work and psychology play pivotal roles in educational settings, being inherently involved in the identification and fulfillment of students' specific needs through systematic methodologies and professional techniques. This academic paper seeks to delve into the realms of convergence, collaboration, and integration between the fields of social work and psychology within the educational domain. The study endeavors to explore the practical implementation of these collaborative efforts in the real-world context, shedding light on the effective realization of this interdisciplinary approach.

Keywords: Social service, psychological service, students, cooperation.

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

مقدمة:

في ظل المتغيرات السريعة والمتتابعة التي تطرأ على كافة مجالات الحياة بسبب تفجر التقدم المعرفي والتطور في وسائل الحياة، والتي أصبح من الواجب خلق لكثير من مجالات للتقارب والتعاون والتنسيق فيما يتعلق بمهنة التعليم، والمهمة المنوطة بالخدمة الاجتماعية والنفسية، واللتان تهدفان إلى تحقيق أكبر قدر من النمو ومساعدة الطلاب على التكيف من أجل الرفع من مستوى التحصيل الدراسي والتوافق النفسي للطلاب، ذلك لكي يصبح الطالب متكامل النمو للجسم والعقل والنفس وأيضاً السلوك.

فدور الخدمة الاجتماعية والنفسية كلاهما يهدف كل إلى تحقيق أفضل تكيف مع البيئة الاجتماعية وتحقيق أقصى نمو ممكن، وتعتمد كل منهما على نظريات علم النفس والطب النفسي والاجتماع، ويتطلب كل منهما مهارات خاصة. فالخدمتان الاجتماعية والنفسية في مقدمة عناصر العمل التربوي لكونهما معنيتان بالكشف عن الاحتياجات الخاصة بالتلميذ والطالب، والعمل على تحقيقها بطرق علمية وبأساليب مهنية.

فعلى الرغم من أن دراستنا هذه تأخذ الطابع النظري، إلا أننا سوف نحاول إلقاء الضوء على مجالات التقارب والتعاون والتكامل بين مهنتي الخدمة الاجتماعية والنفسية في المجال المدرسي، وكيفية محاولة تحقيقها في الواقع العملي.

التربية

عملية تنمية شاملة للعقل والنفس والجسم والسلوك تحقيقاً لأفضل تكيف ممكن مع البيئة الاجتماعية، التربية الحديثة هي تنمية لإنسان متكامل يسمح له بمعايشة الواقع، ويؤكد كل من **نيلسون ورامزي وفيرنر**، بأن الوظيفة الأساسية للمؤسسة التعليمية "هي إعداد الصغار للوصول إلى مستوى معين من النمو، وإعداد الكبار من لإكساب غيرهم المعرفة والمهارات والقيم المرغوبة"[i]. فمهمة المدرسة إعداد الصغار والكبار لممارسة حياتهم في المجتمع، وقيامها أيضاً بنقل التراث الثقافي للأجيال القادمة.

فالتربية هي عملية تشكيل اجتماعي تستهدف تكوين الأنا الاجتماعية، التي تحمل في طياتها القيم والمعايير والأعراف الاجتماعية، وهي أيضاً عملية ديناميكية تهدف إلى حدوث التفاعل المستمر بين ما هو مُتعلم وما هو خاص بالأفراد أنفسهم.

وهي عملية نمو متكامل للجسم والعقل والنفس والسلوك، ووسيلة ضبط اجتماعي، هدفها الحفاظ على استقرار المجتمع واستمراره، وتعمل على إكساب الفرد المتلقي لها القيم الاجتماعية المرغوبة والسائدة في المجتمع بهدف تنمية الأطر القيمية وتحقيق الترابط بين جميع أفراد المجتمع.

والتربية لها وسائط مختلفة أهمها المدرسة الأسرة والمؤسسات الاجتماعية والدينية المختلفة، ولها مفاهيمها الخاصة وقيمها الأدائية والتي تتفق مع معايير المجتمع وثقافته وعقيدته وتوجهاته.

اختصاصي الخدمة الاجتماعية في الطب النفسي

عموماً تبدو نشاطات الخدمة الاجتماعية في الطب النفسي مقاربة لنشاطات الطبيب النفسي والأخصائي الإكلينيكي. "حيث يقوم العديد من الأخصائيين الاجتماعيين بالطب النفسي بمهمة تقديم العلاج النفسي للأفراد والجماعات والمساهمة في عملية التشخيص كذلك. فيتصدى الأخصائي الاجتماعي للمؤثرات الاجتماعية والعوامل الخارجية التي تسهم في إحداث صعوبات لدى المرضى، فيقوم بدراسة تاريخ المريض ومقابلة أقاربه والمحيطين به، أو ترتيب المسائل المتعلقة بإرشاد الأهل، بينما يقوم الاختصاصي النفسي بتطبيق الاختبارات النفسية. ويشهد حالياً عمل الاختصاصي الاجتماعي في المجال النفسي نمواً هائلاً، حيث يقدر ما يقدمه أخصائيو الخدمة الاجتماعية من خدمات في الولايات المتحدة مثلاً بأكثر من نصف الحجم الكلي لخدمات الصحة النفسية، ويتبع ذلك توقعات بزيادة احتمالات حصولهم مستقبلاً على مركز وطيد في سوق العمل، وذلك لأنهم يشكلون بديلاً أقل كلفة من الأطباء النفسيين والأخصائيين الإكلينيكيين"[ii]، وما يزال الانخراط في برامج الخدمة الاجتماعية في زيادة مستمرة، حيث يتوقع أن ترتفع نسبة أخصائي الخدمة الاجتماعية أكثر فأكثر.

الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي

تعد مهنةً إنسانية استمدت معارفها من العلوم الإنسانية، والتي مرت بمراحل عديدة وتجارب وخبرات كثيرة شأنها في ذلك شأن التربية، وإن كانت مهنة التعليم قديمة جداً، إلا أن الخدمة الاجتماعية برزت كمهنة رسمية مع بداية القرن العشرين. وقد تعددت التعريفات لماهيتها، ومنها على سبيل المثال ما قدمته الجمعية الأمريكية للأخصائيين الاجتماعيين عام 1958، فقد عرفت الخدمة الاجتماعية من المجال المدرسي بأنها "تعاون مهني مشترك بغرض فهم البرامج والمشروعات المدرسية، وتقديم المساعدة للطلاب الذين يواجهون صعوبات في الاستفادة من موارد وإمكانيات المدرسة بكفاءة"[iii]، والغرض من هذه الخدمة تقديم المساعدة للطالب الذي يواجه صعوبات باستمرار للوقاية من خطورة وتطور تلك الصعوبات. وتأسيسا على ذلك يمكن عرض خصائص الخدمة الاجتماعية في هذا المجال فيما يلي:

1. مهنة إنسانية تقوم على معارف ومهارات وأساليب فنية وقيم أخلاقية.
2. إن عمليات الخدمة الاجتماعية المدرسية ليست منفصلة عن النظام التربوي أو بمعزل عن أساليبه وأهدافه.
3. تتضمن عمليات هادفة لتعديل السلوك والاتجاهات.
4. أداة لتغيير الطالب أو الجماعة أو المجتمع المحلي نحو مثل عليا يرتضيها المجتمع.
5. تهدف هذه المهنة إلى رفع الكفاية التعليمية خلال أنماط من الأداء والممارسة التي تخص الطالب كحالة فردية، أو كعضو من جماعة مدرسية أو كشخص منتمي لبيئته.
6. عمل علمي إذ يواجه الأخصائي الاجتماعي مشكلات فردية وجماعية ومجتمعية بمنهج علمي.
7. هذه المهنة تهدف بجهودها إلى جوانب إنشائية (وقائية وعلاجية)، يعتمد في ممارستها على القيم الاجتماعية بما يتفق مع قيم المجتمع وثقافته.
8. تمارس في إطار النسق المدرسي[iv].

ومن خلال هذا الطرح يمكن القول بأن مفهوم الخدمة الاجتماعية المدرسية هو مجموعة من الجهود والبرامج التي يخططها الأخصائيون الاجتماعيون بقصد تحقيق أهداف التربية الحديثة، وتنمية شخصية الطلاب إلى أقصى حد ممكن، وفق ما تسمح به قدراتهم

واستعداداتهم فكل من الخدمة الاجتماعية والتربية بدورها التعليمي تعد مهنة إنسانية تؤمن بالإنسان ومقدرته على مواجهة ما يعترضه من صعاب، وهذا يعد مجالاً من المجالات التي تتطلب التعاون والتكامل بين المهنتين. ولهذه الخدمة أهداف مثالية تسعى إلى تحقيقها من أهمها:

1. إشباع الاحتياجات الطلابية والإسهام في تحقيق الأهداف المدرسية وفق الإستراتيجية العامة للتعليم.
2. تحقيق التماسك والترابط داخل المجتمع المدرسي سواء بين المعلمين والعاملين بعضهم ببعض وكذلك الطلاب وبعضهم البعض وبين الطلاب والمعلمين.
3. وقاية الطلاب من الانحراف والقدرة على تحمل المسئولية واتخاذ القرار.

المقصود بمفهوم الخدمة النفسية والمدرسية

يقصد بها مساعدة الفرد على التوافق توافقاً تكاملياً في حياته بشكل يجعله يحقق أهدافه في الحياة، وتحديداً يمكن القول بأنها "مجموعة من الجهود الفنية المتخصصة تتضمن عمليات تتيح للمتعلم فرص الكشف عن إمكانياته وقدراته العامة والخاصة، وتوظيفها توظيفاً أمثل في أداء دوره كطالب، وتوفر له مناخاً من التوافق والتكيف السليمين مع نفسه وبيئته بشكل يسمح بنمو شخصيته نمواً شاملاً متكاملاً في اتجاه تحقيق الأهداف التربوية المرسومة"[٧]. وبهذا المعنى تعتبر الخدمة النفسية المدرسية مهنة فنية يقوم عليها متخصصون ذوو مهارات معينة، وتستند مهاراتهم على أسس وأساليب ومعارف وأدوات خاصة.

فهذه المهنة تتقاسم العمل مع الخدمة الاجتماعية، والوظيفية التربوية في أنها تسعى بدورها إلى جعل الطالب منتجاً بأقصى ما تسمح به قدراته، وتهدف هذه المهنة إلى خفض التوترات النفسية التي توافق الحاجات قبل إشباعها والعمل على توافق الأبعاد النفسية والاجتماعية للطالب.

اختصاصي علم النفس المدرسي

يعمل اختصاصي علم النفس في المجال المدرسي مع المعلمين وغيرهم لتعزيز النمو العقلي والاجتماعي والانفعالي للتلاميذ والطلاب، ولتحقيق هذا الهدف قد "يشارك في تقديم المساعدة على تخطيط البيئة التعليمية، فيقوم مثلاً بإعداد البرامج المختلفة لمساعدة التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة العقلية أو الاجتماعية أو الانفعالية الخاصة. وعادة ما يقوم بتقييم مثل هؤلاء الأطفال، ويضع توصياته حول البرامج الخاصة، أو المعالجات اللازمة، أو تغيير الصف إذا ما دعت الحاجة لذلك. كما أنه يقدم المشورة للمدرسين والإداريين حول السياسات التي تتبعها المدرسة وإدارة الصفوف. وتتراوح أماكن عمل أخصائي علم النفس المدرسي في المدارس والحضانات ومراكز العناية الصحية، إلى المستشفيات والعيادات، وحتى مؤسسات الأحداث"[vi].

أهداف الخدمة النفسية المدرسية

تهدف الخدمة النفسية إلى مساعدة الطلاب على النمو والنضج والتوافق مع البيئة التي يعيش فيها بمختلف مجالاتها.

مساعدة المتعلمين على النمو العقلي والنفسي السليمين.

مساعدة المتعلمين على التفاعل الناضج مع الآخرين.

مساعدة المتعلمين على حل مشكلاتهم النفسية والتربوية.

توجيه الطلاب توجيها تربويا بناء.

مساعدة الطلاب بكافة فئاتهم وصنوفهم (متفوقين – مبدعين – متعثرين دراسيا– حالات صعوبات التعلم – حالات التخلف العقلي.

الاهتمام بإرشاد أسر المتعلمين الذين يعانون من مشكلات دراسية ونفسية. فالخدمة النفسية كمهنة تحقق ثلاثة وظائف وهي:

- وظيفة البناء أو التدعيم
- وظيفة الوقاية من الأمراض والعلل النفسية والاجتماعية
- وظيفة علاج المشكلات

وبالتالي هناك سؤال يطرح نفسه، هل الخدمة الاجتماعية والنفسية جزء من عمل المعلم؟

أم أن كلا المهنتين مكمل لعمل الآخر أم هما مرتبطتان متكاملتا الجهود؟ ونعرض الآن أوجه التلاقي والتقارب بينهما فيما يلي:

- مهنة التعليم والخدمة الاجتماعية والنفسية تعتمد على الأهداف والأساليب والقيم والاعتراف المجتمعي وتمارس وفق قيم المجتمع ومعتقداته، فكلاهما يهدف إلى تحقيق التنمية للإنسان ومن ثم تحقيق التنمية المتكاملة للمجتمع ككل.
- العمل من قبل المهنتين على تحقيق أفضل تكيف مع البيئة الاجتماعية. كلاهما استوحى نظرياته اللازمة للممارسة من العلوم الإنسانية.
- ممارسة التعليم والخدمة الاجتماعية والنفسية تتطلب ممارسا نعد علميا وعمليا.
- تعتبر الخدمة الاجتماعية والنفسية مكملة لتحقيق أهداف التعليم كوظيفة تربوية.

فإزاء تعقد مشكلات إنسان هذا العصر، وتفشي الكثير من أشكال الانحراف وسيطرة المادة على العواطف، وسرعة إيقاع هذا العصر، إلى جانب ارتفاع مسئولية أهداف الخدمة الاجتماعية والنفسية، وكذلك أهداف المؤسسة التربوية إلى مستوى المسئولية الاجتماعية العليا لرفعة المجتمع ككل لا لمجرد مساعدة أفراد قلائل كان من الضروري تفعيل دور التعاون والتكامل والتنسيق بين مهنتي التعليم والخدمة الاجتماعية والنفسية. وبدون هذا التكامل والتعاون فسوف تقف إحدى هذه المهن مكتوفة الأيدي إزاء انحرافات البعض أو تكاسلهم وهذا ما دفع "**كوريشيان**" رائد جماعة التصحيح سنة 1970م إلى حد اتهام الخدمة الاجتماعية عامة وخدمة الفرد بصفة خاصة بالجمود بدعوى ترك العملاء[vii]، ومن ثم كان من الضروري التكامل والتعاون بين مهنتي الخدمة الاجتماعية والنفسية باعتبار أنهما صنوان استمدا إطارهما النظري والأكاديمي من نظريات التحليل النفسي واتجاهاته المعاصرة[viii] مع المعلمين داخل المدرسة وباعتبارهما مهنتين مارسهما المعلم إلى جانب التعليم في بداية القرن العشرين قبل التطور الذي أدى إلى استقلال كل مهنة على حده.

المهارات المهنية للاختصاصيين في مجالي الخدمة الاجتماعية والنفسية

ليس من السهل حصر المهارات التي ينبغي توفرها في الاختصاصي الاجتماعي والنفسي، فلا شك بأنها ليست بالقليلة، ولكن هناك عدة مهارات يجب أن نركز عليها في هذا المجال، وهو المجال المدرسي حتى يتم تفعيل الدور المهني في إطار من التكامل والتعاون والتنسيق لتحقيق الانسجام بين هاتين المهنتين.

أولاً: المهارة الإدراكية: إذا كان الشخص العادي تقتصر مهارة الإدراك لديه على ما هو ملموس ومحسوس، فإن مهارات الممارس في المجال التربوي سواء أكان معلماً أو اختصاصي، اجتماعي أو نفسي، يجب عليه أن يدرك ما يقوله الطالب لنفسه بصوت غير مسموع, أو ما يخفيه خلف ابتسامته الباهتة من اثر ما يمر به من مشكلات و يمكن تحديد المهارات الإدراكية فيما يلي:

- سلامة الجسم والحس معاً.
- شفافية أدراك خاصة.
- إدراك النوازع الداخلية وهو ما يسمى بالإلهام.
- دقة الملاحظة.
- القدرة على الإدراك الدقيق للمرئيات في توقيتها المناسب وهي مرتبطة بسلوك رد الفعل.

ثانياً: المهارات العلائقية: وهي أهم ما يميز الاختصاصيين الاجتماعين، ويجب أن يتحلي بها المعلمون أيضا وتتمثل في سرعة اجتذاب ثقة الآخرين والارتباط بهم مجدداً في شكل ودي ومتسامح، فالكثير من الطلاب يتألمون لأسباب عدة، وتدوم لفترات قد تطول، ومهارة الاستماع ، تلك التي تتمثل في الإنصات والاستماع الواعي مع التحلي بقدر من الاتزان النفسي.

ثالثاً: المهارات التأثيرية: وهي حجر الزاوية ونهاية المطاف ترسيخا لمفهوم التربية بالقدوة، وهي أهم ما يميز المعلم والقدرة على تحويل ما تعلمه إلى أسلوب عملي قابل للتطبيق، فهو ليس شخصية غامضة ولكنه شخصية حيوية اجتماعية تحسن الإدراك كما تحسن الاستجابة وفق القائمة التي وضعها **William GLASSER وليم جلاسر** "حول طبيعة عمل الأخصائي اللازم لتحقيق الأهداف التربوية:

- فهو عطوف دافئ المشاعر يرغب في مساعدة الناس.

- يتمتع بمعرفة وعلم متنوع.
- يتمتع بالشخصية التنورية الراغبة في التغيير.
- يتمتع بقدرات إدارية وإنكار الذات.

وفوق ذلك فهو محترف يتيح له تدريب قدرات مؤهلة لمساعدة قطاع كبير من الناس على حل المشكلات اليومية الاعتيادية ومشكلاتهم الطارئة"[ix]. مع عدم إغفال بعض الصفات التي لها علاقة تكاملية عن مهارات العمل المهني ،مثل الإخلاص والتقبل والفهم والرغبة في العمل والصبر والتسامح والدبلوماسية اللفظية والتميز بخلفية ثقافية واسعة بتنوع الاهتمامات والميول والتمتع بمظهر شخصي لائق والتحرر من الشعور بالنقص والإحباط والإلمام بالأحداث الجارية في العالم في مجالات التخصص، وينبع اكتساب هذه المهارات من خلال الممارسة المهنية بالذات فيما يخص الأخصائي الاجتماعي من إدارة الاجتماعات وتنظيم وإدارة الندوات وتنظيم المناقشات الجماعية وتنظيم المسابقات والرحلات والحفلات والتدخل المهني في الحالات الفردية.

الأدوار المشتركة بين الأخصائي الاجتماعي والنفسي في المجال المدرسي:

تكمن الأدوار المشتركة بين مهنتي الاختصاصيّن النفسي والاجتماعي في المجال المدرسي في عدة مهام يمكننا اختصارها فيما يلي:

أولاً : تحديد ذوي الحاجات

إن المعلم حينما يعد درساً معيناً فهناك مجموعة من الأهداف المعرفية والوجدانية والسلوكية والنفسحركية، ومن خلال عرضه للدرس يستشف مدى ما حققه من أهداف، ونظراً لما يمتلك من خبرات تربوية، وبما أنه متواجد في الصف الدراسي ساعات معينة يومياً، وبصفة مستمرة على مدار الفصل أو العام دراسي، ولدرجة قربة من الطلاب فهو يمتلك القدرة على تحديد ذوي الاحتياجات داخل الصف من خلال ملاحظته وتحليله للطلاب الذين يعانون من قلة أو عدم المناقشة أو المشاركة الجماعية Poor participation، فهؤلاء الطلاب قد ينقصهم الدافع للمشاركة، أو قد يستترون لإخفاء شيء في انقسامهم مثل أنهم يعانون من مشكلات اجتماعية تؤدي بهم إلى الانعزال، أو يعانون من صعوبات في النطق وهذا يحتاج إلى تعاون وتنسيق بين الأطراف الثلاثة": المعلم الاختصاصي اجتماعي والاختصاصي النفسي لفهم الموقف الإشكالي

ومعرفة خصائص الأفراد من خلال تفاعلهم وعدم قدرتهم على التكيف، وذلك بالعمل على مساعدتهم على إطلاق قدراتهم الطبيعية وطاقاتهم الابتكارية.

ويمكن للمعلم اكتشاف حالات الطلاب من ذوي الاحتياجات من خلال عدة مؤشرات مثل:

- عدم التركيز في المناقشة Lack focus، فلربما يكون ذلك نتيجة لانشغال التلميذ أو الطالب بمشكلات يخفيها في نفسه، أو لصعوبة ما يعاني منها مما يوجب ضرورة التعاون والتنسيق فيما بين الأطراف الثلاثة (المعلم الاختصاصي الاجتماعي والنفسي) لبحث وعلاج مثل هذه الحالات.
- الإفراط في المناقشة Over discussion ، أو سيطرة فرد واحد في المناقشات One person dominated discussion ، ونجاح بعض الطلاب الذين تتصف سلوكياتهم بالسيطرة والأنانية والاستئثار بحب الذات، أو من خلال عدم التحرك خلال موضوعات المناقشة lack of movement: وقد يكون ذاك لاعتبارات عديدة منها عدم القدرة على التعلم أو قد يعاني من صعوبات معينة أو بطء في التعلم.

ثانيا : توسيع خدمات الطلاب داخل المدرسة

توسيع خدمات الطلاب يعد مجالا يتطلب معاونة الأطراف الثلاثة، لإنشاء برامج وقائية يستفيد منها العديد من الفئات داخل المدرسة من الطلاب الذين لديهم ضعف إنجاز أو ممن لم يحالفهم النجاح أو أولئك الطلاب من ذوي المشكلات السلوكية كالانحراف والعنف والتخريب، كذلك إنشاء برامج تنموية للمتفوقين والمبدعون داخل المدرسة.

ثالثا: العمل الجماعي داخل المدرسة

تزخر المدرسة بالعديد من التخصصات، والتي يقوم عليها أفراد ذوو كفاءات سواء كانوا معلمين أو أخصائيين اجتماعين أو نفسيين. وحينما يتعامل شخص بشكل منفرد مع مشكلة أو ظاهرة معينة داخل المدرسة، فإن التعامل يتم من منطلق خبرة ورؤية واحدة مهما كانت هذه الخبرة والرؤية فإنها لن تُثمر كما لو كانت هناك خبرات وتعاون وتنسيق فيما بينها لضمان فاعلية أكثر في مجال العمل.

رابعا: العمل مع الآباء

تنجح المدرسة في أداء رسالتها المرجوة من قبل المجتمع إذا ما نجحت في مد جسور التواصل بينها وبين أسرة الطالب، وهي من المهام الأساسية للأخصائي الاجتماعي الذي يقع عليه العبء الأكبر في ذلك، وتبدأ أهمية هذا العلاقة في استثمارها لصالح الطالب نفسه ومساعدة الآباء على إدراك مستوى أبنائهم التحصيلي للعلوم المختلفة حسبما يرى المعلم ومظاهر سلوكياتهم وتوضيح المشكلات التي تعوق تكيف أبنائهم، وهي مسؤولية من ضمن مسؤوليات الاختصاصي الاجتماعي والنفسي. ومن ثم يتعين على الاختصاص الاجتماعي التخطيط لعقد لقاءات تربوية مع أولياء الأمور، ويكون قد رتب لها ونسق بالتعاون مع الاختصاصي النفسي والمعلم لتوجيه الآباء وتعريفهم بأدوارهم كآباء وحثهم على الاهتمام بأبنائهم ومتابعتهم.

فالعمل في المجال المدرسي يتطلب ضرورة التعاون والتكامل والتنسيق فيما بين هؤلاء الأطراف حتى لا تفشل الجهود المهنية في التقارب والالتقاء حول الأهداف المشتركة، وهو سبيل النجاح للأطراف الثلاثة. ويتوجب أن يقوم الاختصاصي الاجتماعي والنفسي وكذلك المعلم على العمل من أجل تحقيق العملية التعليمية ومساعدة الطلاب على تجاوز مشكلاتهم وحث القدرة لديهم على التكيف، وبذلك يقوم هؤلاء على إتباع بعض الخطوات مثل :

- تشخيص الحالات التي تعاني من صعوبات في التعلم وكذا حالات اضطرابات الكلام و دراسة حالات كبار السن و الطلاب أصحاب الاضطرابات الانفعالية، والمتعثرون دراسياً. وحالات الهروب والغياب ورعاية المتفوقين والموهوبين.
- التناقش فيما بين الأخصائي الاجتماعي والنفسي للوصول إلى الفهم الصحيح لتوصيف بعض المشكلات والعمل على تحسين العلاقة بين الطالب والمعلم.
- تعاون الاختصاصي الاجتماعي والنفسي مع المعلمين لتدعيم العلاقات داخل الفصل الدراسي، وتوفير الأسباب التي تؤدي إلى تحفيز الطلاب على التعليم وجعل المدرسة مكان جذاب للتلاميذ والطلاب.
- من خلال حضور اجتماعات مجلس إدارة المدرسة ومجلس الآباء والمعلمين للأطراف الثلاثة (المعلم والاختصاصي الاجتماعي والاختصاصي النفسي)، يتم التشاور حول الأغراض والأسباب التي تؤدي إلى حدوث بعض المشكلات والظواهر الطلابية السلبية

مثل: التدخين والهروب والسلوك التخريبي والعدواني والغياب والتأخر، داخل النسق المدرسي. ومن ثم تتم عملية التعاون والتنسيق وصياغة الاستراتيجيات اللازمة للمواجهة الفعالة مع الوضع في الاعتبار أن النجاح في تحقيق الأهداف مرهون بتكامل الأدوار للأطراف المشتركة في صياغة الحلول.

- مناقشة المشكلات الطلابية مع المعلم وتقييم التغيرات والتقدم الذي يحدث للطالب، والتعاون والمشاركة في تحديد الخطوات المستقبلية اللازمة للعمل مع الطالب كحالة.
- الاستفادة من كافة الخبرات المتاحة داخل المدرسة، لصياغة مدخل للعلاج المتكامل سواء للطلاب كأفراد أو الجماعات أو أصحاب مشكلة واحدة من خلال العمل التعاوني في مقابلة جماعية نوعية وهو ما يسمى بطريقة العلاج الجماعي في الخدمة الاجتماعية.
- حضور البرامج التدريبية وورش العمل من قبل المعلم، وكذلك الاختصاصي الاجتماعي والاختصاصي النفسي، واعتماد الطرق الفعالة في المجالات التي تحقق رعاية أفضل للطلاب.
- التعاون والتنسيق لصياغة برامج ومشروعات في مختلف المجالات الخاصة برعاية الطلاب بناءً على البرامج التي تم ذكرها آنفاً.

عموماً فمجالات العمل التعليمي والاجتماعي والنفسي يجب أن تكون متكاملة تعمل على مساعدة الأفراد والجماعات على التكيف، نظرا لان هذه المهن نبعت من قيم المجتمع وحاجاته كما أن عمليات الخدمة الاجتماعية والنفسية ليست منفصلة عن النظام التربوي أو تعمل بمعزل عن أساليبه وأهدافه.

فالتعليم والخدمة الاجتماعية والنفسية جميعها مهن إنسانية تقوم على معارف ومهارات وجهود هؤلاء جميعا عبارة عن عمل موجه لخدمة الطالب وبيئته المحلية.

ويمكن أن نتصور بشكل مهني أهم المجالات للتنسيق بين هاتين المهنتين

أولاً: مجالات عمل اقرب للتعاون

فمن احدث ما توصل إليه العلم حديثا والذي أفرزته الخبرات المهنية وهو تقديم صور من التعليم التعاوني، والذي يعتمد على روح الفريق ومثال ذلك تعاون معلمو العلوم وعلم الاجتماع والاختصاصيين الاجتماعيين و النفسيين في بعض المواد مثل حماية البيئة من التلوث والعمل الجماعي والوقاية ضد الجريمة والسلوك الانحرافي، فمن المفترض أن تدرس هذه الموضوعات، لأجل تنمية القدرة الإدراكية لدى التلاميذ بشكل يومي، حتى يكونون كماً معرفياً يجعلهم يحيطون بمدى أهميتها وخطورتها. فيقوم الاختصاصي الاجتماعي والنفسي بالعمل معا وبالتعاون مع المعلم على إكساب الطالب الخبرات المدعومة بممارسات تطبيقية، من خلال المجالس الطلابية، والرحلات والبرامج المختلفة.

ثانياً: مجالات عمل اقرب للتنسيق

فتنسيق الجهود المهنية المبذولة بين كل من المعلم والاختصاصيّن الاجتماعي والنفسي، لا شك أنه يحقق عائد تربوي من خلال العمل معاً. سواء كانت هذه الجهود ذات طابع وقائي وخصوصاً الموجه للتلاميذ والطلاب الكبار نسبياً والباقون للإعادة، أو أن الطابع العلاجي للمتعثرين دراسياً ومتكرري الغياب وحالات السلوكي العدواني أو التخريبي، أو تلك البرامج الإنمائية التي تستهدف الطلاب المتفوقين. وتنسيق الجهود بين البرامج الإنشائية الإنمائية والوقائية والعلاجية يؤدي بدوره إلى حفظ التوازن بين الأبعاد العقلية والنفسية والاجتماعية للطالب، مما يجعله محقق لأفضل أداء ممكن وهذا ما يتم التنسيق فيه بين الاختصاصي الاجتماعي والاختصاصي النفسي و المعلمين على حد سواء.

ثالثاً: مجالات عمل اقرب للتكامل

إن مهنتي الخدمة الاجتماعية والنفسية تتكامل جهودهما من أجل بناء الإنسان، والعمل على إشباع حاجاته التعليمية إلى جنب مع الاحتياجات الاجتماعية المتمثلة في القدرة على إقامة علاقات سليمة مع الآخرين، وضمان التفاعل الإيجابي معهم فضلاً عن إشباع الحاجات النفسية المتمثلة في تقدير الذات والحاجة إلى الاحترام لمساعدة الطالب على التكيف والتوافق لتحقيق الرضا النفسي والوصول إلى الأهداف المرجوة.

ومن خلال عرضنا السابق للمهارات نجد أن هناك ثلاث مهارات تم عرضها بصفة أساسية والمهارة الإدراكية هي أكثر ما يميز الاختصاصي الاجتماعي ثم المهارة التأثيرية وهي أهم ما يتميز به المعلم ومن خلال العرض يتضح ضرورة التكامل بين المهارات الثلاثة وصولاً إلى تحقيق الأهداف التي تصبو إليها العملية التعليمية. فالتعليم يهدف إلى إعداد الفرد إعداداً يؤهله إلى بناء مستقبله من خلال اكتساب قدر من المعارف والقيم والاتجاهات والمهارات، التي توفر الصحة النفسية وتعينه على التوافق النفسي. والتعليم كوظيفة تربوية حيث إن الهدف هو مساعدة الطلاب على النمو روحياً وفكرياً وجدياً بقدر ما تسمح به قدراتهم واستعداداتهم. لذلك يمكن القول بأن الخدمة الاجتماعية والنفسية تعدان في مقدمة العمل التربوي لكونها معنيتان بالكشف عن الاحتياجات الاجتماعية والنفسية والعمل على إشباعها بالطرق العلمية وبالأساليب المهنية، من أجل تحقيق نوع من الإيجابية داخل المدرسة فتصبح المدرسة بيئة صالحة تعد أفرادها للحياة الاجتماعية.

فلم تعد المدرسة مجرد حجرات دراسية يُلقن فيها الطلاب المعارف ومعلومات من خلال كتب ومقررات دراسية فقط، إنما هي بيئة تربوية يجب أن يتوافر فيها مقومات التنمية المتكاملة لشخصية الطالب في جوانبها العقلية والنفسية الاجتماعية من خلال الإسهام في توفير الحياة الديمقراطية. لما كانت المدرسة مركز قيادة اجتماعية لإعداد مواطنين صالحين بمهارات علمية وتقنية تؤهلهم للعمل في مؤسسات البيئة بكفاءة واقتدار، وأيضا الإسهام في تنمية المجتمع المحلي وتطويره في عصر العلم. فمن وظائف المدرسة الأساسية إكساب الطلاب خبرات تربوية ومعلومات وحقائق ومفاهيم واتجاهات وقيم مدعومة بممارسات ديمقراطية[x]. فالمدرسة بيئة تدريبية توفر للطلاب الفرص الملائمة لممارسة السلوك الديموقراطي، من خلال المجالس الطلابية وفي الجماعات الاجتماعية والأنشطة المختلفة الأخرى وتدريب الطلاب على استخدام أساسيات المنهج العلمي في المواقف الحياتية المختلفة، إذ إن أسس التفكير العلمي تنظيم الحياة على أساس من المشاركة الفاعلة، وهذا يعني تعاون الأفراد في تنشيط عقولهم وتنظيم التعاون فيما بينهم في كافة أمور ومجالات الحياة.

فإكساب الفرد حقائق ومفاهيم ومعلومات، في كافة المجالات والعلوم دور أساسي للمهنة التعليمية ومساعدة الفرد على إشباع حاجاته ورغباته ومسئوليته عن أفعاله والاهتمام بالحقوق الإنسانية والمشاركة الاجتماعية والمساواة في المشاركة والاجتهاد في فهم مشاعر الآخرين وتقبل الفرد للآخرين، فمسئولية الخدمة الاجتماعية والنفسية بالتعاون والتقارب مع المهنة التعليمية تتجسد في تدعيم هذه القيم والمثل. ومن ذلك يمكن القول بأن مهمة المدرسة هي إعداد أجيال صالحة بها مقومات وخصائص نفسية واجتماعية ايجابية، وتحقيق المدرسة لوظيفتها التربوية يتطلب التعاون التكامل والتنسيق في مهنة التعليم بين دوري مهنتي الخدمة الاجتماعية النفسية.

التكامل بين المهنتين هو السبيل من أجل تحقيق أهداف العملية التعليمية

إن الأهداف العلمية للخدمة الاجتماعية و النفسية والتي حصرها **كوســتين Costing** فيمكننا إجمالها بشكل مختصر فيما يلي:

1. الخدمة الاجتماعية تيسر تقديم الخدمات التعليمية والاجتماعية للمجتمع الطلابي بخاصة الذين يواجهون مشكلات، فالأخصائي الاجتماعي يشارك في وضع السياسة الاجتماعية داخل المدرسة وخارجها.
2. الأخصائي الاجتماعي هو الذي ينبه للمشكلات العامة التي يواجهها الطلاب ويعمل على المشورة مع الإدارة المدرسية لوضع الخطط لمواجهتها والمساعدة على حلها.
3. استحداث أساليب أفضل وذلك بالتشاور مع أعضاء هيأة التدريس من أجل إيجاد حل للمشكلات النفسية والاجتماعية.
4. الخدمة الاجتماعية المدرسية هي حلقة الوصل من أجل العمل الجماعي وفرق العمل داخل المدرسة بين الطلاب فيما بينهم والطلاب والهيأة التدريسية.
5. الخدمة الاجتماعية والنفسية تنمي المشاركة في كافة النشاطات الاجتماعية المرتبطة بالتلاميذ ومستقبلهم.
6. يتولى الأخصائي الاجتماعي مسئولية الربط بين أولياء أمور الطلاب والمعلمين والمؤسسات الخارجية في المجتمع، وتدعيم العملية التربوية[xi].

فبالتعاون والتكامل والتشاور مع المدرسين يعمل كل من الاختصاصي الاجتماعي والنفسي على استحداث أساليب أفضل لتعليم الطلاب، وبخاصة ذوي الثقافات الخاصة أو من يعانون من مشكلات أو إعاقات سمعية وبصرية أو نفسية وغير ذلك. وبذلك يمكن القول إن الخدمة الاجتماعية المدرسية تعمل على مساعدة النظام التربوي في إطار من التكامل والتنسيق لتحقيق أفضل تكيف ورعاية للطلاب، من خلال ما تقوم به من برامج تنموية ووقائية من الانزلاق في مغبات الانحراف، ولجعلهم مواطنين صالحين جنباً إلى جنبٍ مع الطلاب ذوي المشكلات أو الاحتياجات الخاصة بخدمات ذات طابع علاجي.

تطبيق التعاون بين دور كل من الاختصاصي النفسي والاجتماعي في المدرسة

لكي يحقق الاختصاصيون الاجتماعيون والنفسيون الأهداف التربوية من برامجهم داخل المدرسة، وبخاصة التي تدور حول مفاهيم علمية لها علاقة بالمجتمع الخارجي، مثل حماية البيئة والعمل الجماعي والمشاركة في الأعمال الشعبية التطوعية في المجتمع وغير ذلك، فينبغي أن يتعاونوا مع المعلمين في تنفيذ هذه البرامج، وإعداد برامج من شأنها إكساب الطالب معارف ومفاهيم وقيم تتعلق بنوع العمل، فيقوم الاختصاصيون الاجتماعيون بالإشراف على تطبيق هذه الأعمال على ارض الواقع من خلال المجالس الطلابية والاجتماعات بمن يمكن الاستعانة بهم في تدعيمها ونجاحها.

فالمدرسة من أهم المؤسسات المعنية بهذا المجال لإسهامها في تشكيل عمليات الطلاب وإنماء قدراتهم العقلية وإكسابهم الاتجاهات الإيجابية نحو المشاركة في الأعمال المتعلقة بالمجتمع والتي سبقت الإشارة إليها، وهذا يتطلب تعاون الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين مع المعلمين لإبراز هذه المهمة ووضعها موضع التنفيذ.

ومن أجل محاولة تحقيق هذه الأهداف فبالضرورة أن يتبع كل من الاختصاصي الاجتماعي والنفسي بعض الأساليب التي من الممكن أن تعمل على تحقيق هذه العملية، ويمكننا أن نعطي مثالاً واحداً من هذه الأساليب ونتناول أهميته في مساندة العلاقة بين مهنتي الخدمة الاجتماعية والنفسية في المجال المدرسي.

أسلوب العمل الجماعي

وهو نوع من تنظيم التعليم يجمع بين المعلمين والاختصاصيين الاجتماعيين والتنسيق في بعض الموضوعات المبنية على أسس عقلية اجتماعية ونفسية تتصل بالجوانب السلوكية والاجتماعية. ويوفر أسلوب "العمل الجماعي مزيداً من المهارات الأساسية التي ترتبط ببعضها ويولد بين الأفراد روح الانضباط والتنافس المتبادل من اجل المصلحة العامة، والظهور بالمظهر المتضامن المشرف بروح الصداقة والحب والتآلف"[xii].

ويتم هذا الأسلوب في المدرسة عن طريق تكوين فريق من المعلمين والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، ويتم تحديد تخصص كل عضو من أعضاء الفريق في مجال الدراسة، ويتطلب ذلك المشاركة والتكامل في وضع الخطة التي ستتبع في تدريس الموضوع، ويتم الاتفاق على الأهداف المراد تحقيقها وأنواع الأنشطة التربوية والوسائل التوضيحية في هذا المجال. ويصبح كل معلم واختصاصي اجتماعي واختصاصي نفسي مكلف بعمل يتناسب مع تخصصه وقدراته ويستخدم أعضاء الفريق الوسائل التعليمية والمنهج العلمي لتحقيق ذلك.

ومن أجل تطبيق أسلوب العمل الجماعي على الواقع، هناك الكثير من الأمثلة يمكن تدريب التلاميذ على تطبيقها لتفعيل هذا الأسلوب، وحث هذا الجيل على محاربة الكثير من الظواهر السلبية في المجتمع، وسوف يكون ذلك مجدياً بعد إقناعهم بمساوئ هذه الظواهر، الأمر الذي يجعل من السهل مشاركتهم الايجابية في محاولة التصدي لها. فيمكن أن نطبق ذلك على ظاهرة عدم احترام إشارات المرور مثلاً، وذلك بتوعيتهم أولاً بمخاطر هذه الظاهرة لدرجة الاقتناع التام بذلك، الأمر الذي يجعلنا متأكدين من مساهمتهم ومشاركتهم في فرق العمل الجماعي، فنقوم مثلاً بتقسيمهم إلى مجموعات تقوم بتوزيع تعاليم على السائقين وتوعيتهم بخطورة المخالفات المرورية. إن هذا الأسلوب يجعل من هؤلاء التلاميذ يشعرون بقدرة عالية لتقدير ذاتهم، مما يزيد من ثقتهم في أنفسهم ويكون لديهم الشعور بأهميتهم في المجتمع وأنهم فعلاً أعضاء فاعلين.

كما يمكن أن نجعل من الطلاب الذين لديهم نوع من التعثر يحملون رسالة إلى نظرائهم في المدارس الأخرى، تحثهم على نبذ هذه الظاهرة وبالتالي نعمل على تنمية الشعور لديهم بخطورتها، فيبدءون بتعديل سلوكهم نحو الأفضل بشكل ذاتي. فيقوم الاختصاصي النفسي بتدريبهم على حوار زملائهم الآخرين بخطورة ذلك على مستقبلهم التعليمي، وينبههم الاختصاصي الاجتماعي على مدى نبذ المجتمع لهذا الأمر، فيتم إقناع هؤلاء الطلاب ومحاولة نقل هذا الشعور إلى الآخرين حتى يصبح من غير اللائق استمرارهم في هذا الاتجاه، فبالطبع لن يتأتى ذلك إلا بتظافر وتكامل وتعاون الجهود.

ومن الممكن أن نجعل التلاميذ أعضاء فاعلين في القضاء على ظاهرة التلوث البيئي، عن طرق أولاً توعيتهم بهذه المخاطر، وما يمكن أن تسببه من عواقب وخيمة على الصحة والمجتمع، فمشاركتهم في الحد من هذه الظاهرة تتم عن طريق الوسائل المختلفة من إعلانات وحلقات علمية في الأحياء السكنية المحيطة بالمدرسة حول الظاهرة، وكذلك من الممكن زيارة البيوت بشكل مباشر وتوعيتهم بهذه المشكلة وعواقبها في المستقبل. وما هو مهم في هذا الجانب تكاتف الدور الاجتماعي والنفسي في بث روح التعاون بين التلاميذ وإرشادهم للمساهمة في القضاء على الكثير من الظواهر السلبية. فدور المدرسة ليس تعليمياً فقط بل يتعدى ذلك إلى المساهمة التربوية والتنشئوية للتلاميذ من أجل تحقيق الأهداف التي من الممكن أن يحققها التكامل بين دوري الاختصاصي النفسي والاجتماعي في المدرسة كنموذج، ويمكننا أن نعمم بالتالي الدور نفسه على جميع المؤسسات الأخرى في المجتمع.

ويؤكد **وليم جلاسر** على أن تعليم الأفراد أفضل الطرق وأكثرها فعالية للحصول على ما يريدون من الحياة. وجوهر العلاج في الواقع يقوم على تعليم الناس هذه المسؤولية، وكيف يصلون إلى أهدافهم وغاياتهم دون إيذاء الآخرين، ويرى **جلاسر** أنه من الضروري أن نُعلم المسترشدين كيف يُصيغون أهدافهم، ويشبعون حاجاتهم بطريقة مسؤولة دون أن يحرموا الآخرين من ذلك[xiii].

الهوامش

[i] محمد منير مرسي، مدارس بلا فشل. عالم الكتب، القاهرة 1973، ص 31.

[ii] تيموثي ج. ترول، علم النفس الإكلينيكي، ترجمة فوزي طعيمه داود و حنان زين الدين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 31.

[iii] عبد الكريم العفيفي، الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1993، ص 17.

[iv] زكي يونس الفاروق، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، 1978، ص 113.

[v] مهند عبد الرحمن الغيض واخرون، الواقع التطبيقي للخدمة الاجتماعية بمدارس الكويت، وزارة التربية والتعليم، 2002، ص 189.

[vi] تيموثي ج. ترول، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[vii] ومفردها عميل وهو الفرد المتلقي لعملية المساعدة في خدمة الفرد الاجتماعية على وجه الخصوص.

[viii] علي إسماعيل، نظرية التحليل النفسي واتجاهاته الحديثة في خدمة الفرد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1995، ص 129.

[ix] زكي يونس الفاروق، مرجع سبق ذكره، 1978، ص 128.

[x] نقاط وردت في برنامج تحسين التعليم بحمهورية مصر العربية بالتعاون مع الاتحاد الأوربي، معلومات أخذت من الشبكة الالكترونية على الموقع : http://erp.maktoobblog.com بتاريخ 13.10.2010.

[xi] عبد الكريم العفيفي، مرجع سبق ذكره، ص 67، (بتصرف).

[xii] معلومات أخذت من الشبكة الالكترونية على الموقع :

http://www.q8classroom.net/vb/showthread.php?t=6517 بتاريخ 17.10.2010.

[xiii] حسبما ورد في نظرية جلاسر حول التعليم، معلومات أخذت من الشبكة الالكترونية على الموقع :

http://timimoun.arabstar.biz/montada-f31/topic-t544.htm بتاريخ 14.10.2010.

مجلة المختار للعلوم الإنسانية 11 (1): 93-116، 2010

Research Article

Open Access

الدلالة الإفرادية والتركيبية للاسم

حليمة أحمد بيت المال[1]*

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة عمر المختار

Doi: https://doi.org/10.54172/naa94973

المستخلص : ينفرد الاسم بمجموعة خصائص وسمات تميِّزه عن قسيميه من أقسام الكلمة (الفعل والحرف)؛ إذ لا بد لكل كلامٍ مفيد من الاسم، ولا يمكن أن يقوم المعنى بدونه، وقد حمل الاسم قيمتين رئيستين، هما: القيمة الدلالية، بحمله معنى الثبات والاستقرار، بخلاف الفعل الذي يدل على الحال المتغيرة؛ لوجود عنصر الزمن فيه، والقيمة الوظيفية، بتحمُّله العبء الأكبر في التعبير عن المعنى؛ لانحصار معانٍ كثيرة فيه، لا يؤديها الفعل والحرف، وضمِّه جزءًا كبيرًا من كلمات اللغة، وهذا ما جعله مزدوج الدلالة، إفرادًا خارج السياق، وتركيبًا داخله، مع ما يحمله في الحالين من معانٍ ودلالات ووظائف، لا تقوم الجملة العربية بدونها، وقد استهدف البحث استقراء هذه الدلالات المتعددة من كتب النحو والبلاغة، في محاولةٍ لرصد تأثير الاسم على الجملة العربية، وبيان قيمته في تركيبها ودلالتها، بمنهج وصفيٍّ استقرائيٍّ، حاولت الباحثة باتباعه حصر المعاني الإفرادية والتركيبية التي يحملها الاسم.

الكلمات المفتاحية: الاسم، الدلالة، الإفراد، التركيب.

The Individual and Structural Connotations of Nouns

Halima Ahmed Bait Al Mal

Department of Arabic Language, College of Arts, Omar Al-Mukhtar University

Abstract: The noun possesses a set of characteristics and features that distinguish it from its two parts of the word (verb and letter). For every meaningful expression, the noun is essential, and meaning cannot be conveyed without it. The noun carries two main values: the semantic value, as it conveys the meaning of stability and permanence, unlike the verb, which indicates a changing state due to the element of time. Additionally, it holds the functional value, bearing the greater burden in expressing meaning, as it encompasses many meanings that cannot be fulfilled by verb and letter. It constitutes a significant portion of the language's vocabulary. This duality of significance makes the noun unique, both as an isolated element outside the context and as an integral part within it. It plays a crucial role in both contexts, carrying meanings, connotations, and functions, without which the Arabic sentence cannot be complete. The research aims to explore these diverse connotations through an examination of grammatical and rhetorical books. The goal is to observe the impact of the noun on the Arabic sentence, highlighting its value in structure and meaning. The researcher follows a descriptive and inductive methodology, attempting to categorize the individual and structural meanings attributed to the noun.

Keywords: Noun, semantics, individuals, structure.

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

الكلام كله على تنوعه واختلاف مضامينه يدور حول مرتكز واحد يتمثل في المسمَّيات جميعاً ، وعليه فلا بد لكل كلام مفيد من الاسم ، بل إن الكلام التام الفائدة قد يقوم بالاسم وحده ويستغني به عن الفعل والحرف(1) ، ومن هذا المنطلق تظهر أهمية الاسم بين أقسام الكلمة الثلاثة .

اختلف النحاة قديماً حول الأصل الذي اشتُق منه لفظ الاسم بين البصريين الذين جعلوه مشتقاً من السُمُوِّ الذي هو العُلُوُّ ، وبين الكوفيين الذين جعلوه مشتقاً من الوَسْمِ الذي هو العلامة(2) ، وسواءٌ سما الاسم على مسماه أم كان وسماً عليه ، فكلا الرأيين يؤدي معنى مشتركاً وهو عُلُوُّ الاسم وظهورُه سُمُوّاً أو سِيماءً ، هذا العلو تتسع دلالته في الاسم ليشمل سُمُوّاً عاماً على كل المعاني التي تقع تحته من المسمَّيات على اختلاف أنواعها ، بل يرى بعض النحاة(3) أن الاسم لا يسمو على مسماه بل يسمو بمسماه ؛ لأنه ((أبان عنه شخصاً وغير شخص فرفعه إلى رتبة الفاعل... وأخرجه إلى حالة الوجود ، إذ هو قبل أن يُنطق به غيرُ شيءٍ))(4) ، ويشمل أيضاً سُمُوّاً خاصاً على الفعل والحرف اللذين يكوِّنان معه أقسام الكلمة ؛ ((لأنه هو المسند إليه في اللغة ، فالحدث منه ، والصفة إليه ، وكل ما بقي يرتبط به ويتحرك في مجاله بأمره))(5) ؛ وأسبقيته في الوجود على الصفة والحدث جعلته المقدَّم عليهما .

ويمكن أن نحدد المنزلة التي يحتلها الاسم في وسطه من خلال القيم التي يحملها والتي تتمثل في :

القيمة الدلاليـــة : فالفرق بين الاسم والفعل كالفرق بين الثابت والمتغير ، من حيث دلالة كل منهما على أحد السابقَينِ ، فالاسم يفيد الثبوت ، والفعل يفيد التغيُّر والتجدُّد ، وهذا الفرق الدلالي بينهما يحدده وجود عنصر الزمن المحصَّل الذي يقيِّد الفعل ، بينما يخلو الاسم منه تماماً ، مما يجعل دلالته ((أشمل وأعم وأثبت))(6) من دلالة الفعل ؛ ذلك أن الاسم يعبِّر عن الحال الثابتة للأشياء ، بينما يعبِّر الفعل عن الحال العارضة المؤقتة بزمن محدد إما مضياً أو حالاً أو استقبالاً ، ولذا فإن النحاة يقررون ثبوت الدلالة ثبوتاً مطلقاً إذا كان طرفا المركب الإسنادي اسمين ، وهذا من الظواهر التي تنفرد بها العربية عن سائر اللغات التي توجب وجود الفعل في تراكيبها(7).

القيمة الوظيفية : إذ يتميز الاسم عن قسيميه بتحمله العبء الأكبر في التعبير عن المعنى ؛ وذلك لانحصار معانٍ كثيرة لا يؤديها الفعل والحرف ، كالدلالة على الفاعلية المفعولية والحالية وبيان النوع وتفسير المبهمات والدلالة الزمانية والمكانية المطلقة والغاية والاستثناء ، فضلا عن

انفراد الاسم بخصائص التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع[8] ، مع قيامه بنفسه مستغنياً عن الفعل والحرف في بيان معناه ، وقد عبَّر سيبويه عن ذلك بقوله : ((الاسم أبداً له من القوة ما ليس لغيره)) [9] .

أقسام الاسم من حيث الدلالة

عند النظر في كتب النحو واللغة يظهر للنحاة تقسيمات عدة للاسم بشكل خاص ؛ نظراً لكثرة الأنواع المندرجة تحته ، ولكلٍّ نظرته الخاصة في تقسيمه ، فابن فارس[10] جعلها خمسة هي :

1 / الاسم الفارق : الذي يفرِّق بين ذاتين كرجل وفرس .

2 / الاسم المفارق : الذي يفارق صاحبه بحال جديدة كطفل .

3 / الاسم المشتق : الذي يقابل الجامد كذاهب ومكرم .

4 / الاسم المضاف : الذي لايظهر معناه كاملاً إلا بالإضافة إلى غيره ككل وبعض .

5 / الاسم المقتضي : الذي يستلزم وجوده وجود غيره كأخ وشريك وصديق .

وبعضهم بنى تقسيمه على أنواع الاسم من حيث درجة تمكنها من الاسمية ، بحيث يمكن أن تعدَّ مستويات للاسم تتخذ صفة التقسيم أو التنويع ، كما فعل علي ابن سليمان الذي جعل للاسم أربعة أقسام هي[11] :

1 / الاسم الظاهر : ويضم أسماء العلم وأسماء المعاني .

2 / الاسم المضمر : وعنى به الضمائر متصلة ومنفصلة .

3 / الاسم المبهم : وعنى به أسماء الإشارة .

4 / الاسم الناقص : وعنى به الأسماء الموصولة .

وأما السيوطي فقد قسمها على أربعة أقسام أيضاً ، غير أنه بنى تقسيمه على أساس المقابلة بين ما هو اسمٌ حقيقةً وما هو صفةٌ للاسم ، فالاسم عنده[12] :

1 / اسم عين : وهو اسم للذات غير المقيد بوصف كزيد ورجل .

2 / اسم معنى : وهو اسم للمعاني المطلقة كقيام وقعود .

3 / وصف عين : وهو للذات المقيدة كقائم وقاعد .

4 / وصف معنى : وهو وصف للمعاني المقيدة كجليّ وخفيّ .

أما هذا البحث فقد اختار تقسيماً للاسم يعتمد على أنواع الدلالة العامة التي يحملها الاسم والتي يمكن أن تكون على قسمين : دلالة إفرادية معزولة عن سياق الكلام ، ودلالة تركيبية عند اتصال الاسم بغيره ، وهذان القسمان تتفرع منهما أقسام أخرى حسب الدلالة الخاصة التي يحملها كل منهما ، على النحو الآتي :

أولاً : الدلالة الإفرادية

ويقصد بها تلك المعاني التي يحملها الاسم ويدل عليها خارج التركيب ، ويمكن تقسيمها إلى :

أولاً : **دلالة نوعية:** وهي الدلالة التي تقوم على تقسيم الاسم حسب نوعه ، وهذا التقسيم يوافق إلى حدٍّ بعيد تقسيم علي بن سليمان بصورة عامة ؛ كونه التقسيم الذي يحمل في مضمونه إشارة إلى مستويات الكلمات التي يصدق عليها مصطلح الاسمية ، ويشمل :

1 / **الاسم الظـــاهر** : وهو كل اسم دل بلفظه على مجرد ذاته ، وبإعرابه على صريح معناه ، وسُمِّي ظاهراً لظهوره وتجليه واستغنائه بنفسه عمَّا يفسره(13) ، وهذا النوع يضم الدلالات الاسمية الآتية :

أ – **دلالـــة العَلَميـــة** : هو اسم يعيِّن مسماه تعييناً مطلقاً غير مقيَّد بقرينة لفظية أو لحظية ؛ لاستغنائه بذاته عن القرائن بكليتها(14) ، ويصدق مسمَّى العلم على(15) :

_ **علم الشخص** : وهو ما خُصِّصَ في أصل الوضع بفرد واحد فلا يتناول غيره من أفراد جنسه يعني الواضع معرفة آحاده و كان له وجود خارجي متعيِّن مفرداً كان كزيد وفاطمة أم مركباً بأنواعه كعبد الله وسيبويه وتأبط شراً ومعدي كرب ، سواءٌ كان هذا العلم مرتجلاً أم منقولاً ، اسماً كان أم لقباً أم كنيةً .

_ **علم الجنس** : وهو ما تناول الجنس كلَّه غير مختصٍّ بواحد بعينه من أفراد الجنس الواحد فلا يعني الواضع معرفة آحاده ، ككسرى لكل من تولى ملك فارس ، وتُبَّع لكل من حكم اليمن ، وفرعون لكل من تولى حكم مصر ، ويكون اسماً كثُعالة للثعلب وذؤالة للذئب ، ويكون كنية كأم عامر للضبع وأبي الحارث للأسد ، ويكون لقباً كالأخطل للهر ، ويكون أيضاً علماً على المعاني الذهنية غير المحسوسة كبَرَّة علماً على البر ، وأم قشعم علماً على الموت ، وسبحان علماً للتسبيح(16) .

_ **العلم بالغلبة** : وهو تخصيص أحد المشتركين أو المشتركات في شائع اتفاقاً ، كتخصيص عبد الله بابن عمر ، والكعبة بالبيت ، ويثرب بالمدينة ، ومصنَّف سيبويه بالكتاب(17) .

ب _ **دلالة الجنسية :** ويقصد بها دلالة الاسم على التذكير أو التأنيث ، سواءٌ كان الاسم عاقلاً أم غير عاقل ، جامداً أم مشتقاً ، وهما معنيان من المعاني التي تختص بهما الأسماء[18] ، ويقول النحاة[19] : إن الأصل في الأسماء التذكير ، والتأنيث فرعٌ عليه ، بدليل أنه ما من شيءٍ يُذكَّر أو يؤنَّث إلا ويُطلق عليه لفظ (شيء) وهذا اللفظ مذكر ، ولما كانت الأصول دائماً لا تحتاج إلى علامات تميزها ، فلا توجد للمذكر علامة تميزه لا لفظاً ولا تقديراً[20] ، بخلاف المؤنث الذي تتعدد علاماته ؛ كونه فرعاً عن أصل لا بد أن يتميز عنه بشيء ، وللمؤنث علامات تدل عليه ، تتلخص في الألف المقصورة كحُبْلى وسُعْدى ، والممدودة كحمراء وعلياء ، والتاء في بعض معانيها كفاطمة وقائمة ، والغالب في التاء أنها تفصل بين صفة المذكر وصفة المؤنث[21] ، ويستدل على تأنيث ما لا يشتمل على علامة ظاهرة بالضمير العائد والصفة والتصغير ، وهذا الأخير يرد الأشياء إلى أصولها .

ج _ **دلالة الأمكنية :** وهي الدلالة التي تتضح بها درجة توغُّل الاسم في معنى الاسمية ، وقد قسَّم النحاة الاسم إلى ثلاث طوائف : الاسم المتمكن الأمكن : وهو ما كان معرباً قابلاً لظهور جميع الحركات الإعرابية والتنوين ويسمى أيضاً المنصرف ؛ لأنه استوفى تمكنه في الاسمية بالتنوين الذي هو ((علامة الأمكن عندهم والأخفِّ عليهم))[22] ، وهذا النوع تمثله أغلب الأسماء العربية ، والاسم المتمكن غير الأمكن : وهو الذي أشبه الفعل من حيث عدم قبوله لعلامة الجر (الكسرة) وعدم قبوله التنوين ؛ بوصفهما العلامتين الأبرز للاسم بصورة عامة ، هذا النوع يمثله الاسم الممنوع من الصرف الذي لا يقبل الجر بالكسرة ولا يقبل التنوين ، والاسم غير المتمكن غير الأمكن : وهو الذي أشبه الحرف من حيث التزامه بحركة واحدة يبنى عليها غير قابلة للتغيير بتغير الحالات التي يقع فيها الاسم ويشمل جميع المضمرات والمبهمات وبعض الظروف وأسماء الاستفهام والشرط[23] ، وهناك طائفة أخرى تضم من الأسماء ما كان معرباً ، بمعنى أنه يُرفع ويُنصب ويُجر ولكن بعلامات مقدرة على أواخرها ؛ وعلة التقدير عدم قبول حرف الإعراب لظهور هذه العلامات بعضها أو كلها ، فالأول : الاسم المنقوص الذي نقص منه الرفع والجر دون النصب كالقاضي والداعي والهادي ، والثاني : الاسم المقصور الذي يقصر عن أوجه الإعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر ؛ لأن آخره ألف ساكنة كالفتى والهدى والعصا ، وكلاهما اسم معرب منصرف يقبل الحالات الإعرابية كلها دون علاماتها[24] .

2 / الاسم المضمر : وهو كل اسمٍ دلَّ باختلاف صيغه على اختلاف معانيه ، وسُمِّي مضمراً ؛ لأنه كناية عن الاسم الظاهر طلباً للاختصار(25) وذلك بتعيين مسمَّاه مع الإشعار بتكلُّمه أو خطابه أو غيبته(26) ، ولذلك يسميه الكوفيون الكناية(27) ، ويضم الاسمُ المضمر جميعَ الضمائر المتصلة والمنفصلة موزعةً بين ضمائر للرفع وضمائر للنصب وكلتاهما تتنوع بين المتصلة والمنفصلة وضمائر للجر وهذه لا تكون إلا متصلة ، وتتميز الضمائر بكونها تؤدي وظيفتها ظاهرة ومستترة ، وقد بُنيت جميع الضمائر ؛ نظراً لتنوعها بين متصلة ومنفصلة ، ودلالتها على أنواع الإعراب الثلاثة الخاصة بالاسم ، فبعضها للرفع وبعضها للنصب وبعضها للجر مع دلالتها على المفرد والمثنى والجمع بنوعيهما ، وهذا التنوع الدلالي في الضمير أغنى عن إعرابه(28) .

3 / الاسم المـــبهم : وصفُ الإبهام يُطلق على أربعة أنواع من الأسماء المبنية ، ويعني خفاءَ الدلالة المحددة لهذه الأسماء ، ولذا صحَّ وقوعها على كل شيء(29) ، فلا تتعين لمحدَّدٍ مطلقاً مما جعلها كثيرة الورود في الكلام ، وقد شُبِّهَت دلالتها بدلالة حروف المعاني التي تُحدث فيما دخلت عليه معنى(30) ، ويفترق الاسم المبهم عن الاسم المضمر من ناحية المبيِّن الذي يزول به الغموض الدلالي في الاثنين ، فالمضمر يبيَّن بالاسم الظاهر الواقع قبله ، بينما يبيَّن الاسم المبهم بالواقع بعده ، سواءٌ كان ما بعده مفرداً أم تركيباً.

ويقع الإبهام على اسم الإشارة والاسم الموصول واسم الشرط واسم الاستفهام ؛ لاشتراكها جميعاً في الدلالة العامة ، ولكنْ ثمة فروق تميِّز كل نوع عن الآخر على النحو الآتي :

1 / **دلالة الحضـــور:** ويتميز بها اسم الإشارة ، وتعد دلالة شرطية للمشار إليه ، فلا يُشار إلى ذات إلا حال حضورها ، فإذا غابت انتفت الإشارة إليها، سواءٌ كانت الإشارة حسية أم معنوية .

ويتنوع المشار إليه بين المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ، وبين المشار إليه قريباً ومتوسط البعد وبعيداً تستوي في ذلك الإشارة المكانية وغير المكانية ، وذلك بزيادة كاف الخطاب واللام المسماة بلام البعد ، فيقال : هنا وهناك وهنالك للمكان ، وذا وذاك وذلك لغير المكان(31) .

واسم الإشارة معرفة على الرغم من إبهام دلالته ؛ وذلك لأن قولي : هذا زيدٌ ، بمنزلة قولي : الحاضر زيدٌ ، بنيابة اسم الإشارة مناب الاسم المعرَّف بأل(32) .

2 / دلالة الافتقار :وهي المميزة للاسم الموصول الذي بُني لعلة الافتقار إلى مكمِّل يأتي بعده ؛ ولذا سُمِّي موصولاً ، هذا الافتقار في الموصول يعد نقصاً في دلالته الاسمية ، فلا يمكن أن يكون بمفرده جزء جملة كغيره من الأسماء ؛ وسبب نقصان الدلالة الاسمية فيه احتياجه إلى الصلة

والعائد عليها ، أي : صلاتٌ يُوصل بها وضمائر تعود عليه لتربط الصلة به(33) ؛ حتى يصح مجيئه ركناً في الجملة .

وقد أشبه حرف المعنى من حيث نقصان الدلالة وعدم ظهورها تامة في ذاته دون اتصاله بما بعده ، والفرق بينهما أن الحرف يدل على معنى في غيره ، بينما يدل الموصول على معنى مع غيره ؛ فمعنى الاسم الموصول لايظهر بتمامه إلا بالصلة الواقعة بعده باشتراط علم السامع بها وحصولها عنده(34) ، والتي قد تكون جملة أو شبه جملة ، فإذا وُصل بها فقد تمت دلالته الاسمية ، وهذا الشبه هو علة بناء الموصول سوى (أيّ) فإنه معرب في بعض أحواله ، والأسماء الموصولة هي : الذي – التي – اللذان – اللتان – الذين – الأُولى – اللاتي واللائي واللواتي – مَنْ – ما – أيّ – ذا بعد ما الاستفهامية – ذو التي بمعنى (الذي) في لغة طيء – الألف واللام ، وكما يتضح فإن لكل منها دلالة نوعية تتعلق بالتذكير والتأنيث ودلالة عددية تتعلق بالإفراد والتثنية الجمع .

3 / دلالة الاشتراك : وهي لعدد من الألفاظ التي تضمها دلالة عامة واحدة ولكن يشترك أكثر من باب نحوي في استخدامها ، وما ذاك إلا لتعدد دلالتها ووظيفتها النحوية ، فبعضها يشترك في دلالة الاسمية ويفرق بينها المعاني الخاصة التي يحددها سياق الكلام وكونها عاملة أو معمولة ، و بعضها يأتي اسماً ويأتي حرفاً ، ومنها :

ـ مَنْ : ولها ثلاث وظائف تؤدي معاني مختلفة ، فتأتي موصولة كما سبق ، وتأتي استفهامية ، وتأتي شرطية ، وتأتي نكرة موصوفة ، وجميعها تختص بأولي العلم(35) سواءٌ كان مفرداً أم مثنًى أم جمعاً بتذكير الجميع وتأنيثه ، كما أنها تؤدي بعض وظائف الاسم النحوية من حيث صحة وقوعها مبتدأً وخبراً وفاعلاً ومفعولاً ومجروراً بالحرف ، كما أن الضمير يعود عليها كالاسم.

ـ مـــا : وهو مما يأتي اسماً ويأتي حرفاً ، ويحدد أحدَهما وجودُ الضمير العائد أو عدم وجوده وقرينة الكلام(36) ، وهي اسماً تُستخدم لما لا يعقل ، ولصفات من يعقل في الشرط خاصة ، وقد يُتوسع في استعمالها فتستخدم للعاقل أيضاً .

وتشترك (ما) مع (مَنْ) في إبهامها ، وتتميز عنها بكونها تقع على كل شيء ، فهي بذلك أعم منها ولذا يكثر استخدامها في الكلام ، وتأتي على أربعة أنواع : موصولة ، واستفهامية ، وشرطية ، ونكرة موصوفة وغير موصوفة(37).

ـ **أيٌّ :** وتعني : تبعيض ما أضيفت إليه ولذا فإنها تلزم الإضافة[38] ، وتكون للعاقل ولغير العاقل وهي بهذا جمعت دلالة (من) و(ما) معاً في لفظها ، ولها أربعة معانٍ كلها اسمية ، فتأتي : موصولة ، واستفهامية ، وشرطية ، وموصوفة عندما تكون وُصْلة لنداء ما فيه أل ، وفي جميع أحوالها تكون معربة فتأتي مرفوعة ومنصوبة ومجرورة إلا إذا كانت موصولة مضافة قد حُذف صدر صلتها فإنها حينئذٍ تبنى على الضم ، كما في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُتِيّاً ﴾ سورة مريم الآية (68) .

ـ **متى وأين :** اسمان من الظروف مبهما الدلالة اختص الأول بالزمان واختص الثاني بالمكان ، وهذه الدلالة المطلقة هي التي أجازت وقوعهما على كل أسماء الزمان والمكان ؛ إيجازاً واختصاراً ، ويأتيان لأداء معنيين اسميين هما : الشرط والاستفهام ، وهما في الحالتين يكونان في محل نصب على الظرفية الزمانية أو المكانية[39] ، وقد تدخل عليهما (ما) الزائدة المؤكدة في الشرط فتزيدهما إبهاماً وعموماً ، قال ابن يعيش : ((فإذا دخلت عليهما (ما) زادتهما إبهاماً ، وازدادت المجازاة بهما حسناً))[40] ، وهناك ظروف تشابههما في الدلالة والاستخدام ، فـ (أيَّان) تشابه (متى) في إبهامها ، غير أن الأولى تفيد الاستقبال مع إرادة التعظيم والتفخيم لأمر الزمان الذي تعبِّر عنه ، ومن ذلك استخدامها في القرآن الكريم في الاستفهام عن يوم القيامة في قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾ سورة النازعات الآية (41) ، والثانية تفيد المضي والاستقبال ؛ ولذا فهي أكثر شيوعاً واستخداماً ، أما (أين) فتشابهها (أنَّى) في الدلالة ، والفرق بينهما أن الثانية أكثر عموماً من الأولى ؛ ((فإن إطلاق الألف قد يدل على سعة المكان فيها))[41]

ثانياً : **دلالـــة عدديـــة :** لبعض الأسماء التي وضعت للدلالة على عدد المسمى ، وهذه الدلالة العددية تأتي على نوعين :

دلالة إجمال : وتأتي بها صيغ الإفراد والتثنية والجمع التي تختلف باختلاف صيغة الاسم ونوعه من حيث الصحة والاعتلال ، وتتضح دلالتها العددية من لفظ المعدود ، فالمفرد ما دل على واحد أو واحدة سواءٌ كانت الدلالة بالأصل أم بالاشتقاق الذي يمثله اسم المرة الدال على حدوث الشيء مرة واحدة المصاغ قياساً على (فَعْلَة) ، والمثنى ما دل على اثنين أو اثنتين ، والجمع ما دل على ثلاثة فأكثر مذكراً كان المجموع أم مؤنثاً ، سواءٌ صحت بنية مفرده أم تغيرت بالزيادة أو النقص أو بتغيُّر حركة أحرفه دون نقص أو زيادة فيها ، ويفرِّق بين الدلالات الثلاثة علاماتٌ لفظيةٌ تلحق

الاسم ، كالألف والنون للمثنى ، والواو والنون لجمع التصحيح المذكر والألف والتاء لمثيله المؤنث وفق شروط وُضعت لصحة جمع الاسم جمع تصحيح ، وهناك صيغ صرفية تخص الأسماء المجموعة جمع تكسير تختلف باختلاف صيغة الاسم ومادته ، ويخرج من باب التثنية والجمع المركباتُ الاسمية بأنواعها وجميعُ الأسماء المبنية إلا ما ورد مثنى ومجموعاً في باب اسم الإشارة والموصول (اللذان واللتان والذين واللائي/هذان وهاتان وهؤلاء) .

وتشترك التثنية والجمع في كونهما تجمعان الأسماء المتماثلة أو المتغايرة(42) والتي يجمعها العطف وتضمانها في لفظ واحد ؛ لغرض الإيجاز والاختصار ودفع التكرر في الكلام ((إذ كان التعبير باسم واحد أخف من الإتيان بأسماء متعددة))(43) فكلاهما عبارة عن لفظ واحد استُغني به عن عطف الآحاد ، ويفرِّق بينهما القدر العددي الذي يعبران عنه .

إلا أن هذه الدلالة ليست مطلقة تماماً ، فقد يرد اللفظ مفرداً لمعنى الجمع ، ومن ذلك ورود لفظ (الطفل) في كتاب الله مفرداً مراداً به الجمع في قوله تعالى:﴿ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ﴾ سورة غافر الآية (68) ، قال ابن عاشور: ((الطفل : اسم يصدق على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث ... وقد يطابق فيقال : طفل وطفلان وأطفال))(44) ، وقد يرد اللفظ مجموعاً لمعنى مثنى أو مفرد ، فمن ذلك ما أورده السيوطي من قولهم : ألقاه في لهوات الليث ، وإنما له لهاة واحدة ، وقولهم في المرأة : إنها لبيِّنة الأجياد وما لها إلا جيد واحد ، وقولهم : هو رجل عظيم المناكب وغليظ الحواجب وشديد المرافق ، وليس له سوى منكبين وحاجبين ومرفقين ، وأحياناً يرد اللفظ الواحد دالاً على التثنية والجمع ، ولا يفرق بينهما إلا حركة آخره ، وقد ذكر أهل اللغة منها : الصِّنْو والقِنْو والرِّئْد وجميعها بمعنى : المِثْل : فيقال في تثنيتها وجمعها أيضاً : صِنْوان وقِنْوان ورِئْدان ، ولكن نون التثنية مكسورة ونون الجمع مضمومة(45) .

وكما يتضح فإن صيغ الإفراد والتثنية والجمع تحمل دلالة العدد ودلالة المعدود في لفظ واحد .

دلالة تعيين : وتختص بها أسماء العدد الذي تفرد له المصنفات النحوية باباً كاملاً ، وهي عبارة عن أسماء وُضعت أصلاً لتؤدي وظيفة الإحصاء بصيغ تمثل كل واحدة منها الدلالة على عدد واحد فقط ، وتعتمد الأعداد على اثنتي عشرة كلمة هي أصول الأعداد كلها (الآحاد والعشرات والمئات والألوف) ، وكل منها تتشكل من تسعة عقود ، ومن هذه الأصول تتكون الأعداد من أولها إلى ما لا نهاية(46) ، منها العدد المفرد وتمثله الأعداد من الواحد إلى العشرة – وهي التي تأتي بصيغها الأصلية وبصيغة اسم الفاعل الذي يحمل معنى الوصف بالعدد – وألفاظ العقود ،

ومنها المركب المزجي العددي وتمثله الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر، ومنها المعطوف على ألفاظ العقود.وهذه الأسماء تحمل دلالة العدد دون المعدود ، ولذا كان لزاماً أن يُشفع العدد باسم يدل على نوع المعدود، وله أحكامه المعلومة من حيث المطابقة وعدمها في التذكير والتأنيث .

وهناك ألفاظ تشترك مع العدد في الدلالة ولكنها دلالة مبهمة يكنى بها عن العدد ، وهي ثلاثة أسماء :

ـ كم : اسم يأتي استفهاماً وخبراً كناية عن العدد المبهم في المقدار والجنس(47) ، تقع على القليل والمتوسط والكثير إذا كانت استفهامية ، وتكون بمعنى (كثير) إذا كانت خبرية ؛ لإرادة الافتخار والتكثير(48).

ـ كأين : اسم يحمل دلالة كم الخبرية ويزيد عليها بدلالة التفخيم والتعظيم والتوكيد ، ولذا تلازمها (مِنْ)(49) .

ـ كذا : مركبة من كاف التشبيه واسم الإشارة (ذا) وأصبحت كلمة واحدة بعد أن اختفت فيها دلالة التشبيه وبقيت دلالة الإشارة إلى ما في ذهن المتكلم من العدد المبهم عند السامع فصارت تحمل دلالة (كم) في الكناية عن العدد المبهم(50).

ثالثاً : دلالة زمنية : عندما وضع النحاة حدود أقسام الكلمة نصوا على أن الدلالة الزمنية خاصية تميز بها الفعل ببنيته عن الاسم والحرف اللذين يخلوان تماماً منها ، وجعلوا خلوَّ الاسم من الزمن خاصية تميزه عن الفعل بمعنى ثبوت الحقيقة أو الصفة فيه على وجه الاستمرارية والدوام دون التجدد والتحول ، بخلاف الفعل الذي يدل بنفسه على الحدث وزمن حصوله مما يعطيه صفة التغير والتجدد ، ولكن عندما قال النحاة ذلك لم يجعلوا دلالة الزمن فيه مطلقة ، وإنما قيدوها بصفة (المُحَصَّل) ـ بتعبير ابن السراج(51) ـ بمعنى : المقيد بالمضي أو الحال أو الاستقبال ، فلا يوجد في العربية فعلٌ يحمل دلالة زمنية مطلقة(52) ، فقد يتخصص بنفسه لزمن محدد ، وقد يعينه الحرف أو السياق في ذلك .

وعلى الرغم من صحة ما سبق ، إلا أن الزمن يفرض وجوده في غير الفعل ، فإذا كان الفعل موضوعاً للدلالة على الأزمنة الثلاثة الرئيسة (المضي والحال والاستقبال) بالأصالة والصيغة ، فإن ألفاظاً أخرى في العربية تولت مهمة التعبير عن الزمن أيضاً ، بعضها على سبيل التفصيل

والتعيين ، وبعضها على سبيل الإطلاق ، وجميع هذه الألفاظ داخلة في مُسمَّى الاسم ، ومما يدل على لمح هذه الدلالة الزمنية في بعض الأسماء تعريف ابن عصفور للاسم بأنه : ((لفظ يدل على معنى في نفسه ، ولا يتعرض ببنيته لزمان))[53] ويمكن تقسيمها على قسمين :

<u>الأول : دلالة مفردة</u> : وهي للظروف خاصةً ، والظرف هنا إطلاق مجازي[54] على الألفاظ الدالة على زمان وقوع الحدث ؛ ((وإنما سُمِّيت بذلك لأن الأحداث تكون فيها وهي تحتويها كما تكون الأشياء في الآنية))[55] ، ولقد تنوعت مصطلحات النحاة المعبرة عنه ، فجمهورهم يسميه : المفعول فيه ، ويسميه الفراء : المحل ، أما الكسائي فيطلق عليه اسم : الصفة[56] وهو _ بجميع التسميات _ ما انتصب من أسماء الزمان متضمناً معنى (في) الظرفية دون لفظها[57] باطراد مع جميع الأفعال ، وهو شرط لإطلاق مصطلح الظرف على كل اسم دل على الزمان بالوضع ، وإلا انتفت عنه هذه الظرفية ليكون اسماً للزمان فقط لا يفيد معنى وقوع الحدث فيه ، وعندها يصح مجيئه فاعلاً : ذهب وقتُ الشباب ؛ فالوقت هنا ذاهب ولم يقع الذهاب فيه ، ومفعولاً به : أخاف يومَ القيامة ؛ فالخوف ليس في يوم القيامة وإنما يحصل قبل مجيئه ، ومبتدأً : يومنا مشرقٌ ؛ فليس فيه وقوع للحدث ، ومجروراً بالحرف إذا صُرِّحَ به : نحن في وقتٍ طيبٍ .

ويتضح الفرق بين الظرف والفعل من حيث الدلالة الزمنية فيهما ، أنها في الفعل دلالة صرفية بصيغته ، أما في الظرف واسم الزمان بشكل عام فهي دلالة معجمية بالوضع وليست صرفية بالصيغة كالفعل .

وتأتي ظروف الزمان على اعتبارين :

الأول : من حيث المعنى باعتبار الإطلاق والتقييد :

الظرف المبهم : وهو ما دل على زمن غير مقدر، مثل : حين ووقت وزمان ومدة.

الظرف المختص : وهو ما دل على زمن مقدَّر بالعلمية مثل : رمضان أو الإضافة مثل : زمن الشتاء أو بـ (أل) مثل : سرتُ اليوم أو بالعدد مثل : سرتُ يومين[58] .

الثاني : من حيث الوظيفة باعتبار التمكُّن وعدمه[59] :

الظرف المتصـــرف : وهو كلُّ متمكِّن من الظروف صحَّ مجيئه ظرفاً وغير ظرف ، فينتصب على الظرفية حيناً ، ويأتي بوظيفة الاسم حيناً فلا يتضمن معنى (في) الظرفية وعندها يكون مبتدأً

وفاعلاً ومفعولاً ومجروراً بالحرف ، ومن ذلك أسماء السنين والشهور والأيام والليالي مما تتعاقب عليه الألف واللام والإضافة.

الظرف غير المتصرف : وهو ما لا يستعمل إلا ظرفاً أو شبه ظرف بصحة مجيئه مجروراً بـ(مِنْ) ، فالأول مثل : سَحَر إذا أريد به سحر يوم بعينه ، وقط وعوض ، والثاني مثل : قبل وبعد .

وهي جميعاً مبهمةً ومختصةً ، متصرفةً وغير متصرفةً تدلُّ على الزمان فقط دون الحدث الذي وقع فيه .

<u>الثاني : دلالة مركبة</u> : وتحملها الأسماء المشتقة ، وتكون دلالتها الزمنية على مستويين:

دلالـــــة أساســـــية : وهي لأسماء الزمان المشتقة التي صيغت من ألفاظ الأحداث على وزن مخصوص للدلالة على الزمان الذي وقعت فيه ؛ إيجازاً واختصاراً؛ لأنها صيغة دالة على الزمن الذي أُخذ من مادة الحدث ، فكانت بذلك حاملة لمعنى الحدث وزمن وقوعه ، ((ولولاها لزمك أن تأتي بالفعل ولفظ المكان والزمان))(60) ، وتختلف طريقة صوغه من الثلاثي وغيره ، مثل : مطلَع _ مشتَى _ موسِم _ مولِد – موعِد _ مُلتقى _ مُرتقى ، وهذه الصيغ قد تتعدد دلالتها لتشمل الدلالة على الزمان والمكان والمفعول والمصدر ، ويفرق بين هذه المعاني سياق الكلام ، ويلاحظ أن دلالة الزمن فيها غرض أساسي سيقت له هذه الأسماء .

دلالة ثانوية : وهي لبعض المشتقات الأخرى التي وُضعت لتؤدي غرضاً أساسيّاً ليس للزمن حظ فيه ، ولكنه يُلحظ فيها من خلال السياق ، وهي :

1 / المصدر : ويشمل المصدر الصريح وهو اسم مشتق للدلالة على الحدث المجرد ، والمصدر المؤول وهو ما تكوَّن من الحرف المصدري والفعل بأنواعه الثلاثة ؛ ليقع موقع الاسم المفرد فيأتي بالوظائف النحوية التي يأتي بها الاسم في الجملة .

ويتفق النحاة على أن المصدر الصريح يأتي في الكلام نائباً عن الظرف في مثل قولهم : أتيته غروب الشمس مَقْدَمَ الحاج وخفوق النجم ، أي : وقت الغروب ووقت قدوم الحاج ووقت خفوق النجم(61) ، ولذا فهو في مثل هذه الأمثلة منتصب على الظرفية الزمانية غير المباشرة بتقدير المضاف المحذوف ؛ لتضمنه معنى الظرف الذي يعبِّر عنه تقدير (في) ، ويأتي أيضاً نائباً عن الفعل فيعمل في ما وقع بعده ، فيرفع الفاعل وينصب المفعول به ، هذه النيابة عن الظرف والفعل جعلت عنصر الزمن حاضراً من حيث المعنى في المصدر، ولكنه زمن مطلق غير مقيد ؛ ((لأنه ليس في صيغته ما يدل على تحديد زمن))(62) ، فإذا عمل فيما بعده من دون تقييد بزمن فإن

دلالته تشمل المضي والحال والاستقبال معاً ، مثل : صبرك خيرٌ لك ، إذ لا يمكن تمييز زمن الصبر وتحديده من صيغة المصدر ، ولكن إذا قُيد بلفظ دال على الزمان فإنه يعمل حسب الزمن المذكور معه ، كأن تصاحبه أمس أو اليوم أو غداً ، فتقول : أريد إكرامَ عمرٍو أخاه أمسِ أو اليومَ أو غداً ، أما المصدر المؤول فإنه يفيد الدلالة على أنواع الأزمنة الثلاثة ، بناءً على نوع الفعل المصاحب للحرف المصدري ، فنقول : يسرني أنْ ذهبتَ أو أنْ تذهبَ أو أنَّك ستذهبُ(63) .

2 / اسم الفاعل : وهو اسم مشتق للدلالة على الحدث والحدوث وفاعله(64) ، يجري مجرى الفعل في التعدية واللزوم والعمل مقدماً ومؤخراً في الرتبة ، وهذه المشابهة القوية بالفعل جعلت الكوفيين يعدونه فعلاً أطلقوا عليه اسم (الدائم) .

ويتفق النحاة على أن اسم الفاعل أشبه الفعل المضارع لفظاً ؛ لأنه يجري على لفظ المضارع في حركاته وسكناته(65) .

ويأتي اسم الفاعل للدلالة على الأزمنة الثلاثة بجانب دلالته الأساسية على الحدث وفاعله ، وبها يتحدد إعمال اسم الفاعل عمل فعله المشتق منه أو عدم إعماله ، فإذا أريد به مضي الحدث فإنه يضاف إلى معموله إضافة معنوية(66) ، فيصبح بمثابة الحقيقة الثابتة بمضيها ، وإذا أُرِيدَ به زمن الحال أو الاستقبال نوِّن وعمل فيما بعده ؛ لأنه يحمل معنى نية القيام بالحدث ولمَّا يقع بعد ، ففرق في الزمن بين قولنا : أنا صائمُ يومِ الخميس ، وقولنا : أنا صائمٌ يومَ الخميس ، قال الفراء: ((أكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل ، فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة))(67) ، ولما كان تنوين اسم الفاعل دالاً على الزمنين (الحال والاستقبال) فإن تحديد أحدهما يتم بإيراد كلمة تدل على تعيين الزمن المراد مثل اليوم أو الساعة أو الآن للحال ، وغداً للمستقبل(68) .

وعلى الرغم من قوة الشبه بينه وبين الفعل إلا أن دلالته على تغير الحدث وتحوله أقل من دلالة الفعل عليه ، وبذا يعد اسم الفاعل من حيث دوام الصفة وعدم دوامها واقعاً بين الفعل الذي يفيد التغير والتحول مما ينفي ثبوت الصفة أو الحدث ، وبين الصفة المشبهة التي تفيد ثبوت الصفة على وجه الاستمرارية والدوام لصاحبها ، فـ (طويل وقصير) صفات ثابتة غير قابلة للتحول عن المتصف بها ، بخلاف (قائم وصائم) التي تفيد ثبوت الصفة في صاحبها إلى أجل(69) .

ثانياً : الدلالة التركيبية

ويقصد بها ذلك النوع من المعاني الذي لا يظهر إلا إذا كان الاسم في حالة تركيب ، أي في سياق جملة سليمة اللفظ والمعنى تحدد أجزاءها معنًى ووظيفةً ، بحيث لا يمكن لَحْظُ هذه المعاني والوظائف النحوية للاسم في حال انعزاله خارج البناء التركيبي ؛ لأن الكلمة بوجه عام في حال انفرادها مفتوحة الدلالة لا تدل على معين ، يقول ابن الأثير : ((واعلم أنَّ تفاوت التفاضل يقع في تركيب الألفاظ أكثر مما يقع في مفرداتها ؛ لأن التركيب أعسر وأشقُّ ، ألا ترى ألفاظ القرآن الكريم _ من حيث انفرادها _ قد استعملتها العرب ومن بعدهم ، ومع ذلك فإنه يفوق جميع كلامهم ويعلو عليه ، وما ذلك إلا لفضيلة التركيب))[70] وتتضح أهمية التركيب وقيمته بالنسبة للكلمة من خلال إبراز وظيفتين إحداهما مترتبةٌ على الأخرى :

1 / الوظيفة الإبلاغية : وهي المعبَّر عنها بالوظيفة النحوية التي يجلبها موقع الاسم في الجملة ويُبيِّنها الإعراب ، وقد تفرَّد الاسم بجملة من الوظائف النحوية التي يؤديها في الجملة بالأصالة ، بل إن العبء الأكبر في الوظائف يتحمله الاسم كما مر سابقاً ، ويمكن بيانها موجزةً من خلال الدلالات[71] الآتية :

1 / الإســناد : من أبرز خصائص الاسم أن يتوقف وجودُ الفعل والصفة على وجوده ، فالفعل صادر منه والصفة متعلقة به ، وبهذا يُستدل على تميُّز الاسم بقوة الحضور في الكلام مع الفعل والحرف ، وهو ما يعبر عنه أهل النحو بالإسناد ، فالاسم يأتي مسنداً ومسنداً إليه ، والفعل لا يأتي إلا مسنداً ، أما الحرف فلا يوصف بالإسناد مطلقاً .

والإسناد عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة التي يحسن السكوت عليها[72] ، وتتمثل الوظائف النحوية الاسمية التي يضمها الإسناد فيما يطلق عليه نحوياً **(العُمَد)** التي تمثِّل ركني الإسناد على اختلاف الضبط والإعراب ، وهي التي يقوم عليها بناء الجملة اللفظي والمعنوي[73] :

1 / المبتدأ : في الجملة الاسمية .

2 / اسم النواسخ الفعلية : كان وأخواتها وكاد وأخواتها .

3 / اسم النواسخ الحرفية : إن وأخواتها ولا النافية للجنس والحروف العاملة عمل ليس.

4 / الفاعل : في الجملة الفعلية .

2 / **التخصـــيص** : وهو معنى تتحمله مجموعة من الأسماء التي أطلق عليها النحاة مصطلح (الفضلات) ؛ لأن الكلام يستقل ويستقيم بدونها ، ولكنها تأتي في الكلام تقييداً لعلاقة الإسناد ((يعبر كل منها عن جهة خاصة في فهم الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة))(74) ، شاملةً المنصوبات الاسمية المتمثلة في :

1 / المفاعيل الخمسة: المفعول به – المفعول معه – المفعول لأجله – المفعول فيه (الظرف) – المفعول المطلق ، وكلٌّ منها مسؤولة عن معنًى إضافي يُزاد على الجملة الأساسية الواقعة فيها .

2 / الحال : المسؤول عن بيان الهيئة .

3 / التمييز : المسؤول عن تفسير الاسم المبهم المتقدم عليه .

4 / المستثنى : الخارج من حكم ما سبق أداة الاستثناء .

3 / **التبعية** : ويمثلها ما يُعرف بالتوابع الأربعة (النعت والتوكيد والبدل والعطف) ، وتبعيتها تكون للاسم المتقدم عليها بموافقتها له في التعيين (التعريف والتنكير) والنوع (التأنيث والتذكير) والعدد (الإفراد والتثنية والجمع) والعلامة الإعرابية (الفتحة والضمة والكسرة) .

4 / **النسبة** : وهي من القيم الخلافية التي تميز الاسم عن قرينيه ، وتدل على الحالة الإعرابية المميزة للاسم وهي : الجر ، وتأتي النسبة على نوعين :

1 / بالحرف : حروف الجر على اختلاف معانيها تحمل وظيفة واحدة هي تعليق الاسم الواقع بعدها بالاسم أو الفعل السابق عليها.

2 / بالاسم : وهي الإضافة التي تمثِّل العلاقة الرابطة بين اسمين لغرض تعريف الأول بالثاني إذا كان معرفة أو تخصيصه إذا كان نكرة(75) .

2 / **الوظيفة البلاغية** : عندما وضع عبد القاهر الجرجاني كتابه في البلاغة جعل أساسها وسِرَّها ومدارها ومحتكمها (النظم) الذي يمثله تعليق الكلم الثلاثة (الاسم والفعل والحرف) بعضها ببعض، وذلك بتوخِّي معاني النحو فيما بين الكلم ، بوضع الكلام بمقتضى قوانين النحو وأصوله ، يقول الجرجاني شارحاً: ((فلا ترى كلاماً قد وُصف بصحة نظم أو فساده ، أو وُصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة ، وذلك الفساد ، وتلك المزية، وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، وباب من أبوابه))(76).

وليس يخفى على أهل اللغة ودارسيها قدر الصلة بين النحو والبلاغة ، فكلاهما يعتمد على دراسة الكلم المركبة ، إلا أن وجود النحو بقواعده وضوابطه وقوانينه يجب أن يسبق البلاغة ، بل

علوم اللغة بشكل عام ؛ لأن النحو ((هو أول ما ينبغي إتقان معرفته لكل أحد ينطق باللسان العربي ؛ ليأمن مَعَرَّة اللحن))[77] ، ولذا قالوا : كلُّ بليغٍ نحويٌّ ، وليس كلُّ نحويٍّ بليغاً ، وليس علم المعاني سوى دراسة للأبواب النحوية ، ولكنها دراسة ترتفع من الحديث عن ضوابط النص _ وإن كان أساساً لها _ إلى الحديث عن جمالياته والنظر إلى حسن تأليفه ومقاصده وجودة لفظه ومدى موافقته للمعنى المراد الذي يجب أن يكون راقياً بعيداً عن الابتذال ، وإذا كان النحو معنياً بصحة التراكيب ، فإن البلاغة معنية بالغوص في معانيها ، ولذا سُمِّي علم المعاني : النحو العالي ، وإذا كانت الفصاحة واقعةً على الكلم المفردة والمركبة ، فإن الكلام لا يوصف بالبلاغة إلا إذا كان مركباً جامعاً حسن اللفظ وجودة المعنى[78] .

ثبت المصادر والمراجع

1- الخصائص ج1 / ص95 . تأليف أبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الثالثة ، 2008 م .

2- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ج1 /ص17 ، تأليف كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن الأنباري (ت577هـ) ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد بإشراف بديع إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الثانية ، 2007 م – 1438 هـ .

3- وهذا الرأي لابن بابشاذ واختاره علي بن سليمان ، ينظر : كشف المشكل في النحو ص134 . ، وهو الذي اختارته الدكتورة صفية مطهري أيضاً ، ينظر : الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية ص 114 ، تأليف الدكتورة صفية مطهري ، من منشورات اتحاد الكُتّاب العرب – دمشق ، 2003 م .

4- كشف المشكل في النحو ص 134 ، تأليف علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت599هـ) ، دراسة وتحقيق الدكتور هادي عطية مطر الهلالي ، الطبعة الأولى ، 1423 هـ - 2002 م ، دار عمار للنشر والتوزيع – عمّان .

5- الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية ص115 – 116 .

6- معاني الأبنية في العربية ص9 ، تأليف الدكتور فاضل صالح السامرائي ، الطبعة الأولى ، 1401 هـ - 1981 م .

7- دلالة الجملة الاسمية في القرآن الكريم ص46 ، تأليف شكر محمود عبد الله ، الطبعة الأولى ، 2009 م ، دار دجلة – عمان .

8- في النحو العربي قواعد وتطبيق ص27 ، 28 ، تأليف الدكتور مهدي المخزومي،دار الرائد العربي– بيروت ، الطبعة الثانية ، 1406 هـ - 1986 م .

9- الكتاب ج 4 / ص 340 . ، تأليف عمرو بن عثمان بن قنبر الملقّب بـ "سيبويه" ، علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب ، منشورات دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ، 1420 هـ - 1999 م.

10- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ص51 . تأليف الإمام أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، علَّق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الثانية ، 2007 م .

11- كشف المشكل ص136 - 494 .

12- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ج1 / ص14 ، تأليف الإمام جلال الدين السيوطي (ت911هـ) شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم ، الشركة الدولية للطباعة – مدينة 6 أكتوبر ، 1412 هـ - 2001 م ، عالم الكتب – القاهرة.

13- كشف المشكل ص137 .

14- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج1 / ص103 ، تأليف جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (708هـ / 1309 م – 761 هـ / 1360 م) ، وبذيله مختصر مصباح السالك إلى أوضح المسالك ، تأليف الدكتور بركات يوسف هبود ، دار ابن كثير – دمشق ، الطبعة الأولى ، 1426 هـ - 2005 م .

15- البسيط في شرح جمل الزجاجي ج1 / ص302 ، تأليف ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي الإشبيلي السبتي (599-688هـ) تحقيق ودراسة الدكتور عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى 1407هـ - 1986 م- جامع الدروس العربية ص90 ، تأليف الشيخ مصطفى الغلاييني ، دار الحديث – القاهرة ، 1426 هـ - 2005 م .

16- جامع الدروس العربية ص91 .

17- شرح التسهيل ج1 / ص166 ، تأليف جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك (ت672 هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد ، منشورات دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى 1422 هـ - 2001 م - ارتشاف الضرب من لسان العرب ص961 ، تأليف أبي حيان الأندلسي (745 هـ) ، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد ، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب ، مطبعة المدني – القاهرة ، الطبعة الأولى 1418 هـ - 1998 م ، الناشر مكتبة الخانجي – القاهرة .

18- شرح المفصل ج3 / ص352 ، تأليف موفّق الدين أبي البقاء يعيش بن علي ابن يعيش (ت643 هـ) ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب ، منشورات دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ، 1422 هـ - 2001 م .

19- الكتاب ج1 / 47 – ما ينصرف وما لا ينصرف ص6 ، تأليف أبي إسحاق الزجّاج (230-311هـ) ، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة ، الشركة الدولية للطباعة – مدينة 6 أكتوبر ، الطبعة الثالثة 1420 هـ -2000 م ، الناشر مكتبة الخانجي – القاهرة .

20- أسرار النحو ص211 ، تأليف شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا ، تحقيق الدكتور أحمد حسن حامد ، منشورات دار الفكر – عمان .

21- أوضح المسالك ج2 / ص335 – 336 .

22- الكتاب ج1 / ص47 .

23- كشف المشكل في النحو ص424 .

24- المصدر السابق ص138 .

25- المصدر السابق ص141 .

26- شرح التسهيل ج1 / ص118 .

27- همع الهوامع ج1 / ص194 .

28- شرح الرضي على الكافية ج2 / ص401 ، 402 ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ، الطبعة الثانية ، 1996 م .

29- الكتاب ج3 / ص312 .

30- ما ينصرف وما لا ينصرف ص104 .

31- شرح الرضي على الكافية ج2 / ص480 - 484 .

32- ما ينصرف وما لا ينصرف ص106 .

33- كشف المشكل في النحو ص495 .

34- شرح المقدمة الجزولية الكبير ج1 / ص209 ، تأليف أبي علي عمر ابن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين (562-654هـ) ، درسه وحققه الدكتور تركي ابن سهو بن نزال العتيبي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية 1414 هـ - 1994 م .

35- وهذا تعبير الزمخشري فلم يقل : لأولي العقل خلافاً للنحويين ؛ لأنها وردت في كتاب الله مراداً بها المولى عزوجل ، وهو سبحانه يوصف بالعلم ولا يوصف بالعقل ، ينظر: شرح المفصل ج2 / ص414 .

36- رصف المباني في شرح حروف المعاني ص377 ، تأليف الإمام أحمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق الأستاذ الدكتور أحمد محمد الخرّاط ، دار القلم - دمشق ، الطبعة الثالثة - 1423 هـ - 2002 م .

37- شرح المفصل ج2 /ص402 ، وقد جعلها المرادي سبعة أقسام مضيفاً إليها أن تكون معرفة تامة في باب (نعم وبئس) وأن تكون صفة وهذان القسمان قال بهما بعض النحاة ، ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني ص336 ، 341 ، تأليف الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل ، منشورات دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى 1413 هـ - 1992 م .

38- المصدر السابق ج2 / ص426 .

39- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج2 / ص276 ، شرحها وعلّق عليها تركي فرحان المصطفى ، منشورات دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الثانية ، 1426 هـ – 2005 م .

40- شرح المفصل ج3 / ص135 .

41- معاني النحو ج4 / ص69 ، تأليف الدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر – عمان ، الطبعة الثالثة ، 1429 هـ – 2008 م .

42- المتماثلة مثل : المحمدان والصديقان مما يغني عن تكرار الاسمين المتفقين لفظاً ومعنى ، والمتغايرة مثل : الملوان : الليل والنهار، والحجران : الذهب والفضة ، والأسودان : التمر والماء وهذا مما لم يتفق لفظه ، ينظر : المزهر ج2 / ص173 .

43- شرح المفصل ج3 / ص213 .

44- – تفسير التحرير والتنوير ج24 / ص197 . تأليف الشيخ الطاهر بن عاشور ، الدار التونسية للنشر ، 1984 م .

45- المزهر ج2 / ص88 ، 191 ، تأليف العلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، شرحه وضبطه وصحّحه وعنون موضوعاته وعلّق حواشيه محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، دار الجيل – بيروت ،

46- شرح المفصل ج4 / ص3 .

47- شرح الكافية الشافية ج2 / ص205 .تأليف أبي عبد الله جمال الدين محمد ابن عبد الله بن محمد بن مالك الطائي الجياني الشافعي (672 هـ) ، تحقيق علي محمد عوض و عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية – بيروت ، 1420 هـ – 2000 م .

48- شرح المفصل ج3 / ص165 .

49- معاني النحو ج2 / ص298 .

50- شرح الرضي على الكافية ج2 /ص105 .

51- الأصول في النحو ج1 / ص37 . تأليف أبي بكر محمد بن سهل بن السراج (316 هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1417 هـ – 1996 م .

52- يستثنى من ذلك ما كان متعلقاً بأفعال الله تعالى وصفاته ، كفعل الكينونة الذي إذا ارتبط بصفات الله فإنه يحمل دلالة الزمن المطلق .

53- المقرب ج1 / ص45 ، تأليف علي بن مؤمن بن عصفور (669 هـ) ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني – بغداد ، الطبعة الأولى ، 1391 هـ – 1971 م .

54- حاشية الخضري ج1 / ص443 ، ووجه مجازيته أن الظرف موضوع أساساً للوعاء ذي الحدود الذي توضع فيه الأشياء ، كالأواني لأنها أوعية لما يجعل فيها وأخذ هذا اللفظ للتعبير عما تقع فيه الأحداث من الأزمنة والأمكنة فصارت كالأوعية لها ، ينظر : شرح المفصل ج1 / ص422 .

55- معاني النحو ج2 / ص155 .

56- ارتشاف الضرب ج3 / ص1389 . .

57- شرح الكافية الشافية ج1 / ص302 ، يرى الدكتور تمام حسان أن ظرفية الظرف قرينة تخصيص لتقييد زمن الإسناد أو مكانه ، أما ظرفية حرف الجر فهي قرينة نسبة تأتي لبيان نسبة الحدث إلى ظرف يحتويه ، ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ص197 ، تأليف الدكتور تمام حسان ، دار الثقافة – الدار البيضاء ، 1421 هـ – 2001 م .

58- حاشية الخضري ج1 / ص447 .

59- شرح المفصل ج1 / ص423 – حاشية الخضري ج1 / ص450 .

60- شرح المفصل ج4 / ص144 .

61- الكتاب ج1 / ص222 .

62- معاني النحو ج3 / ص127 .

63- نفسه ج3 / ص 129 .

64- معاني الأبنية في العربية ص46 .

65- حاشية الخضري ج2 / ص57 .

66- أسرار النحو ص223 ، أما إذا أضيف وأريد به الحال أو الاستقبال فإن الإضافة هنا تكون لفظية فقط ،

67- معاني القرآن ج2 / ص202 ، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت207هـ) ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، دار السرور ، 1955 م .

68- المقتضب ج4 / ص149 ، تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت285هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب – بيروت ،

69- معاني الأبنية في العربية ص47 ، تأليف الدكتور فاضل صالح السامرائي ، الطبعة الأولى 1401 هـ - 1981 م .

70- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ج1 / ص149 ، تأليف ضياء الدين نصر الله بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم ابن الأثير الجزري (ت637هـ) ، حقّقه وعلّق عليه الشيخ كامل محمد محمد عويضة ، منشورات دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ، 1419 هـ - 1998 م .

71- هذه الدلالات هي بعض القرائن التي تفرد الدكتور تمام حسان بجمعها والحديث عنها في كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" وتبعه العديد من الباحثين في بيان أهميتها .

72- القرينة في اللغة العربية ص135 ، تأليف الدكتورة كوليزار كاكل عزيز ، دار دجلة – عمان ، الطبعة الأولى 2009 م .

73- الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى ص548 ، تأليف مراجع عبد القادر بالقاسم الطلحي ، منشورات جامعة قاريونس .

74- اللغة العربية معناها ومبناها ص195 .

75- الجواز النحوي ص551 .

76- دلائل الإعجاز في علم المعاني ص127 ، تأليف الإمام عبد القاهر الجرجاني ، شكله وشرح غامضه وخرَّج شواهده وقدَّم له ووضع فهارسه الدكتور ياسين الأيوبي ، المكتبة العصرية – صيدا ، 1428 هـ - 2007 م .

77- المثل السائر ج1 / ص24 .

78- كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ص125 ، تأليف يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي ، طبع بمطبعة المقتطف – مصر ، 1914 م ، دار الكتب الخديوية .